

WO/GA/43/22 PROV.1

الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 2 أكتوبر 2013

الجمعية العامة لليوبو

الدورة الثالثة والأربعون (الدورة العادية الحادية والعشرون) جنيف، من 23 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2013

مشروع التقرير

من إعداد الأمانة

1. تناولت الجمعية العامة البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة: A/51/1 Prov.3): 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 8 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 29 و 30 و 31 و 32 و 33 و 34 و 35 و 36 و 41 و 42 و 47 و 48.
2. وترد التقارير عن البنود المذكورة، باستثناء البنود 7 و 10 و 18 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 29 و 30 و 31 و 32 و 33 و 34 و 35 و 36 و 37 و 38 و 39 و 40 و 41 و 42 و 43 و 44 و 45 و 46 في التقرير العام (الوثيقة A/51/20 Prov.1).
3. وترد في هذه الوثيقة تقارير عن البنود 10 و 18 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 29 و 30 و 31 و 32 و 33 و 34 و 35 و 36 و 41 و 42.
4. وترأست الاجتماع رئيسة الجمعية العامة، السفيرة بايني كيرامو (فنلندا)، وفي غيابها يتولى رئاسة الاجتماع نائبها، السفير ميخائيل خوستوف (بيلاروس) والسيد مختار وريدة (مصر).

البند 10 من جدول الأعمال الموحد تكوين لجنة البرنامج والميزانية

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/1.
6. ودعت الرئيسة المستشار القانوني إلى تقديم الوثيقة WO/GA/43/1.
7. وقال المستشار القانوني إن منسقي المجموعات عقدوا مشاورات ناجحة ولفتوا انتباه الدول الأعضاء إلى وثيقة غير رسمية إضافية وُزعت في وقت سابق بشأن اقتراح تكوين لجنة الميزانية للفترة من أكتوبر 2013 إلى أكتوبر 2015.
8. وانتخب الجمعية العامة للويو بالإجماع الدول التالية كأعضاء في لجنة الميزانية للفترة من أكتوبر 2013 إلى أكتوبر 2015: الجزائر والأرجنتين وأذربيجان وبنغلاديش وبيلاروس وبنن وبوتسوانا والبرازيل والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا والجمهورية التشيكية واکوادور والسلفادور وإثيوبيا وفرنسا وغانون وجورجيا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وغينيا وهنغاريا والهند واندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا واليابان وكينيا وقيرغيزستان والمكسيك والمغرب وباكستان وباراغواي وبولندا وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وسنغافورة وسلوفاكيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا (بحكم الموقع) وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام (53).

البند 18 من جدول الأعمال الموحد

اقتراح تعريف "نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية

9. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/21 المعنونة "اقتراح مقدم بشأن تعريف "نفقات التنمية" في سياق لجنة البرنامج والميزانية" والوثيقة A/51/14 المعنونة "ملخص القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين (من 9 إلى 13 سبتمبر 2013)".
10. وذكرت الرئيسة بأن هذا البند نوقش بالفعل في مشاورات غير رسمية برئاسة نائب رئيسة الجمعية العامة، السيد مختار وريدة. وأخطرت الوفود بأن المشاورات أثمرت عن توافق في الآراء وقرأت نص القرار المتفق عليه خلال المشاورات غير الرسمية على النحو التالي: "التمست الجمعية العامة للويو من الدول الأعضاء المشاركة في مشاورات غير رسمية لوضع تعريف نهائي لنفقات التنمية خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية أثناء تحضير وثيقة البرنامج والميزانية للثناوية 17/2016".
11. وفتحت الرئيسة باب المناقشة أمام الوفود، مشيرة إلى أن وقتنا طويلا قد أنفق على هذه المسألة خلال المشاورات غير الرسمية، وأن مواقف الدول الأعضاء معروفة جيدا. وذكرت الوفود بأن من الضروري مناقشة مسائل أخرى معلقة وحثت الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة على التحدث بإيجاز. وذكرت أيضا بأن البيانات العامة يمكن تقديمها كتابيا إلى الأمانة كي تدرج في التقرير الذي سيعمم لاحقا.
12. ثم فتحت الرئيسة الباب أمام الوفود للتعليق. ولما لم يطلب أي وفد الكلمة، اقترحت الرئيسة أن يكون النص الذي سبق وقرأته هو القرار الذي تتفق عليه الجمعية في إطار البند 18. وفي غياب أي اعتراض تقرر ذلك. وشكرت الرئيسة نائب رئيسة الجمعية، السيد مختار وريدة، على ما بذله من جهود لحل هذه المسألة وأغلقت باب مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

البند 24 من جدول الأعمال الموحد

التقرير النهائي عن تنفيذ برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي

13. استندت المناقشات إلى الوثيقتين اللتين عرضتا للنظر وهما الوثيقة WO/GA/43/20 المعنونة "التقرير النهائي عن تنفيذ برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي" والوثيقة A/51/14 المعنونة "ملخص القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين من 9 إلى 13 سبتمبر 2013".

14. ودُعي المدير العام إلى عرض البند بإيجاز. وقال إنه يرغب في تقديم بعض التوضيحات عن أصل برنامج التقويم الاستراتيجي، ردا على التساؤلات التي طرحها أحد الوفود في بيانه العام، لأن أصل البرنامج قد نسي بشكل ما في طيات الزمان. وأوضح أن أصل البرنامج يعود إلى توصية وحدة التفتيش المشتركة في عام 2005 بأن تجري الويبو تقييما شاملا لمواردها البشرية والمالية. وصرح بأن متاعدا قد اختير للقيام بذلك وهو شركة برايس وترهاوس كوبرس (PricewaterhouseCoopers)، عقب إجراء مناقصة دولية. وصدر تقرير التقييم الشامل في عام 2007، وأوصيت فيه الويبو بالاضطلاع ببرنامج لإجراء تحسينات تنظيمية. وأصدرت لجنة الويبو للتدقيق، التي كانت تسمى هكذا آنذاك، والتي كُلفت بالإشراف على التقييم الشامل، توصية للدول الأعضاء بأن تنفذ الويبو هذا البرنامج. ووافقت الجمعية العامة بدورها على توصية لجنة الويبو للتدقيق فيما يتعلق ببرنامج التحسين التنظيمي، وقد جرى كل هذا في عام 2007. وقال المدير العام إنه عندما تولى مهام منصبه في عام 2008 لم تكن هذه التوصية قد نفذت بعد. واتفقت الجمعية العامة والدول الأعضاء على الأهداف الاستراتيجية الجديدة في لجنة البرنامج والميزانية التي عقدت في ديسمبر 2008، وأعيد تصميم برنامج التحسين التنظيمي ليصبح برنامج التقويم الاستراتيجي كي يستوعب توصيات التقرير الشامل بل وأيضا مبادرات تحسين المنظمة عملا بالأهداف الاستراتيجية الجديدة. وشدد المدير العام على أن برنامج التقويم الاستراتيجي نُفذ خلال السنوات الخمس الماضية وكان عبارة عن عملية غاية الكفاءة في العمل بالنسبة للمنظمة. وصرح بأن الدول الأعضاء رصدت البرنامج عن كثب بطرق مختلفة، أولها من خلال اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي تفاعلت معها الأمانة باستمرار فيما يتعلق بالبرنامج، وأعرب المدير العام عن شكر الأمانة لها. وإضافة إلى ذلك أفاد بأن التقارير المحلية كانت ترفع إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة، كما استخدمت الآليات غير الرسمية لتقديم التقارير إلى الدول الأعضاء. وبالنظر إلى برنامج التقويم الاستراتيجي صرح المدير العام بأنه بلغ مرحلة الاكتمال، وأنه كما لا يخفى على أحد قد انطوى على 19 مبادرة صممت حول أربع قيم. وراح يقول إن أول هذه القيم هي التوجه نحو تقديم الخدمات، وطلب إخطار الدول الأعضاء بأن وفد البرازيل التمس إضافة الجملة الإضافية التالية إلى الفقرة 5 من التقرير الصادر في هذا الصدد: "يفهم من فكرة التوجه نحو تقديم الخدمات المنفذة في إطار برنامج التقويم الاستراتيجي أن تقدم الويبو خدمات مختلفة إلى طائفة عريضة من أصحاب المصالح، وإلى الدول الأعضاء فيها أولا وقبل كل شيء باعتبارها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة". وأفاد المدير العام بأن الأمانة لا تواجه أي صعوبة في إدراج الجملة المقترحة. وبالعودة إلى المبادرات التسع عشرة المصممة حول أربع قيم، ذكر المدير العام بأن القيمة الثانية هي العمل يدا واحدة، والقيمة الثالثة هي المساءلة عن النتائج التي تنطوي على خضوعنا في الأمانة للمساءلة وتحملنا المسؤولية عن نتائجنا. أما القيمة الأخيرة فهي المسؤولية البيئية والاجتماعية والإدارية. ومضى يقول إن برنامج التقويم الاستراتيجي قد نُفذ بنجاح. وفي ختام عرض البند أكد المدير العام أن ثمة مبادرتين لم تنفذا بعد وكان من المزمع عدم تنفيذها في هذه المرحلة وهما: إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والتخطيط للموارد المؤسسية وقد صدر تقرير عنها سابقا خلال هذه الدورة وستتطلب هاتان المبادرتان بعض السنوات لتكتملا. وأعرب عن شكره لفريق الإدارة العليا وجميع الموظفين لأن هذا البرنامج كان عبارة عن عملية غاية الكفاءة في العمل على مدى عدة سنوات، وصرح بأن ما حصل عليه من تعاون كان أمرا محمدا. وصرح بأن النتائج الإيجابية التي حققها برنامج التقويم الاستراتيجي تجلت في آخر دراسة استقصائية للموظفين وفي ردودهم بشأن البرنامج.

15. وشكرت الرئيسة المدير العام على عرضه والتوضيحات الإضافية التي قدمها وأعطت الكلمة للوفود كي تدلي بتعليقاتها بشأن البند 24 من جدول الأعمال.

16. وشكر وفد البرازيل المدير العام على ما قدمه من توضيحات عن خلفية هذه المسألة. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية طلبت إدراج النص التفسيري بسبب الارتباك الذي انتابها فيما يخص المعنى المقصود من جعل الويبو منظمة تعمل على تقديم الخدمات. وأضاف أن ذلك المفهوم مستخدم في كل برامج وثيقة البرنامج والميزانية تقريبا. وأفاد بأن من واجبه التوضيح أن الدول الأعضاء تمثل القوة الدافعة للمنظمة.

17. واقترحت الرئيسة اعتماد القرار التالي:

18. أحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالتقرير النهائي عن تنفيذ برنامج التقويم الاستراتيجي، الوارد في الوثيقة WO/GA/43/20.

البند 25 من جدول الأعمال الموحد

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

19. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/43/5 و A/51/14.

20. ودعت رئيسة الجمعية العامة رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى تقديم الوثيقة WO/GA/43/5.

21. وأدلى رئيس اللجنة بالبيان التالي:

"يشرفني ويسرني بصفتي رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن أتحدث إلى الجمعيات العامة للويبو اليوم في هذه المناسبة المهمة. وأود أن أشكركم على الفرصة المتاحة للجنة للتحدث إلى الجمعية العامة مباشرة اليوم مما يتمشى مع هيكل الرقابة المعدل المعتمد خلال اجتماعات الجمعية العامة الخمسين التي عقدت السنة الماضية. وسعياً إلى بيان السياق إلى حد ما، أود الرجوع إلى اختصاصات اللجنة المعتمدة في 12 سبتمبر 2012 والسارية المفعول في الوقت الحالي كجزء من نظام الويبو المالي ولائحته:

- إن اللجنة بصفتها هيئة فرعية تابعة للجنة الميزانية هي هيئة استشارية مستقلة خارجية من الخبراء المعنية بالرقابة أنشئت لطمأنة الدول الأعضاء بخصوص تناسب الضوابط الداخلية في الويبو وفعاليتها ومساعدة هذه الدول في أداء دورها في مجال الرقابة وتحسين اضطلاعها بمسؤوليات الحوكمة.
- وتطلع اللجنة الدول الأعضاء بانتظام على عملها بما في ذلك من خلال الجلسات الإعلامية الفصلية والتقارير المعنية المقدمة إلى الدول الأعضاء.
- وعلاوة على ذلك، ترفع اللجنة تقريراً سنوياً يغطي العمل المضطلع به إلى لجنة الميزانية والجمعية العامة وهو التقرير المقدم إليكم في هذه المناسبة ضمن الوثيقة WO/PBC/21/2 لرجوعكم إليها.
- وبوجه خاص، يتطرق التقرير أيضاً إلى ولاية اللجنة المتمثلة في النظر في التعليقات وتقديمها إلى لجنة الميزانية بشأن تقارير مراجع الحسابات الخارجي بغية تيسير تقديم تقرير لجنة الميزانية إلى الجمعية العامة.

"وبصفة عامة، استند تقرير اللجنة السنوي إلى التقارير الفصلية المقابلة المقدمة إلى الدول الأعضاء إضافة إلى جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين الأخيرة للجنة الميزانية. وينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء رئيسية أي الجزء الأول المتصل بولاية اللجنة وعضويتها وأساليب عملها والجزء الثاني المتعلق بالتدقيق والرقابة الذي يغطي تفاعل اللجنة مع مراجع الحسابات الخارجي وشعبة الويبو للتدقيق الداخلي والرقابة والجزء الثالث المرتبط بأداء برنامج الويبو والمراجعات المالية والجزء الأخير الخاص بالتقدم المحرز بخصوص مشروعات الويبو الكبرى والمسائل الإدارية.

"وبالنسبة إلى الجزء الأول، شاركت اللجنة في مناقشات موضوعية مع الإدارة العليا بشأن مسائل ترى أنها تكتسي أهمية أو تود الإدارة العليا عرضها على اللجنة لكي تتطلع عليها أو تنظر فيها. وغالباً ما تنشأ عن تلك المناقشات تعليقات ومشورة تقدمها اللجنة إلى المدير العام وفريق الإدارة العليا. وتكون حصيلة تلك المناقشات عادة الاتفاق على الموضوع قيد النظر. كما شاركت اللجنة في مناقشات موضوعية مع شعبة الويبو للتدقيق الداخلي والرقابة ومراجع الحسابات الخارجي وهي تشدد على بعض المسائل التي ترى ضرورة توجيه اهتمام الدول الأعضاء الخاص إليه.

"أما بخصوص الجزء الثاني المتعلق بالتدقيق والرقابة، فيجب علي أولاً أن أشير إلى تفاعل اللجنة مع مراجع الحسابات الخارجي. فقد أتاحت للجنة الفرصة لبحث مسائل مختلفة بما فيها خطة العمل المقترحة لمراجعة الحسابات الخارجية قبل الفترة المشمولة بالتقرير بقليل وبعد وصول المراقب المالي ومراجع الحسابات العام من الهند بوصفه مراجع الحسابات الخارجي للويبو الحديث التعيين. وعقدت اللجنة مجدداً اجتماعاً مع مراجع الحسابات الخارجي في الآونة الأخيرة خلال دورتها الثلاثين قبيل انعقاد الدورة الحادية والعشرين للجنة الميزانية لمناقشة النتائج التي خلصا إليها. وأحاطت اللجنة علماً "بالرأي غير المشفوع بتحفظ الذي أبداه مراجع الحسابات في بيانات الويبو المالية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2012" إلا أنها لاحظت أيضاً النتائج التي لا يستهان بها المقدمة في التقرير. وشددت اللجنة للدول الأعضاء على ثلاث مسائل خاصة هي الكشف عن الأموال الاحتياطية وإدارة الخزانة والنقد والحصول على الخدمات بناء على اتفاقات الخدمات الخاصة. ومن واجبي أن ألفت انتباهكم إلى الفقرة الختامية لتقرير مراجع الحسابات الخارجي الذي يحث الويبو "على العمل على تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي السابقة والحالية".

"وفيما يخص مهمة الرقابة الداخلية، تمكنت اللجنة أيضاً من أداء دورها الشديد الأهمية المذكور في مجال الرقابة. وأدرك أن الجمعية العامة تنظر في تقرير مدير شعبة الويبو للتدقيق الداخلي والرقابة ويشمل التقرير السنوي للجنة معلومات إضافية. ونعترف بالجودة الإيجابية جداً لعمل الشعبة.

"وفيما يرتبط بعمل وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، أتاحت للجنة الفرصة لتلقي زيارات فريق وحدة التفتيش مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار "استعراض الإدارة والتسيير في الويبو" الجاري حالياً. وفضلاً عن ذلك، أحاطت اللجنة أيضاً علماً بالتقرير المرحلي للإدارة عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش. وستستوعب اللجنة طلبات لجنة الميزانية والجمعية العامة الداعية إلى مواصلة استعراض الإجراءات المتخذة من جانب الأمانة والإشراف عليها لتناول التوصيات المتعلقة بالرقابة الداخلية والخارجية وتوصيات وحدة التفتيش في حال انطباقها.

"أما الجزء الخاص بأداء البرنامج والمراجعات المالية، فقد أحاطت اللجنة علماً بمسائل مختلفة طرحت على لجنة الميزانية خلال دورتها الحادية والعشرين. وقدمت تعليقات خاصة إلى لجنة الميزانية بشأن التقرير السنوي عن الموارد البشرية واستراتيجية الموارد البشرية في الويبو.

"وتبلغ اللجنة أيضاً عن العمل المنجز فيما يتصل بالتقارير المرحلية عن المشروعات الكبرى والمسائل الإدارية التي تشمل التقرير النهائي عن تنفيذ برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي والتقرير المرحلي عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة ومشروع البناء الجديد.

"السيدة الرئيسة، أود قبل أن أختتم بياني أن أعترف بأمرين مهمين. فبادئ ذي بدء، أريد أن أشير إشارة خاصة إلى شخص ساهم مساهمة كبيرة في اللجنة وفي الويبو ككل وفي كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً وهو رئيس اللجنة السابق، السيد جان بييرو روز، الذي فاضت روحه في مستهل هذه السنة. فرحمة الله عليه. أما الأمر الآخر الذي يستحق اعترافي فهو إني أود أيضاً أن أشكر جميع الأعضاء الحاليين في اللجنة على دعمهم الجماعي في أداء ولاية اللجنة. وأخص بالشكر أعضاء اللجنة المنتهية ولايتهم أي السيدة بياتريز سانز - ريدرادو، الرئيسة السابقة للجنة، والسيد كجيل لارسن والسيد ما فانغ. وأتمنى لهم تمام التوفيق في مساعيهم المقبلة. وأخيراً أتطلع إلى اختيار أعضاء اللجنة الجدد الثلاثة حسب توصية هيئة التحكيم وأرحب بهم مسبقاً.

"وأرغب باسم اللجنة في تجديد عبارات الشكر للمدير العام وجميع موظفي الويبو الذين تفاعلنا معهم على تفرغهم واستعدادهم للمشاركة في حوار بناء. وأود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء على مشاطرة تساؤلاتها وتعليقاتها خلال جلسات اللجنة الإعلامية وأن أؤكد للدول الأعضاء التزام لجنتنا الراضح بمواصلة أداء دورنا على أفضل وجه ممكن وعلى أرقى مستويات الكفاءة المهنية. وشكراً جزيلاً لسيدتي الرئيسة".

22. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره الشديد لجهود اللجنة وقال إنه اطلع باهتمام على تقرير اللجنة. ومضى يقول إن أنشطة اللجنة تلقي نظرة ثاقبة على المنظمة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى الدول الأعضاء كي تضطلع بمسؤولياتها في مجالي الحوكمة والرقابة. وعليه، هنأ اللجنة وأبدى رغبته في التشديد على مدى أهمية مهمتها في اعتقاده وفي تشجيعها على النظر في إدراج التوصيات المقدمة مباشرة إلى لجنة الميزانية بشأن مسائل تدرج في مجال عملها في التقارير المقبلة. وفي ذلك المضار، رأى أن الممارسة المتبعة في وكالات متخصصة أخرى مثل اللجنة الاستشارية المستقلة المعنية بالشؤون الإدارية والتابعة للاتحاد الدولي للاتصالات هي مفيدة جداً لجميع الدول الأعضاء. وأنهى بيانه معرباً عن رغبته في تشجيع اللجنة على اعتماد النهج ذاته في تقديم أي توصيات ترى أنها ملائمة بصورة مباشرة إلى لجنة الميزانية.

23. وأعرب وفد المكسيك عن رغبته في اغتنام هذه الفرصة للترحيب بتقرير اللجنة على النحو الذي قدمه رئيس اللجنة والاعتراف بعمل اللجنة وكل جهودها المبذولة في مجال الرقابة. وقال إنه قدم تعليقات عامة بشأن التقرير خلال لجنة الميزانية. وأفصح عن رغبته في شكر جميع أعضاء اللجنة وخص بالشكر الأعضاء الثلاثة المنتهية ولايتهم الذين سيحل محلهم ثلاثة أعضاء جدد.

24. وشكر وفد إسبانيا رئيس اللجنة واللجنة على العمل المنجز. وأبدى أيضاً رغبته في شكر الأمانة على دوام تفرغها للجنة وعلى تبادل الآراء بين الأمانة والدول الأعضاء وفي تأييد البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية وأعرب عن تطلعه إلى ملاحظة مدى إمكانية أن تحدد اللجنة في تقاريرها المقبلة المقدمة إلى لجنة الميزانية التوصيات التي ترى أنها ملائمة لتنظر فيها لجنة الميزانية والدول الأعضاء.

25. وقرأت رئيسة الجمعية العامة في غياب تعليقات إضافية فقرة القرار الواردة في الوثيقة WO/GA/43/5.

26. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمحتويات هذه الوثيقة، مع مراعاة أية توصية تقدمها لجنة البرنامج والميزانية في هذا الصدد كما وردت في الوثيقة A/51/14.

البند 26 من جدول الأعمال الموحد

تقرير هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

27. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/43/6 و A/51/14.

28. ودعت رئيسة الجمعية العامة رئيس هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) إلى عرض الوثيقة WO/GA/43/6.

29. وشكر سعادة سفير جمهورية إيران الإسلامية عباس باغريور، رئيس هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في اللجنة، رئيسة الجمعية العامة وأدلى بالبيان التالي:

"يسرني أن أعرض عليكم تقرير هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وهي هيئة كان الشرف لي أن أنتخب رئيساً لها.

"وقبل أن أعرض التقرير أودّ أن أشكر جميع أعضاء هيئة التحكيم الموقرين على مشاركتهم النشطة وإسهامهم الفعال. كما أودّ أن أعرب عن تقديري الخالص للمدير العام وأعضاء فريقه، وبخاصة أمين الهيئة، على الجهود التي بذلوها من دون كلل لتمكيننا من عقد اجتماعاتنا في ظروف ممتازة.

"السيدة الرئيسة، أودّ أن أؤكد على أن توصية الهيئة الواردة في الفقرة 31 أصدرت بالإجماع وأن عملية الاختيار تمت بإشراف كامل من قبل الدول الأعضاء.

"وفيما يخص عملية الاختيار ذاتها فلعلكم تتذكرون أن الهيئة أنشئت من قبل لجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر الماضي وأن الإجراءات التي تحكم اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتعاقبهم مبنية في وثيقة الجمعية العامة WO/GA/39/13، وفي اختصاصات تلك اللجنة. وطبقاً للإجراءات المذكورة رشحت كل مجموعة من المجموعات السبع للدول الأعضاء في الويبو ممثلاً في الهيئة التي تشمل سبعة أعضاء. ووضعت الهيئة النظام الداخلي الخاص بها واتبعته على نحو ما نصت عليه الجمعية العامة

"وفيما يخص تشكيلة اللجنة نفسها أودّ التذكير أولاً بأن هناك، من بين أعضاء اللجنة المغادرين الثلاثة، عضو واحد من الصين وعضوان من المجموعة باء. ولا يوجد حالياً ممثل في اللجنة لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

"وتشير الوثيقة WO/GA/39/13 إلى أن اللجنة ستكون مكونة من عضو واحد من كل مجموعة من مجموعات الويبو السبع. وتشير اختصاصات اللجنة إلى أن التعاقب على عضوية اللجنة يُضمن باختيار مرشح من مجموعة غير ممثلة ليحل محل عضو مغادر من مجموعة ممثلة تمثيلاً زائداً. وبناء عليه اتفقت الهيئة على أنه ينبغي منح الأولوية في الاختيار لمرشحي الصين والمجموعة باء و مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وتم إبراز تلك الأولوية في إعلانات الشواغر وفي الخطاب الموجه من المدير العام إلى جميع الدول الأعضاء لدعوتها إلى تقديم الاستمارات.

"واستلمنا، في إطار الردّ على إعلانات الشواغر، 160 استمارة تتمثل جنسيات من كل مجموعات الويبو. وطبقاً لإجراءات الجمعية العامة قمنا بإعداد مصفوفة للتقييم تتضمن كل المهارات الفردية والجماعية للجنة المبنية في الوثيقة WO/GA/39/13 وفي اختصاصات اللجنة. وكانت تلك المصفوفة، في الواقع، مطابقة لتلك التي استخدمت في عملية اختيار أعضاء اللجنة في عام 2010.

"وكانت المهمة التالية بالنسبة لهيئة التحكيم فرز الاستثمارات المائة والسنتين لتحديد الاستثمارات المؤهلة لتقييم تفصيلي من قبل اللجنة. ولإنجاز ذلك العمل استعنا بخبير خارجي. وتم الفرز على أساس المعايير المستخدمة في عملية فرز مرشحي عام 2010، مع تغيير طفيف يتمثل في جعل المعيار الخاص بالملكية الفكرية من المهارات الأساسية. ونتيجة لعملية الفرز أحيلت إلى اللجنة 44 استمارة من استمارات المجموعات ذات الأولوية، وهو عدد يضاوي عدد الاستثمارات التي قيمتها اللجنة بالتفصيل في عملية الاختيار لعام 2010.

"واضطلعت اللجنة بعملية الاختيار التفصيلي في مايو وأرسلت نتائجها في رسالة وجهتها إلى الهيئة. وسجلت اللجنة في رسالتها أن مجالات خبرة الأعضاء المغادرين هي التدقيق الداخلي والتقييم والتحقق والملكية الفكرية، وقدمت عددا من الملاحظات يرد ملخصها في الفقرتين 24 و 25 من تقرير الهيئة.

"وفيما يتعلق باختيار المرشحين، تشير الوثيقة WO/GA/39/13 إلى أن توصية الهيئة تستند إلى تقييم اللجنة وتنص على إجراء مقابلات مع المرشحين عند اللزوم. وحددت الهيئة أفضل المرشحين في كل من المجموعات ذات الأولوية، وانفتحت على قائمة موجزة تضم ستة مرشحين - اثنان من كل من المجموعات ذات الأولوية. وأجرينا مقابلات مع المرشحين الستة كلهم عبر تقنية مؤتمر الفيديو باستخدام مجموعة من الأسئلة أعدتها الهيئة مسبقا، وانتهت الأمانة من التحقق من مراجع المرشحين في منتصف أغسطس. وتمكنت الهيئة بعد ذلك من إصدار توصيتها، الواردة في الفقرة 31 من تقريرها المرفق بالوثيقة WO/GA/43/6 المعروضة عليكم.

"وعُرضت توصية الهيئة على لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين التي عُقدت في وقت سابق من هذا الشهر. وكما يمكن ملاحظته من فقرة القرار الوارد في الوثيقة WO/GA/43/6 المعروضة عليكم، فقد وافقت لجنة البرنامج والميزانية على التوصية وأوصت الجمعية العامة بالموافقة عليها.

"السيدة الرئيسة، لقد قررت الهيئة، بالإجماع، أن توصي بتعيين مرشحين من شأنهم ضمان التمثيل الجغرافي الكامل في اللجنة كما اشترطته الجمعية العامة. وبناء عليه ترى الهيئة أنها لم تختَر أفضل المرشحين من المجموعات المعنية فحسب، بل اختارت كذلك ثلاثة مرشحين سيضمنون استمرارية مجموعة المؤهلات والخبرات التي تتسم بها اللجنة. وشكرا على حسن إصغائكم."

30. وتحدث وفد المكسيك بصفته عضوا في هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وأبدى دعمه لتوصية الهيئة وللبيان الذي أدلى به سعادة السفير عباس باغيربور، رئيس الهيئة. وقال إن الهيئة اتخذت قرارا بالإجماع وبمراعاة الشواغل الرئيسية لجميع أعضائها، لا سيما ما يتعلق بضمان التوازن الجغرافي في اللجنة والمهارات والمعارف المطلوبة من أعضاء اللجنة.

31. وفي غياب تعليقات أخرى، تلت رئيسة الجمعية العامة فقرة القرار الوارد في الوثيقة WO/GA/43/6.

32. ووافقت الجمعية العامة على توصية هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

البند 27 من جدول الأعمال الموحد

التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

33. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/7.

34. وقدم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة (الشعبة) التقرير السنوي الموجز للشعبة الذي عرض نتائج العمل المنجز خلال السنة الماضية. وقال إن الوثيقة WO/GA/43/7 هي نفسها الوثيقة WO/PBC/21/17 التي ناقشتها لجنة الميزانية وشدد على استقلالية الشعبة، مما يعني أن التخطيط وإعداد التقارير بشأن التدقيق والتقييم والتحقيق تتم دون أي تدخل. وأوضح مدير الشعبة أن استقلالية الشعبة لا تعني أنها لا تخضع لأية رقابة أو أنها لا تتفاعل مع الآخرين، فهي تتشاور مع الجهات الأخرى وتعد لها التقارير، وخاصة المدير العام وهيئات التدقيق/التقييم واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء. واسترسل المدير موضحاً أن الشعبة بلغت عن نتائج واستنتاجات عن طريق خمس عمليات تدقيق وتقييمين وعدة تحقيقات على النحو الوارد في مرفق الوثيقة WO/GA/43/7. وأشار إلى أن الجمعية العامة لعام 2012 قررت تعديل ميثاق الويبو للرقابة الداخلية لتسهيل وصول الأعضاء الدول إلى تقارير التدقيق والتقييم. وقد تم ذلك من خلال تواصل إلكتروني آمن. ونتيجة لذلك، تلقت الشعبة، منذ تعديل ميثاق الرقابة الداخلية، طلبات من 13 دولة عضواً للحصول على 53 تقريراً. وقد بدأ العمل بهذا الإجراء منذ خريف عام 2012 ويسير بشكل جيد. وأما بالنسبة لنتائج التدقيق والتقييم، أوضح مدير الشعبة أنها كانت موضع تقدير كما يمكن استنتاجه من استقصاءات الرضا المرسلة إلى الوحدات التي خضعت للتدقيق والتقييم والواردة في الوثيقة WO/GA/43/7. ومضى مدير الشعبة قائلاً إنه تم تنفيذ عدد من التوصيات التي قدمت خلال عمليات التقييم والتدقيق. ويعرض التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/43/7 الوضع عندما نفذ العمل. وعلى سبيل المثال، نفذت 8 توصيات من أصل 12 توصية متعلقة بالتدقيق في إدارة الأسفار. وفيما يخص التحقيقات، سُجّلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير 16 حالة جديدة وأغلقت 28 حالة (مقارنة بما عدده 18 حالة و16 حالة خلال الفترة السابقة). واستطرد مدير الشعبة كلمته موضحاً أن الأرقام تظهر أن عدد الحالات الجديدة مستقر ولكن الشعبة تمكنت من أن تعالج بالفعل عدد أكبر من الحالات. وأضاف أنه تم الآن التغلب على مشكلة التأخير في معالجة الحالات. وفي 30 يونيو 2013، بلغ عدد الحالات المعلقة حاليين فقط ووصل هذا العدد حين انعقاد الجمعيات إلى ثلاث حالات. واستطاعت الشعبة زيادة الإنتاجية. ووصل الآن متوسط مدة معالجة الحالات إلى ستة أشهر بالنسبة للتحقيقات. ومضى المدير يقول إن الشعبة صاغت سياسة تحقيق تبين فترة الستة أشهر لاستكمال التحقيقات. وأحيل مشروع السياسة المذكورة في أغسطس إلى الدول الأعضاء التي دُعيت إلى تقديم تعليقات على ذلك الاقتراح في موعد أقصاه 16 أكتوبر 2013. وبالنسبة لمسألة متابعة التوصيات، أكد مدير الشعبة أن ميثاق الرقابة الداخلية ينص على أن المدير العام هو المسؤول عن تنفيذ التوصيات من خلال مديري البرامج. وأفاد أن التوصيات نُفذت في غضون فترة زمنية معقولة بالمقارنة مع المنظمات الأخرى التي كانت في وضعية مشابهة للويبو؛ وأضاف أن جميع التفاصيل والأرقام واردة في الوثيقة WO/GA/43/7. وبين مدير الشعبة أنه منذ صدور التقرير الموجز الأخير لعام 2012، بدأت الشعبة العمل ببرنامج جديد على الإنترنت لمتابعة التوصيات، ويتيح البرنامج حواراً أكثر تفاعلاً بين الشعبة ومديري البرامج وقال إنه متفائل بأن الويبو في المستقبل ستكون سريعة في تنفيذ التوصيات. وإلى جانب العمل على إعداد التقارير، اضطلعت الشعبة أيضاً بدور استشاري كمرقب في مختلف اجتماعات لجان الأمانة وطلبت منها المشورة في مجال مسودات اللوائح أو السياسة العامة. وترد قائمة بهذه الأنشطة الاستشارية في المرفق 4 من الوثيقة WO/GA/43/7. وفيما يخص الموارد، قال مدير الشعبة إن مسألة الموظفين كانت في الماضي تحول دون أن تعمل الشعبة بفعالية داخل الويبو. وعلى مدى الشائيتين الأخيرتين، ازدادت الموارد بشكل كبير وأتيحت للشعبة لكي تعالج ما لديها من عبء العمل. وفي عام 2014، ستجري الشعبة تقييماً خارجياً لجودة أنشطة التدقيق والتقييم. واستناداً إلى التوصيات التي ستقدم إلى الدول الأعضاء، سيحدد المدير ما إذا كانت الشعبة ستحتاج إلى مزيد من الموارد.

35. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للعمل الشاق الذي تضطلع به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة وشجع المدير العام على تنفيذ توصيات الشعبة في الوقت المناسب. وأبدى سروره للملاحظة استنتاج الشعبة أن القيود المفروضة على الرحلات في درجة رجال الأعمال قد حققت وفورات في التكاليف وشجع المدير العام على البحث عن فرص أخرى لتحقيق الوفورات في ذلك المجال. وأشار إلى المناقشات المثمرة بشأن السبل الإبداعية المعتمدة في بعض المنظمات للتصدي لمسألة تكاليف السفر التي دارت خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين التي عقدت في شهر مارس برئاسة المدير العام، فرانسيس غري. وقال إن المنظمات التي يوجد مقرها في روما بدأت تستغل قدرتها الشرائية بالتفاوض الجماعي بشأن الأسعار مع الشركات وبشأن أسعار مرضية مع الفنادق في وجهات السفر التي تشهد إقبالاً شديداً بفرض الإقامة على الموظفين في تلك الأماكن لتحقيق الوفورات لفائدة المنظمات. واستفسر عما إذا كانت الويبو تنسق مع منظمات أخرى بطريقة مماثلة. وبخلاف ذلك شجع الأمانة على استكشاف مساوئ ذلك الخيار ومحاسنه. وأحاط أيضاً علماً بأن توصية الشعبة الداعية إلى تحقيق وفورات في التكاليف من خلال حجز ترتيبات السفر في الوقت المناسب تعد مسألة مشتركة تتكرر على نطاق منظومة الأمم المتحدة وينبغي اعتمادها بسرعة. وأعرب عن قلقه إزاء تعليقات الشعبة المتصلة بنزاهة البيانات وإدارة دورة الدفع وخصوصاً نظراً إلى الجهود المبذولة لوضع نظام التخطيط للموارد المؤسسية موضع التنفيذ التام. وحث المدير العام على تدعيم الضوابط في تقديم الطلبات بعد إتمام الشراء بالفعل والتأكد من دقة البيانات وعدم ازدواجها. وأقر بالعمل الشاق الذي يضطلع به قسم التحقيقات وبالزيادة المبينة في الإنتاجية ورحب بالتقارير الإعلامية على غرار تقرير الشعبة. وعبر أيضاً عن امتنانه للفرصة المتاحة لاستعراض مشروع سياسة التحقيق وعن سروره لجودة الوثيقة التي تجسد أفضل الممارسات في سياسات التحقيق. وأبدى قلقه إزاء مسألتين متصلتين هما أسلوب تقديم التقارير عن سوء السلوك بشكل سري وخطة التواصل لضمان فهم واجبات الموظفين وجوانب حمايتهم على نطاق المنظمة. وأشار إلى عدد من المنظمات الدولية التي تكافح مسألة ثقة الموظفين بمجهود الإدارة الرامية إلى تكوين ثقافة الشفافية والمساءلة وتستنجد أن الاستراتيجيات المحكمة البنية لتناول هاتين المسألتين غالباً ما تفضي إلى تدعيم مشاركة الموظفين. واستفهم عن الطريقة الحالية التي يمكن أن يتبعها الأفراد ضمن الويبو أو خارجها لتقديم ادعاءات سوء السلوك بشكل سري وعما إذا كان يتوفر خط اتصال مباشر مخصص وعن الشخص المعني بتلقي المكالمات. ومضى يقول إن بعض المنظمات والشركات في القطاع الخاص بدأ يستعين بمراكز اتصال خارجية لإدارة التقارير الواردة مما يرفع مستوى السرية الأمر الذي ساعد على ما يبدو على تعزيز ثقة الموظفين بنزاهة الإجراء. وشجع المدير العام على وضع خطة تواصل شاملة لضمان مستوى عالٍ من الشفافية وتكوين ثقة الموظفين بالإجراء. وأفصح عن اعتقاده أن الموظفين سيرحبون بالسياسة ويمثلون لها امثالاً تاماً في حال إدراكهم في الواقع لنطاق التحقيقات وأسلوب رفع التقارير عن سوء السلوك والجدول الزمني لاستكمال التحقيق ومستوى السرية المكفول والحقوق التي يتمتعون بها للاعتراض على النتائج.

36. وردت الأمانة على وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المسائل المطروحة وقالت إن عدداً من مكاسب الويبو المحققة من حيث الفعالية في مجال السفر قد ورد في الوثيقة عن المردودية العالية التي سبق استعراضها واستدركت قائمة إن ذلك لا يعني أن تلك المكاسب مستنفدة وأوضح قائلة إنها تنظر في تدابير إضافية لتحقيق المردودية العالية فيما يتصل بمجال السفر أو بمجالات أخرى. وفيما يخص مجال السفر، طمأنت الأمانة الدول الأعضاء مشيرة إلى وجود شبكة محلية في جنيف تتيح منتدى لتبادل المعلومات ومشاركة الممارسات الجيدة كما في حال شبكة وكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في روما. وأضافت قائلة إن شبكة السفر المشتركة بين الوكالات التي تشارك فيها الويبو هي عبارة عن منتدى آخر تستكشف في إطاره جهود التعاون فيما يتعلق بمسائل السفر. وبالنسبة إلى مسألة طلبات الشراء بعد إتمام الشراء بالفعل، طمأنت الأمانة أيضاً الدول الأعضاء مشيرة إلى وضع آلية لتناول تلك المسألة.

37. وشكر مدير الشعبة وفد الولايات المتحدة الأمريكية على تعليقاته الإيجابية بشأن التقرير وعلى دعمه. وعلق قائلاً إنه ليس لديه ما يضيفه إلى ما ذكرته الأمانة غير أنه أفاد فيما يتعلق بخط الاتصال المباشر بأن الشعبة أنشأت خطأً من ذلك القبيل يمكن من خلاله إبلاغ مدير الشعبة بالشكاوى أو المعلومات المرتبطة باحتمال وجود حالات غش وتبذير وإساءة

استعمال للسلطة وعدم الامتثال لقواعد الويبو ولوائحها في المسائل الإدارية ومسائل الموظفين وغيرها من المسائل أو أنشطة غير نظامية أخرى. وأوضح قائلاً إن خط الاتصال يتألف من عنوان بريد إلكتروني وخط هاتفي ويتيح الفرصة لاستكمال استمارة سرية إلكترونية وإن هناك وصلة إلكترونية على موقع الويبو الإلكتروني. ولفت النظر إلى إعلان إنشاء خط الاتصال على كل الموظفين بموافقة المدير العام في بداية شهر يوليو 2013 واستدرك قائلاً إن خط الاتصال لم ينتج معلومات كثيرة في الواقع. وأحاط علماً بأن ذلك الخط لم يستخدم بعد استخداماً نشطاً لأن الأشخاص الراغبين في الإبلاغ بحالات الإساءة وتقديم الشكاوى يستطيعون الاضطلاع بذلك بسهولة دون الاستعانة بخط الاتصال المباشر.

38. وشكرت الرئيسة مدير الشعبة على التعليقات المقدمة وكذلك الوفود على البيانات التي أدلت بها بخصوص البند الراهن من جدول الأعمال.

39. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمحتويات الوثيقة WO/PBC/21/17 (التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية) وطلبت من الأمانة مواصلة اتخاذ الإجراءات الملائمة لتناول التوصيات المقدمة إليها من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، مع مراعاة أية توصية صادرة في هذا الصدد عن لجنة البرنامج والميزانية كما وردت في الوثيقة A/51/14.

البند 28 من جدول الأعمال الموحد

تقرير مراجع الحسابات الخارجي

40. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/43/8 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي) وA/51/14 (ملخص القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين (من 9 إلى 13 سبتمبر 2013)).

41. وقدمت الرئيسة السيد سينغ، وزير شؤون مراجعة الحسابات والمدير السامي للمكتب الهندي لمراجعة الحسابات، لعرض تقرير مراجع الحسابات الخارجي.

42. وعرض السيد سينغ تقريره على النحو التالي:

"شكراً سيدي الرئيسة. سيدي الرئيسة وأعضاء الجمعية والمدير العام والسيدات والسادة الكرام، أود أن أقلل تحيات المراقب المالي ومراجع الحسابات العام الذي يشرفني أن أمثله في هذه السلسلة للاجتماعات الحادية والخمسين للجمعيات. وقد كلف المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند بمراجعة حسابات الويبو للفترة المالية من 2012 إلى 2017. ويشرفني أن أعرض على هذا الحضور تقريرنا الأول لمراجعة الحسابات للسنة المالية 2012 باسم المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند وفقاً للولاية المحددة في لوائح الويبو. وشملت مراجعة الحسابات مراجعة البيانات المالية للويبو ومراجعة أداء معاهدة التعاون بشأن البراءات والتحقق من امتثال الاستعانة بمصادر مختلفة وإشراك اتفاقات الخدمات الخاصة ومُقدِّمي الخدمات التجارية. وأغتنم هذه الفرصة لتدوين بالغ تقديرنا لتعاون موظفي الويبو الذين أمدونا بسجلاتهم بسرعة ووضعوا أنفسهم تحت تصرفنا على الدوام لتوضيح المسائل كلما طلبنا مثل تلك المساعدة. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأننا أدلينا برأي غير مشفوع بتحفظ في بيانات الويبو المالية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

"وُجِّهت النتائج المهمة المنبثقة عن مراجعتنا للحسابات مع الإدارة وأُحيلت بعد ذلك إلى الإدارة من خلال الرسائل الموجهة إليها. وترد أهم هذه النتائج بعد تجميعها بشكل مناسب في تقريرنا عن مراجعة الحسابات المطروح على الجمعية. وأود الآن أن أسلط الضوء على المسائل المهمة الواردة في تقريرنا.

"وخلال إجراء التدقيق المالي استنادا إلى ملاحظتنا، أدخلت الإدارة بعض التحسينات في البيانات المالية والمذكرات المرفقة بها. وأحطنا علما أن التحسينات في البيانات المالية قد أجرتها الويبو كما اقترحناها.

"ولاحظنا أن الويبو قد تكبدت 14 818 مليون فرنك سويسري، وفقا للمذكرة 24 بشأن المشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية. لكن لم تذكر أي أموال احتياطية منفصلة في المذكرتين 21 و24 للمشاريع القائمة وتحمل نفقات هذه المشاريع بيان الأداء المالي. وأوصينا بأنه يمكن للويبو أن تدرس إنشاء احتياطي منفصل بغرض تمويل المشاريع كما نصت عليه المذكرتين 21 و24 من البيانات المالية.

"ولاحظنا أن الويبو ليس عندها سياسة لإدارة الخزينة والتقديرة. ولا وجود لأي نظام لإعداد التقارير عن المخاطر المالية المرتبطة بأنشطة الخزينة. ولاحظنا أيضا أن الفائدة المدفوعة على القروض وأعباء الالتزام كانت أعلى بكثير للمنظمة من العائد على الاستثمار. وقد أوصينا بأنه يمكن للإدارة أن تنظر في صياغة وتنفيذ سياسة ملائمة لإدارة الخزينة والتقديرة بما في ذلك القروض لتحسين الإدارة المالية.

"كل الأصول التي تفوق قيمتها 5 000 فرنك سويسري لا تشكل إلا 14,46 بالمائة من إجمالي عدد البنود بالأرقام المادية، ولكنها تشكل 59 بالمائة من حيث القيمة المالية للمجموع. ولذلك أوصينا بالتحقق المادي سنويا من الأصول العالية القيمة بدلا من سياسة كل سنتين لتتبع الأصول وتسجيلها.

"ولاحظنا أن الإطار التنظيمي للحصول على الخدمات بواسطة اتفاقات الخدمة الخاصة غير كاف. وكانت الاستعانة بمصادر مختلفة على أساس تنافسي معدومة في عملية الحصول على الخدمات، وقيمة ذلك 24 مليون فرنك سويسري خلال 13/2012 بواسطة اتفاقات الخدمة الخاصة. وإنا نقدر أن الويبو وافقت، بناء على توصياتنا، على العمل من أجل سد هذه الفجوة بواسطة "إطار الويبو للسياسات العامة بشأن عقود غير الموظفين" التي ستُنشر وتنفذ باعتبارها تعليمات مكتوبة.

"وكشفت التدقيق في الخدمات التجارية عن بعض التناقض بين معايير التقييم المنشورة في وثائق المناقصات والمعايير المستخدمة في جدول المعايير. وتثبتت المعايير الفرعية وجدول التقييم بعد نشر التوضيحات المقدمة ردا على استفسارات المشاركين في المناقصة ولم يتم الكشف عن المقاييس الدنيا لكل معيار في وثائق المناقصة. ونرى أن هذه الممارسات قد تؤثر سلبا في عملية التقييم من حيث الموضوعية والشفافية. ونلاحظ مع التقدير أن الإدارة (شعبة المشتريات والأسفار) وافقت على تنفيذ توصياتنا من خلال مراجعة دليل المشتريات.

"وفي تدقيق أداء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (نظام البراءات)، أشرنا إلى الحاجة إلى رفع مستوى التنسيق فيما بين المكتب الدولي للويبو ومكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي بغية تحسين احترام المواعيد في الأنشطة الحاسمة. وقد أفضى التأخر في إعداد تقارير البحث الدولي إلى إعادة النشر، وأفضى ذلك إلى الضغط على الموارد المحدودة للمكتب الدولي وتأجيل البث في أهلية الاختراع أو الابتكار للبراءة. وقد أوصينا المكتب الدولي بتحسين تنسيقه مع مكاتب تسلم الطلبات لضمان التقيد بالمواعيد. وقد يرغب المكتب الدولي في التشاور والعمل على وضع آلية محدّدة مع تلك الإدارات المعنية بالبحث الدولي التي تستلم أعدادا كبيرة من تقارير البحث الدولي بعد انقضاء المواعيد المقررة.

"ولاحظنا أن جدول الرسوم يتيح تخفيضا للرسوم لقاء الإيداع الإلكتروني التي بدأ تطبيقه في 2004 للتشجيع على استخدام الإيداع الإلكتروني. ورغم الزيادة في نسبة الإيداع الإلكتروني بفضل تحسين تكنولوجيا المعلومات فإن جدول الرسوم لم يعدل. ويذكر أن جدول الرسوم لم يعدل منذ عام 2008، ولذلك فإننا نوصي بالنظر فيه من جديد مع مراعاة التطورات اللاحقة بما فيها زيادة حصة الطلبات المودعة إلكترونيا. ولاحظنا التحول الجغرافي الذي حدث

في إيداع الطلبات بناء على نظام البراءات، إذ تحول من الولايات المتحدة وأوروبا إلى البلدان الآسيوية. ومع ذلك، لم يحدث أي تغيير في توافر الكفاءات الترجيحية في عام 2011 بالمقارنة مع عام 2009 فيما يتعلق باللغات الآسيوية. وبالنظر إلى الزيادة في عدد الطلبات الدولية المستلمة وتنوع اللغات المستلمة وأتمتة معالجة الطلبات، فإننا نوصي بإجراء تحليل للثغرات بغية بلورة استراتيجية على الأجل الطويل.

"ولاحظنا تسجيل 21 حالة جديدة من حالات الغش والتبذير وإساءة استعمال السلطة وعدم الامتثال لقواعد ولوائح الويبو في سنة 2012، ولا تزال شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تحقق في 12 حالة تعود إلى سنة 2012 والسنوات السابقة. ونوصي بأن تركز الويبو على تعزيز أكبر للمراقبة الداخلية لتجنب تكرار حالات الغش.

"ويعد رصد توصيات مراجع الحسابات الخارجي وتنفيذها جزء مهم من عملية المساءلة. ويحتوي التقرير على حالة تنفيذ التوصيات المهمة لمراجع الحسابات الخارجي السابق. ويوجد معظم التوصيات الواردة في ذلك التقرير في مراحل تنفيذ مختلفة. وأود أن أحث الويبو على اتخاذ إجراءات لتنفيذ تلك التوصيات.

"وتعاوننا مع الويبو تجربة غنية جدا بالنسبة لنا من الناحية المهنية. ونأمل أن تساعد مراجعة الحسابات التي أجريناها في الثنائية 13/2012 المنظمة على تحسين نظامها المالي والمحاسبي لكي تحسن مستوى تقديم السلع والخدمات. وأود أن أتوجه بخالص الشكر مرة أخرى للويبو على كل ما تلقيناه من دعم وتعاون أثناء إجراء المراجعة. وشكرا جزيلا".

43. ورحب وفد إسبانيا بمراجعي الحسابات الخارجيين من الهند وشكر مراجع الحسابات الخارجي على جودة تقريره والأمانة على الرأي الإيجابي الذي أعرب عنه مراجع الحسابات وعلى افتتاحها واستعدادها لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير في أقرب وقت ممكن. وفيما يخص التوصيات المتعلقة بوضع سياسة أفضل للخرزينة وإدراج القدرة التنافسية في اتفاقات الخدمة الخاصة، قال الوفد إن التوصيات وجية وأضاف أنها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الوفورات والكفاءة. ولذلك حث الأمانة على تنفيذ تلك التوصيات في أقرب وقت ممكن.

44. وفي غياب تعليقات أخرى، اقترحت الرئيسة اعتماد فقرة القرار.

45. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمضمون الوثيقة WO/GA/43/8، مع مراعاة أية توصية تتخذها لجنة البرنامج والميزانية في هذا الصدد كما وردت في الوثيقة A/51/14.

البند 29 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض هيئات الويبو التشريعية

46. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/19 وعنوانها "تقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الهيئات التشريعية للويبو" والوثيقة A/51/14 "ملخص القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين (من 9 إلى 13 سبتمبر 2013)".

47. وأعلمت الأمانة الاجتماع أنه تم مناقشة هذا البند خلال الدورة الحادية والعشرين من لجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية. وتم تقديم التقرير الموزع على الدول الأعضاء بناءً على طلبها أثناء الدورة التاسعة عشر من لجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية. ويستعرض التقرير أوضاع التوصيات بشأن الهيئات التشريعية للويبو وعددها 44 توصية في هذا الشأن قدمتها وحدة التفتيش المشتركة أثناء الفترة من 2010 إلى 2012.

48. ويرد في ملحق هذه الوثيقة التوصيات الموجهة للهيئات التشريعية أو مجالس إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بهيئات الويبو التشريعية مع عرض الحالة الراهنة لقبول/تنفيذ هذه التوصيات. وقد قبلت 23 توصية ونفذت من إجمالي 44 توصية كما قبلت تسع توصيات أو جرى تنفيذها وجرى النظر في إحدى عشرة توصية وثمة توصية واحدة غير وجمية بالنسبة للويبو. وتم تقديم المعلومات في تقرير تلو الآخر. واقترحت الأمانة في المستقبل استخدام نظام التعقب الإلكتروني لوحدة التفتيش المشتركة لتقديم التقارير بشأن حالة التنفيذ. وأعلنت الأمانة الدول الأعضاء أن نظام التعقب الإلكتروني لوحدة التفتيش المشتركة متاح ويمكن الاطلاع عليه.

49. واقترح الرئيس اعتماد القرار التالي في ظل غياب أية مداخلات من الدول الأعضاء.

50. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بتقرير تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الهيئات التشريعية للويبو الواردة في الوثيقة WO/GA/43/19 والتست من الأمانة الاستمرار في اتخاذ التدابير المناسبة للنظر في التوصيات الموجهة إليها من وحدة التفتيش المشتركة. وطلبت الجمعية العامة للويبو أيضاً من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة استعراض تنفيذ التوصيات ومراقبتها وفقاً لولايتها ورفع تقرير بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية.

البند 30 من جدول الأعمال الموحد

الحوكمة في الويبو

51. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/18 المعنونة "الحوكمة في الويبو" والوثيقة A/51/14 المعنونة "ملخص القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين (من 9 إلى 13 سبتمبر 2013).

52. وأبلغت الرئيسة الوفود أن هذا البند كان موضوع مشاورات غير رسمية برئاسة السيد مختار وريدة نائب رئيسة الجمعية العامة وشكرته على ما قام به في هذا الصدد. وحسب فهم الرئيسة، وُزِع اقتراح من مجموعة جدول أعمال التنمية وطلبت الرئيسة عرض ذلك الاقتراح على الجلسة العامة.

53. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية مذكراً أن المناقشات بشأن الحوكمة في الويبو كانت بنداً قديماً على جدول أعمال الدول الأعضاء وناقشته لجنة الميزانية على مدى فترة طويلة. وتبين من آخر جولة للمناقشات بشأن الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء عدم التوصل إلى نتائج حتى الآن. وفي الدورة الأخيرة للجنة الميزانية، قدمت المجموعة الأفريقية اقتراحاً للمناقشة، وترى مجموعة جدول أعمال التنمية أنه ينبغي أن يكون ذلك الاقتراح أساساً لجولة مشاورات رسمية حول هذا الموضوع. وشاركت المجموعة بفعالية في المشاورات غير الرسمية في هذه الجمعيات، ولكن للأسف لم تتمكن حتى الآن من التوصل إلى توافق الآراء.

"إن الجمعية العامة للويبو، إذ تعترف بأهمية حوكمة سليمة وعادلة ورشيقة في الويبو، تحيط علماً باقتراحات الدول الأعضاء وتعليقاتها الواردة في الوثيقة WO/PBC/17/2 Rev. بشأن تحسين الحوكمة في الويبو، وتطلب من المكتب الدولي تنظيم اجتماع لمدة يومين لمناقشة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاقتراح المقدم من الدول الأعضاء وتقديم توصيات إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة الميزانية التي ستعقد في سبتمبر 2014، بشأن جملة أمور منها، على سبيل المثال لا الحصر، القضايا التالية: تحسين عمل لجنة الميزانية، وتحسين عمل لجنة التنسيق، وتحسين التفاعل بين الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وتحسين التفاعل بين الدول الأعضاء والمدققين، وإنشاء آلية عادلة وفعالة لاختيار رؤساء هيئات الويبو ونوابهم". وترى مجموعة جدول أعمال التنمية أن الاقتراح سيشارك على الأقل

الدول الأعضاء في إعداد مناقشات الدورة المقبلة الثانية والعشرين للجنة الميزانية في سبتمبر 2014، وذلك للتوصل إلى نتائج مثمرة لإجراء مناقشات حول تقرير وحدة التفتيش المشتركة في الاقتراح الذي تقدمه الدول الأعضاء.

54. وتحدث وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية وعرض تقديمًا بشأن الموضوع. أولاً، تؤيد المجموعة الأفريقية اقتراح القرار الذي قدمته البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وترى المجموعة الأفريقية أن مسألة الحوكمة كانت على جدول أعمال لجنة الميزانية لفترة طويلة. وبدأت المناقشات في الدورة السادسة عشرة لتلك اللجنة في 2011، وطلب من الأمانة آنذاك إعداد وثيقة. وفي هذا الصدد، قدمت الدول الأعضاء، بما في ذلك المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية ووفود كل من أستراليا والصين وفرنسا وألمانيا واليابان وموناكو وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، عدة اقتراحات بشأن الحوكمة في الويبو. كما أجريت بعد ذلك مناقشات في الدورات السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين للجنة الميزانية وفي دورتها الماضية. ونظراً لعدم التوصل إلى اتفاق حول المسألة وعدم التقدم فيها، قررت اللجنة إحالة المسألة إلى الجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب. وفي هذا الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن تشير إلى الوثيقة التي قدمتها إلى لجنة الميزانية، والتي تضمنت اقتراحات مهمة قدمتها الدول الأعضاء بشأن الموافقة على الحوكمة في الويبو. وقال إن تلك الاقتراحات لم تُعرض في وثيقة اللجنة كقائمة مغلقة ونهائية بل كوسيلة لبدء تقديم أفكار واقتراحات ملموسة يمكن المضي بها قدماً. ومن ضمن تلك الاقتراحات، على سبيل الذكر لا الحصر، تحسين عمل لجنة الميزانية: كأن تجتمع هذه اللجنة مرتين سنوياً لمدة خمسة أيام لكل دورة، وأن تستعرض بانتظام المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، وأن تترجم وثائق العمل إلى اللغات الست وتنشر على الموقع الإلكتروني بشهرين من الاجتماعات لإتاحة الوقت للوفود لتحليلها والتشاور بشأنها. ومضى يقول إن الفئة الثانية تشمل الأفكار المتعلقة بتحسين عمل لجنة التنسيق ومنها: أن تلتقي لجنة التنسيق بشكل أكثر انتظاماً وتكلف بوظائف تنفيذية، وأن يتم التفريق بوضوح بين مسؤوليات لجنة الميزانية ولجنة التنسيق. واستطرد يقول إن الفئة الثالثة تتضمن الأفكار التي تتعلق بتحسين التفاعل بين الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة: مثلاً عبر إنشاء فريق عامل مصغر تابع للجنة الميزانية على أساس مؤقت لينظر في توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ووحدة التفتيش المشتركة ويرفع التوصيات إلى لجنة الميزانية؛ وأن تعقد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة اجتماعات فصلية يخصص جزء منها للمنسقين الإقليميين والوفود المهمة؛ وأن تعدّ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقارير فصلية تشمل مداخلات وتعليقات منسقي المجموعات الإقليمية والوفود الأخرى؛ وأن يُعتمد تقرير الاجتماع الفصلي على نطاق واسع بعد الاجتماع ويُدرج ضمن وثائق لجنة الميزانية ويُنشر على الإنترنت؛ وأن تواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إعداد تقرير سنوي موجز ترفعه إلى لجنة الميزانية وتسجل فيه آراء المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء حول المسائل المطروحة. وأما الفئة الرابعة فتتعلق بتحسين التفاعل بين الدول الأعضاء والمدققين. ويمكن تحسين ذلك التفاعل، بل وينبغي ذلك، من خلال اجتماعات منتظمة ورسمية. وتشمل الفئة الأخيرة إنشاء آلية منصفة وفعالة لاختيار رؤساء هيئات الويبو ونوابهم بهدف تحسين عملية اختيار رؤساء هيئات الويبو ونوابهم. وضمان جودة أعمالهم ونزاهتهم وخبرتهم. وتوخي الوضوح في عملية الاختيار. واسترسل الوفد قائلاً إن المجموعة في هذه المرحلة وبعد نقاش طويل في لجنة الميزانية ترى أن الوقت قد حان للجمعية العامة لإعطاء توجيهات واضحة بشأن هذه المسألة، وأن ما اقترحت المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية يتماشى مع تلك الروح وأضاف أن المجموعة تتطلع إلى اعتماده في الجمعية العامة.

55. وأعرب وفد بلجيكا باسم المجموعة باء عن ارتياحه لاستكمال برنامج التقييم الاستراتيجي بنجاح ولتحسينه المستمر. وقال إن هذا البرنامج والنقاش الدائر حول الحوكمة في لجنة الميزانية خير دليل على أن الحوار بشأن الحوكمة هو في صميم أنشطة الويبو. وأشار الوفد كذلك، كما ذكر في الدورة الحادية والعشرين للجنة الميزانية، إلى أنه يتطلع إلى المضي في صقل هذا النقاش. وفي هذا الصدد، استطرد موضحاً أنه من المهم توفير قائمة كاملة بالخيارات والإمكانيات المتاحة قبل اتخاذ قرار بخصوص اتجاه هذا النقاش في المستقبل. وعليه، فالورقة الأخيرة التي قدمتها المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية هي خطوة أولى. غير أن الوفد أشار كذلك إلى أن الورقة اعتمدت على إدراج بعض الموضوعات التي نوقشت باستفاضة مراراً وتكراراً دون جدوى. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء آلية عادلة وفعالة لاختيار رؤساء هيئات الويبو ونوابهم. وأكد الوفد

من جديد أن المجموعة تولي أهمية كبيرة لتقرير وحدة التفتيش المشتركة، الذي سيتاح العام المقبل وربما يحتوي على مزيد من التوصيات في سياق الحوكمة. وقال إنه لا يريد في هذه المرحلة تغيير هيكل الحوار قبل الاطلاع على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأضاف أن المجموعة تتطلع إلى حوار في مرحلة لاحقة حول هذا الموضوع الذي يكتسي أهمية بالنسبة للمجموعة. واقترح إعطاء الموضوع ما يستحقه من اهتمام ووقت، ويرى أن الأمر ليس كذلك في هذه المرحلة الأخيرة من الجمعية العامة الحالية.

56. وشكر وفد الهند نائب الرئيسة، السيد مختار وريدة، على ما بذله من جهود من أجل التوصل إلى توافق الآراء بشأن قضية الحوكمة. وأيد بيان البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية مشيراً إلى أن هذه القضية ظلت على جدول الأعمال على مدى السنتين المنصرمتين أو السنوات الثلاث الماضية ونوقشت في اللجان المعنية. ولذلك، يأمل في أن توافق الوفود على مناقشة المسألة لتصل إلى نوع من توافق الآراء. وقال إن بيان منسق المجموعة باء أتاح إمكانية تحقيق تلك الغاية.

57. واقترحت الرئيسة مواصلة المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة عند اختتام الجلسة العامة وأن يطلعها نائبها السيد مختار وريدة على النتائج في أقرب وقت ممكن.

58. وشكر نائب الرئيسة الرئيسة على ثقتها وقال إن الوقت متأخر مشيراً إلى أن المشاورات ستستأنف في صباح اليوم التالي.

59. وخلصت الرئيسة إلى أن الوفود أقرت النهج المقترح وأن المشاورات غير الرسمية ستستأنف في أقرب وقت ممكن.

60. انظر البند 48 من جدول الأعمال (اختتام الدورات) في الوثيقة A/51/20 Prov.1.

البند 31 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن حصيلة مؤتمر مراكش الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة لتيسير نفاذ الأشخاص معاقى البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة

61. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/9 Rev.

62. وانتقلت الرئيسة إلى البنود المرتبطة بلجان الويبو والإطار الدولي. وافتتحت الرئيسة البند 31 وأبلغت الوفود بأن الوثيقة قيد البحث هي الوثيقة WO/GA/43/9 Rev المعنونة " تقرير عن حصيلة المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة لتيسير نفاذ الأشخاص معاقى البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة." ودعت الرئيسة الأمانة إلى عرض بند جدول الأعمال.

63. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة WO/GA/43/9 Rev أعدت لأغراض إعلامية وعرضت شريط فيديو قصير يتعلق ببند جدول الأعمال. وأظهر ذلك الشريط الأحداث البارزة للمؤتمر الدبلوماسي واشتمل على تعليقات أدلى بها ممثلو مختلف الوفود بشأن اعتماد المعاهدة. وكررت الأمانة الامتنان الذي أعرب عنه المدير العام عند تقديم تقريره إلى الجمعيات في مراسم الافتتاح. وأبدت الأمانة الامتنان أيضاً للمنظمات والأفراد ممن أسهموا في نجاح المعاهدة، وبخاصة حكومة المملكة المغربية والدول الأعضاء. وقالت إن 51 دولة عضواً كانت قد وقعت على المعاهدة لدى إعداد الوثيقة WO/GA/43/9 Rev وإن من دواعي سرورها الإعلان أن ذلك العدد ارتفع ليصل إلى 54. واختتمت الأمانة كلمتها بالتأكيد للدول الأعضاء، ولستيفي وندر، أنها ستبذل كل ما في وسعها من أجل مساعدة كل الدول الأعضاء التي طلبت ذلك، كي تدخل المعاهدة حيّز النفاذ في أقرب تاريخ ممكن.

64. وشكرت الرئيسة الأمانة على كلمتها وعلى عرضها لشريط الفيديو، مشيرة إلى أن العرض كان ملهماً. وأعطت الرئيسة الكلمة للوفود.

65. وهنأ وفد السلفادور الدول الأعضاء والمدير العام والأمانة على اعتماد معاهدة تيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وقال إن تلك المعاهدة تمثل إنجازاً عظيماً في السعي نحو تحسين نوعية حياة المستفيدين منها في كل أرجاء العالم، ذلك أن من حقوق الإنسان النفاذ بصورة أفضل إلى المصنفات المنشورة القائمة وتحصيل المعرفة من خلال الكتب. وفي هذا الصدد أبدى الوفد تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل.

66. وأعلن وفد المملكة المغربية أن بلده تشرف باستضافة المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة لتيسير نفاذ الأشخاص معاقى البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة. وصرح قائلاً إن ذلك المؤتمر الدبلوماسي كان أول مؤتمر من هذا النوع تنظمه الويبو في بلد عربي وفي مدينة عربية. وخص بالذكر السرور البالغ الذي أبدته مدينة مراكش لاستضافة كل الدول الأعضاء. وأشاد بالدول الأعضاء، وخصوصاً مختلف المجموعات الإقليمية، لحصيلة المؤتمر الناجحة وعلى إسهامها في ذلك النجاح، الذي كان له دور كبير في بلوغ الهدف المنشود وهو اعتماد المعاهدة. واعترف بأن المفاوضات كانت صعبة، ولكنه أفاد بأن الطبيعة النبيلة لهذه المسألة وجانبها الاجتماعي والإنساني من الأمور التي خلقت جواً من التوافق والانسجام بين الوفود. وأشار إلى أن من شأن المعاهدة فتح آفاق واعدة بالنسبة إلى الأشخاص معاقى البصر في العالم. كما ذكر الوفد الدور الذي تؤديه الويبو في مجال التعاون الدولي وأبدى استعدادها للوقوف إلى جانبها. وأكد للوفود أنه سيظل دوماً على استعداد للمشاركة في تظاهرات من هذا القبيل. وتوجه، مرة أخرى، بالشكر إلى الدول الأعضاء لتمكينها بلده من استضافة المؤتمر وأثنى عليها للإنجاز التاريخي الذي حققته.

67. وتحدث وفد بلجيكا بالنيابة عن المجموعة بآء وأعرب عن رغبته في التوجه بالشكر إلى المدير العام والأمانة على عملهم الشاق خلال السنوات الخمس التي استغرقتها التحضير لمعاهدة تيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وأعرب عن رغبته أيضاً في التوجه بالشكر إلى الرؤساء ونواب الرؤساء ورؤساء اللجان والمسؤولين والخبراء الخارجيين منهم والجدد على مفاوضاتهم الفعالة والبناءة والمكثفة التي أثمرت عن إبرام هذه المعاهدة التاريخية. وأبدى الوفد امتنانه أيضاً لحكومة المغرب على المهارات التنظيمية وحسن الضيافة. وقال إنه يؤمن بأن هذه المعاهدة ستساعد، هي والمشروعات الطوعية من قبيل مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم (تيغار)، على زيادة النفاذ إلى نسخ في أنساق ميسورة عن طريق حماية الابتكار والإبداع في إطار قانون حق المؤلف الدولي. وصرح بأن المجموعة بآء ستظل تشارك بفعالية في متابعة المعاهدة. وأخيراً أعرب عن تقديره لأن 54 دولة عضوا وقعت المعاهدة بالفعل عقب اعتمادها.

68. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا بالنيابة عن المجموعة بآء. وأعرب عن سروره لأن المعاهدة قد اعتمدت. وأبدى رغبته في التوجه بالشكر إلى حكومة المغرب على استضافة المؤتمر الدبلوماسي وإلى الأمانة على عملها الشاق. وأوضح الوفد كيف يقدم الإطار القانوني الدولي، باعتماد المعاهدة، استثناءات وتقييدات على حق المؤلف لفائدة الأشخاص معاقى البصر والعاجزين عن قراءة المطبوعات. وراح يقول إن هذه المعاهدة علامة بارزة في إيجاد التوازن بين حماية المصالح المشروعة لأصحاب الحقوق ومصالح الناس في النفاذ إلى المصنفات. وأعرب عن أمله في أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن لكي تتيح إطاراً متوازناً. وذكر أيضاً الدول الأعضاء بأن ثمة الكثير من العمل الذي يتعين الاضطلاع به، ولا سيما فيما يتعلق بالتبادل عبر الحدود والجهود الجارية لتنفيذ المعاهدة وتعزيز فعاليتها.

69. واغتنم وفد الهند الفرصة للإعراب عن امتنانه لحكومة المغرب على تنظيم مؤتمر مراكش الدبلوماسي. وهنأ المدير العام وجميع الدول الأعضاء على النجاح في اعتماد المعاهدة. وشدد على أنها معاهدة تاريخية يتوقع أن تساعد على القضاء على نقص

الكتب الذي يعاني منه مئات الملايين من الناس في شتى أرجاء العالم وأن تتيح فرصا وحقوقا متساوية للمكفوفين ومعاقى البصر وذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وصرح الوفد بأن المعاهدة توجد التوازن المناسب بين حق المؤلف والاستثناءات والتقييدات. وأفاد بأنه سيكون مستعدا قريبا لتوقيعها، وأعرب عن أمله في أن تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. وفي ختام كلمته طلب من الأمانة أن تضطلع بالإجراءات الضرورية لاتخاذ التدابير الضرورية لتكوين كفاءات الدول الأعضاء إذا لزم الأمر قبل وبعد الانضمام إلى المعاهدة.

70. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وهنا الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة على نتيجة المؤتمر الدبلوماسي براكش وعلى نجاح المفاوضات الطويلة والمكثفة. وشكرت المجموعة حكومة المملكة المغربية على كرمها الاستثنائي وفعالية التنظيم. وشدد على تقديره لجهود المدير العام والأمانة لعقد مؤتمر دبلوماسي ناجح. وأشارت المجموعة إلى أن هدف المعاهدة هو تحسين نفاذ الأشخاص المكفوفين ومعاقى البصر وذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة، وفي الوقت نفسه صون مصالح أصحاب الحقوق. ونوهت المجموعة بأن المعاهدة خطوة كبيرة نحو الإدماج الثقافي للأشخاص معاقى البصر وذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات في العالم بأسره. وأشار أيضا إلى أن المعاهدة الجديدة ستغلب على العراقيل في الأنظمة القانونية عبر توفير الضمانات المناسبة لحماية المصنفات الإبداعية وأيضا ضمان تصدير واستيراد النسخ في أنساق ميسرة. وأيدت المجموعة إمكانية توفير حلول لمن هم في حاجة وصون مبادئ حماية حق المؤلف في الوقت نفسه.

71. وألقى وفد المكسيك الضوء على اعتماد المعاهدة وأهمية ذلك للمكسيك وللتعددية اللغوية عموما. وأشار الوفد إلى أن اعتماد المعاهدة علامة بارزة في قانون حق المؤلف وانتصار عظيم للمعاقين في العالم كله. وشكر الوفد حكومة المملكة المغربية على حسن الضيافة خلال المؤتمر الدبلوماسي. وأشار الوفد إلى أن المعاهدة كانت بشارة بوضع معيار دولي جديد شامل من شأنه أن يضمن أن الكتب ستعد في أنساق تيسر الاطلاع عليها مثل طريقة برايل للقراءة، وستمكن من التوزيع عبر الحدود لفائدة مئات الملايين من معاقى البصر وذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وأشار الوفد إلى عبارات الاتحاد العالمي للمكفوفين مبرزا أن المعاهدة جاءت لتحل مشكلة "ندرة المصنفات" وتمهئ عالما جديدا من القراءة والثقافة والتسليّة لمعاقى البصر وذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

72. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وهنا الدول الأعضاء والأمانة على إبرام المعاهدة. وأشارت هذه المجموعة إلى أن المعاهدة ثمرة عمل جماعي ومكثف ما كان ليكون كذلك لولا التزام جميع الدول الأعضاء التزاما بناء. وألقت المجموعة الضوء على أن الويبو اعتمدت نهجا إنسانيا في أداء ولايتها بوصفها وكالة متخصصة في الملكية الفكرية. وأشارت المجموعة إلى أن المعاهدة أقرت حقوق الإنسان للمعاقين، كما هو وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أبرمت في 2007، تمثل انتصارا كبيرا للتعددية اللغوية وللمجتمع الدولي ككل. وأشار أيضا إلى أن المعاهدة صك متوازن يلبي احتياجات ذوي الإعاقة البصرية وذوي الإعاقة في قراءة المطبوعات دون انتهاك حقوق المبدعين. وناشدت المجموعة الدول الأعضاء أن تسرع عملية التصديق على المعاهدة كي تمنح حقوقا ملموسة للمستفيدين المقصودين الذين ما زالوا ينتظرون أن تصلهم منافع المعاهدة. وأشارت المجموعة إلى أن تنفيذ المعاهدة سيقضي جمدا أكبر من جميع الدول الأعضاء والأمانة. وسيتطلب أيضا موارد بشرية ومالية وتعاون تقنيا. وقالت المجموعة إنه يجب على الدول الأعضاء أن توفر إطارا قانونيا مناسباً لكي تيسر مهمة الأجهزة المرخص لها في تبادل النسخ في أنساق ميسرة عبر الحدود. وختاما، حثت المجموعة الويبو على تيسير المساعدة التقنية وفقا للمعاهدة وتوصيات جدول أعمال التنمية.

73. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اغتباطه لاعتماد المعاهدة البارزة التي ستعزز نفاذ أكثر من 314 مليون شخص في العالم من المكفوفين ومعاقى البصر أو الأشخاص ذوي إعاقات في قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة في إطار النظام الدولي لحق المؤلف. وأبدى سروره لمشاركته الفعالة إلى جانب أكثر من 160 وفداً في المفاوضات التي أفضت إلى

اعتماد المعاهدة. وعبر عن أمل بلده التوقيع على المعاهدة في الأسابيع التالية وعن تطلعه إلى دخول المعاهدة حيز التنفيذ وتطبيقها العملي في أسرع وقت ممكن.

74. وهنأ وفد كوبا الدول الأعضاء على اعتماد المعاهدة وأعرب عن موافقته على التعليقات التي قدمها وفد البرازيل وكان مفادها أن التحدي الكبير المقبل يتمثل في تنفيذ المعاهدة. وعبر عن أمله أن يوجد أيضاً حل مماثل في المستقبل القريب لمسائل مهمة أخرى مثل المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث.

75. وأعرب وفد الجزائر عن سروره لنجاح المؤتمر الدبلوماسي الذي نظمته حكومة المغرب وعن اعتباطه لعقد مثل ذلك الحدث البارز في أفريقيا. واعترف بدور الويبو في تمكّنها من توجيه الدول الأعضاء نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل حاسمة. وأحاط علماً بأن الويبو نهضت بنظام للملكية الفكرية أكثر توازناً يحقق التوازن بين المصالح الخاصة ومصالح عامة الجمهور.

76. وتحدث وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وهنأ الدول الأعضاء على التوصل إلى اتفاق بشأن المعاهدة خلال المؤتمر الدبلوماسي. وأثنى على الدولة المضيفة للمؤتمر الدبلوماسي والأمانة والجهات صاحبة المصالح الأخرى مساهمتها الهائلة في نجاح المؤتمر الدبلوماسي. وأحاط علماً بأن المعاهدة هي بمثابة خطوة شديدة الأهمية في مسار تحسين النفاذ إلى الكتب وتيسير تبادل الكتب والمواد بنسخ ميسرة عبر الحدود في الوقت ذاته. وأعرب عن ثقته بأن المعاهدة ستساعد على تحول حياة الأشخاص من المكفوفين ومعاقبي البصر أو الأشخاص ذوي إعاقات في قراءة المطبوعات في جميع أنحاء العالم. وأبرز دور حق المؤلف في مكافأة الإبداع ومكانة المؤلفين المهمة في إثراء المجتمع من النواحي الثقافية والتعليمية والعلمية. وأشار إلى شروع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في الأعمال التحضيرية للتوقيع على المعاهدة والتصديق في وقت لاحق عليها بهدف توفير منافعها لمعاقبي البصر دون أي تأخير.

77. ورحب وفد شيلي بالتوقيع على المعاهدة وهنأ الدول الأعضاء على إنجازها المحقق في إبرام المعاهدة بعد حوالي 10 سنوات من المفاوضات. وأحاط علماً بأن بلده اتخذ موقفاً منذ عام 2004 مفاده ضرورة أن تواجه الملكية الفكرية مواجهة إيجابية المشكلات التي تعاني منها البلدان المحرومة وبأن المعاهدة الحالية تجسد ذلك تماماً. ورحب بخبر توقيع 54 بلداً على المعاهدة وأعرب عن أمله دخول المعاهدة حيز التنفيذ قريباً عبر حالات التصديق اللازمة.

78. وأشار وفد باراغواي إلى بيانه الافتتاحي الذي شدد على الجوانب التاريخية للمعاهدة. وأكد تأييده للعناصر الثلاثة التي أوردها وفد البرازيل فيما يتعلق بعملية التصديق على المعاهدة وتنفيذها. وشدد أيضاً على أهمية ضمان موارد كافية لتوفير المساعدة التقنية ضمن إطار المعاهدة. وأعرب الوفد أيضاً عن أمله في أن تساعد الأمانة في نشر المعلومات حول المعاهدة في المحافل الإقليمية والوطنية. وختم كلمته متوجهاً بالشكر إلى حكومة المملكة المغربية على كرم الضيافة وإلى الأمانة على كل ما قامت به من عمل.

79. وعبر وفد الأرجنتين عن امتنانه لمجموع عمل الدول الأعضاء والمراقبين والمدير العام وللأمانة على كل جهودها المشتركة. وشدد على أن تلك الجهود مكنت كل واحد من بلوغ صك دولي تاريخي بشأن التقييدات والاستثناءات لقانون حق المؤلف الذي كان ذا منفعة للعديد من الأشخاص معاقبي البصر. وشكر حكومة المملكة المغربية على التنظيم الرائع للمؤتمر وشدد على أنه يقوم بالخطوات الضرورية نحو توقيع المعاهدة. وأخيراً أعرب الوفد عن تأييده لبيان وفد البرازيل.

80. وهنأ وفد منغوليا جميع الدول الأعضاء وحكومة المملكة المغربية والأمانة على العمل المضني والجهود الجاهدة التي أفضت إلى نتائج إيجابية للغاية. وأضاف أن توفيق الدول الأعضاء في إبرام المعاهدة دليل على أن أعضاء أسرة الملكية الفكرية ليس لهم فكر رزين فحسب، بل لهم أيضاً قلوب كبيرة. وشدد الوفد على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تفتخر بعضويتها وبالعمل المنجز في مراكش لأنها برهنت على قدرتها على العمل مع بعضها بعضاً والتغلب على تحديات الملكية الفكرية وكذلك

التحديات التي تواجهها البشرية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الروح المفضية إلى تحقيق النتائج الناجحة التي بدأت في بيجين وتواصلت في مراكش ستواصل في الأعمال المقبلة للمنظمة.

81. وهنأ وفد باكستان جميع الدول الأعضاء وحكومة المملكة المغربية والأمانة على التوفيق في اعتماد المعاهدة. وأضاف أن المعاهدة كانت دليلاً على التزام الدول الأعضاء بالتغلب على التحديات بلوغ توافق في الآراء مشدداً على أنها كانت أيضاً معياراً لمدى فعالية النظام المتعدد الأطراف والمجتمع الدولي. وشدد الوفد على أن هذا مع ذلك ليس إلا البداية وأن لا بد من ضمان التنفيذ الفعلي. وختم الوفد كلمته بأن طلب من الويبو تيسير المساعدة التقنية لأعضائه وتعزيز أنشطة التوعية.

82. وهنأ وفد غواتيمالا الويبو والدول الأعضاء فيها على إبرام المعاهدة. وأضاف بأن المعاهدة ذات أهمية بالغة لغواتيمالا لأنها ستصبح أداة ممتازة للثقافة والتربية للجميع على قدم المساواة. وحث الويبو أيضاً على مواصلة تنفيذ المعاهدة وترويجها مشدداً على تأييده لبيان وفد البرازيل.

83. وأعرب وفد الصين عن تهنئه على اعتماد المعاهدة وشكر أيضاً الحكومة المغربية على ما بذلته من جهود. وقال إن معاهدة مراكش معاهدة أخرى مهمة بعد معاهدة بيجين لضمان نفاذ الأشخاص معاقبي البصر إلى المصنفات المنشورة. واختتم كلمته معرباً عن أمله في أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

84. وأعرب ممثل المؤسسة الدولية لايكولوجيا المعرفة (KEI) عن دهشته من عدد منظمات أصحاب الحقوق التي أقرت المعاهدة ودعت إلى التصديق عليها وتنفيذها بسرعة. وأشاد الممثل أيضاً بمساهمات العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى في المفاوضات مثل شبكة العالم الثالث (TWN) ومؤسسة مجتمع الحاسوب (CSI) في الهند، إضافة إلى العديد من جمعيات المكتبات. ومضى يقول إن هناك عدد غير قليل من المنظمات غير الحكومية التي دعمت جهود إبرام المعاهدة على مدى السنوات الخمس السابقة ولكن لا يمكنها الحضور إلى مراكش رغم أن دورها كان مهماً للغاية. واستطرد قائلاً إن السنوات الخمس من المناقشات حول المعاهدة تخللتها لحظات من الإحباط. وبذلت جهود خالصة لتحقيق نتيجة إيجابية كانت محرماً للمضي إلى الأمام. ومن المستحيل ذكر جميع الوفود التي سارت على نفس الدرب لأنها كانت كثيرة من جميع مناطق العالم. وفيما يتعلق بالتنفيذ، أوضح الممثل أنه سيكون من المهم أن تجد الدول الأعضاء طرقاً لا تكون معقدة بشكل مفرط أو مرهقة وينبغي، قبل كل شيء، أن تكون فعالة في توسيع نطاق النفاذ إلى المصنفات المنشورة. وأفاد أيضاً أن المفاوضات شهدت خيبة أمل، ولا سيما استبعاد الصم من فئة المستفيدين فضلاً عن حصر الاستثناءات على الكيانات غير الربحية وحصر المصنفات المشمولة. وأعرب الممثل عن أمله في أن تعالج هذه العيوب وتصحح في التنفيذ لأن المعاهدة تنص على حد أدنى من الاستثناءات. واختتم الممثل حديثه معرباً عن امتنانه لمنحه فرصة التعليق على المعاهدة وأضاف أن تجربته في الويبو كانت رائعة.

85. وهنأ ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) الدول الأعضاء على اختتام المفاوضات بشأن المعاهدة. وقال إن المعاهدة تطور بارز لأن الويبو والدول الأعضاء فيها تمكنت للمرة الأولى من وضع حد أدنى من الالتزامات الدولية التي تستهدف بشكل صريح مستخدمي الملكية الفكرية. وأضاف أنه يبدو أن الويبو وضعت لأول مرة مصالح الناس فوق مصالح الشركات وأعرب عن أمله في أن تجسّد في الأيام المقبلة الاهتمامات والرعاية نفسها في مجالات أخرى من مجالات حماية الملكية الفكرية التي تترايط مع حياة الناس مثل الأدوية. وأبرز الممثل أن أنشطة التقنين في المستقبل يجب أن تتبع روح مراكش لمعالجة الشواغل الإنمائية فيما يتعلق بالمجالات الأخرى لحماية الملكية الفكرية. وينبغي للويبو والدول الأعضاء فيها أن تفسر وتنفذ المعاهدة من أجل تسهيل النفاذ إلى نسخ المصنفات في أنساق ميسرة بما يخدم مصلحة الأشخاص وليس مصلحة الشركات فقط. ومضى يقول إن من الشواغل المطروحة فرض شرط اختبار الخطوات الثلاث لأغراض التصدير الذي يعتبر شرطاً من شروط تريبس الإضافية والذي يمكنه منع نقل المصنفات عبر الحدود. ومن بين أوجه قصور المعاهدة أنها لم تحصر القيود التعاقدية. وفي الأخير، أيد الممثل البيانات التي أدلى بها العديد من البلدان النامية بخصوص تقديم المساعدة التقنية وأشار إلى

أنه على عكس الكثير من النصوص الأخرى للمعاهدة لا تتضمن أي شيء عن المساعدة التقنية. وشدد على ضرورة ألا تركز المساعدة التقنية على تنفيذ المعاهدة فحسب، ولكن أيضا على تيسير نقل التكنولوجيا لإعداد المصنفات في أسواق ميسرة وتقاسم المعلومات بشأن التنفيذ. واختتم الممثل كلمته بحث الأمانة على تنفيذ برنامج المساعدة التقنية رغم غياب تفويض صريح بذلك.

86. واستهل ممثل الاتحاد الدولي للفيديو (IVF) كلمته مهنئا الدول الأعضاء والمدير العام والأمانة على إبرام المعاهدة. وقال إن المعاهدة تتناسق مع إطار حق المؤلف الدولي القائم والاتفاقيات الدولية واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري وشدد كذلك على دور اختبار الخطوات الثلاث كقاعدة دولية لإرساء توازن بين الحقوق والاستثناءات. وأبرز الممثل أن منتجي المواد السمعية البصرية والناشرين يؤيدون التصديق الواسع النطاق على المعاهدة وتنفيذها بأمانة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، بما في ذلك إنشاء إطار قانوني ملائم يسمح بجعل تبادل النسخ بأسواق خاصة عبر الحدود حقيقة واقعية ويعزز التعاون مع الناشرين والهيئات المعتمدة.

87. وأحاطت الجمعية العامة للويو علما بمضمون "تقرير عن حصيلة المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة لتيسير نفاذ الأشخاص معاقى البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة" (الوثيقة WO/GA/43/9 Rev.).

البند 32 من جدول الأعمال الموحد

تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

88. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/43/10 و WO/GA/43/11.

89. وعرضت الرئيسة البند 32 من جدول الأعمال، الذي يتناول مسألتين اثنتين هما تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الوارد في الوثيقة WO/GA/43/10، ووصف مساهمة هيئات الويو في تنفيذ ما يعنيهها من توصيات جدول أعمال التنمية، الوارد في الوثيقة WO/GA/43/11.

90. وعرضت الأمانة الوثيقتين المقدمتين ضمن البند 32 من جدول الأعمال. وتضمنت الوثيقة WO/GA/43/10 المعروضة أولا تقرير لجنة التنمية فيما يخص الدوريتين اللتين عقدتهما منذ آخر دورة للجمعية العامة، أي الدورة العاشرة المعقودة في الفترة من 12 إلى 16 نوفمبر 2012 والدورة الحادية عشرة المعقودة في الفترة من 13 إلى 17 مايو 2013. وقررت اللجنة في وقت سابق أن يمثل ملخص الرئيس فيما يخص الدوريتين المذكورتين تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة. وتعلقت الوثيقة الثانية المعروضة، وهي الوثيقة WO/GA/43/11، بمساهمة هيئات الويو في تنفيذ ما يعنيهها من توصيات جدول أعمال التنمية. وذكرت الأمانة بأن الجمعية العامة وافقت، في دورتها التاسعة والثلاثين في عام 2010، على آليات التنسيق والرصد والتقييم وإعداد التقارير ("آلية التنسيق"). وهيئات الويو المعنية مطالبة، طبقا لآلية التنسيق المذكورة، تضمين تقاريرها السنوية المرفوعة إلى الجمعيات وصفا لمساهماتها في تنفيذ ما يعنيهها من توصيات جدول أعمال التنمية. والجمعية العامة مطالبة بعد ذلك بإحالة ذلك الوصف إلى لجنة التنمية. وبناء على ذلك أوردت الوثيقة WO/GA/43/11 مساهمة هيئات الويو المعنية في تنفيذ جدول أعمال التنمية، إذ أطلعت الجمعية العامة على أرقام الفقرات ذات الصلة الواردة في تقارير تلك الهيئات.

91. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأكد مجددا على التزام المجموعة بإحراز المزيد من التقدم في مجال التنمية ودعا إلى العمل تدريجيا على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين بطريقة مناسبة ومتوازنة وقائمة على التوافق. وشكر الأمانة على إسهامها في أنشطة لجنة التنمية ولكنه أبدى رغبته في تحسين توافر الوثائق في الوقت المناسب بجميع لغات الويو. وأشار إلى التقدم المحرز والتقييم الإيجابي فيما يخص تنفيذ عدة من مشروعات لجنة التنمية ورحب بالمضي في متابعة التقارير

الخاصة بإمكانية إدراج الأهداف الإنمائية للألفية. وأقر بإطار الويبو القائم على النتائج وبمساهمة المنظمة بطريقة غير مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أشار الوفد إلى المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP8/INF/1) والتقارير ذات الصلة، وأفاد بأن كثيراً من التوصيات الواردة في تلك التقارير نُفذت أو أنها قيد التنفيذ، وتجري الاستجابة لها كما ينبغي من قبل الأمانة. ولكن هناك، حسب رأيه، تحديات لا تزال قائمة فيما يخص مسألتي فعالية واستدامه مشروعات المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، ورأى أنه يمكن التصدي لتلك التحديات بتحسين التنسيق على المستويين الداخلي والخارجي، ولا سيما من خلال أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المشروعات الوطنية مع التركيز على المساعدة التقنية. كما أكد الوفد مجدداً على ضرورة أن تتخذ لجنة التنمية قراراً متوازناً وتوافقياً بخصوص الأنشطة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما بشأن تنظيم مؤتمر يُعنى بالملكية الفكرية والتنمية، مشيراً إلى تأييد المجموعة لقائمة المتحدثين التي وافقت عليها اللجنة ومعرباً عن أسفها من أن بعض الوفود ليست في وضع مماثل. وقال إن المجموعة تظل ملتزمة بالاستمرار في التعاون على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتبدي ثقتها في أن يُضطلع بهذا العمل على نحو بناء وإيجابي.

92. وتلا وفد جيوتي بياناً نيابة عن رئيس لجنة التنمية، سعادة سفير جمهورية جيوتي وممثلها الدائم السيد محمد سياد دواليه. وأكد فيه الرئيس أن موضوع جدول أعمال التنمية هو أكثر المواضيع أهمية في مناقشات الويبو والنقاش دائماً ما يستند إلى الاستخدام الأفضل لنظام الملكية الفكرية العالمي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشاد رئيس لجنة التنمية بالتقدم المحرز خلال العامين الماضيين وهو تقدم لا بأس به مشيراً إلى المشروعات الموضوعية التي بدأت تؤتي ثمارها بما أن عدداً من أنشطة المساعدة التقنية قد تم تنفيذها وفقاً لمبادئ جدول أعمال التنمية. وأضاف أن المنظمة قد تقدمت في بعض القضايا كمواطن المرونة في صكوك القانون الدولي ومساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية تحت الإشراف المباشر للجنة. ودعا الدول الأعضاء إلى الاستمرار في العمل بمثابة وحذر، مؤكداً على أن جدول أعمال التنمية هو محرك التغيير المستدام في ضوء رؤية البلدان المشتركة واهتمامها بنظام الملكية الفكرية. وأعلم الاجتماع أن الدورة المقبلة للجنة التنمية ستعقد من 18 إلى 20 نوفمبر 2013 وستناقش خلالها مواضيع الاستعراض الخارجي لتطبيق جدول أعمال التنمية وعقد مؤتمر دولي لمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وذكر الوفود بأنه أوصى المدير العام بتأجيل هذا المؤتمر نظراً لتباين وجهات النظر بشأن بعض القضايا معرباً عن أمله في أن تنظر الوفود في هذه المسألة وفي قضايا أخرى بروح إيجابية. كما شكر رئيس اللجنة السيد السفير دواليه المدير العام، فرانسيس غري ونائب المدير العام، السيد جيوفري أونياما على الإرشادات المقدمة للجنة ودعمها لها، وكذا السيد عرفان بلوش مدير شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية على تعاونه الطيب في تادية مهامه كرئيس للجنة. واختتم كلمته بتشجيع الدول الأعضاء على الاستمرار في مهمتها الجماعية بغية توجيه استخدام الملكية الفكرية نحو استخدام تنموي معبراً عن التزامه بالعمل بروح يغلبها الالتزام من الجميع وتوافق الآراء.

93. وضم وفد اليابان صوته إلى صوت بلجيكا في بيانها باسم المجموعة باء مؤكداً على أهمية تطوير مشروعات جديدة. وعبر عن امتنانه للويبو على استجابتها المستمرة لقضايا التنمية وعملها الدؤوب لتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. وكشف الوفد عن قناعته بأن تحسين أنظمة الملكية الفكرية سيعزز من التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي العالمي والتفت إلى الأهداف المنصوص عليها في المادة الثالثة من اتفاقية الويبو فأكد أن تطبيق جدول أعمال التنمية هو خطوة في هذا الاتجاه. وأكد في نهاية حديثه على التزامه حيال النقاش في لجنة التنمية على نحو بناء.

94. وأيد وفد إثيوبيا تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة WO/GA/43/10 وشكر المدير العام وموظفي الويبو جميعاً على ما بذلوه من جهود خلال الأشهر الاثني عشر الماضية والسفير دواليه على عمله كرئيس للجنة التنمية التي يؤيدها. وشدد الوفد على أهمية اللجنة في تنسيق جدول أعمال التنمية وتعزيزه ورصده وتنفيذه، وأضاف أن جدول أعمال التنمية إنجاز مهم في تحقيق تطلعات البلدان النامية المتمثلة في وضع منظور عالمي دولي للملكية الفكرية أكثر استجابة لواقع تلك البلدان واحتياجاتها وأقر بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً. واسترسل الوفد مشيراً باهتمام أيضاً إلى العملية الجارية في الويبو من أجل إعادة تعريف مفهوم نفقات التنمية وأعرب عن دعمه الكامل لاعتماد تعريف واضح ودقيق

من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على تقييم الجهود التي تبذلها المنظمة في تنفيذ فعال للأنشطة الموجهة نحو التنمية. وشدد الوفد على أن التحديات الإنمائية للبلدان الأقل نمواً متنوعة ومعقدة ومن شأن تحسين الابتكار والإبداع والتقدم التكنولوجي تعزيز قدرتها الوطنية على تلبية احتياجاتها وأولويات الإنمائية الواسعة النطاق. ولذلك، فإرساء علاقات التعاون والشراكة بين البلدان الأقل نمواً والويبو سيكون أكثر فائدة إذا كان قائماً على الأهداف وموجهاً نحو النتائج على نحو أكبر وإذا كان أيضاً أكثر انسجاماً مع برنامج تعاون دولي أوسع بين البلدان الأقل نمواً وشركائها في التنمية، ولا سيما برنامج عمل اسطنبول 2011-2020 لصالح البلدان الأقل نمواً. وشدد الوفد على أهمية تنفيذ هذا البرنامج كما أعرب عن أمله في أن تتيح الويبو الدعم الكافي من الموارد المالية والبشرية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من أجل جلب منافع حقيقية للبلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص. وقال الوفد أيضاً إنه يعتبر بناء توافق في الآراء بشأن البرنامج والميزانية 15/2014 أمراً مهماً لحسن سير عمل مختلف أنشطة الويبو، وخاصة تلك التي تنطوي على التعاون مع البلدان الأقل نمواً ولمواصلة تعزيز المشروعات الرامية إلى تنمية المهارات. ومضى يقول إنه يولي أيضاً أهمية كبيرة لتنفيذ المشروعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، ولا سيما في إثيوبيا، لرفع التحديات الإنمائية المشتركة وأعرب عن تقديره للويبو على ما قدمته من الدورات التدريبية على مستوى الماجستير والدورات التدريبية القصيرة الأجل وتكييف دورتها التدريبية العامة بشأن الملكية الفكرية مع القانون الإثيوبي. وفي الأخير، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الويبو ستعزز تعاونها وشركائها مع البلدان الأقل نمواً وتتابع تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

95. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اللجنة أحرزت تقدماً كبيراً منذ أن وافقت الجمعية العامة على إنشائها في أكتوبر 2007 ووافقت على 27 مشروعاً من مشروعات جدول أعمال التنمية بميزانية قدرها أكثر من 25 مليون فرنك سويسري، وأضاف أن العديد من أنشطة المساعدة التقنية يجري تنفيذها عملاً بتوصيات جدول أعمال التنمية. واعتبر الوفد أن ذلك إنجاز جماعي لجميع الدول الأعضاء ويمكنها أن تكون محوراً بذلك لأنها تتطلب منها التحلي بروح التوافق والرغبة في المضي قدماً على أساس توافق الآراء. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الوفود الأخرى لإيجاد وسيلة بناءة للمضي بالمشاريع العالقة في اللجنة إلى الأمام.

96. ورحب وفد جنوب أفريقيا بالتقرير الذي عرضته الأمانة والعمل الذي أنجزته لجنة التنمية في الأشهر الاثني عشر الماضية، وأثنى على الأمانة لالتزامها بإدماج جدول أعمال التنمية. وأثنى أيضاً على المنظمة لانضمامها لفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة، بهدف مناقشة مسائل تتعلق بتحقيق هذه الأهداف، مشيراً إلى أن الويبو أمماً دور لتضطلع به في تحقيق هذه الأهداف. وأعرب الوفد بالتالي عن تأييده وتشجيعه للمنظمة للاضطلاع بالمزيد. وأشار أيضاً إلى أن مشروع تعزيز التعاون جنوب - جنوب تواصل مع عقد آخر اجتماع مشترك بين الأقاليم في القاهرة في الفترة من 6 إلى 8 مايو 2013 وأيد مواصلة تنفيذ هذا المشروع بعد المرحلة الحالية، لأن التعاون جنوب - جنوب له دور مهم في المنظمة وفي المحيط المتعدد الأطراف. وشدد الوفد أيضاً على أن الويبو ينبغي لها الاضطلاع بالمزيد من العمل لإدماج جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة المنظمة، وطالب أيضاً لجنة التنمية ببدء مناقشة الركيزة الثالثة لولايتها، وهو التفاعل بين الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن رغبته في أن يطلب من اللجنة الإسراع في اعتماد النظام الأساسي للاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، مشيراً إلى أن المجموعة الأفريقية قدمت بالفعل مشروع نظام داخلي لمساعدة اللجنة في هذا الصدد. وشدد مجدداً على التزامه بالعمل مع اللجنة وأعرب عن أمله في إيجاد حل لجميع المسائل المعلقة.

97. وتحدث وفد ليتوانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مشيراً إلى أن التنمية هي أحد أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وأن الملكية الفكرية تضطلع بدور مهم في هذا السياق، إذ تيسر الابتكار والإبداع والنمو والتوظيف. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشدد مجدداً هو والدول الأعضاء فيه على التزامه بمواصلة التقدم في هذا المضمار لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بطريقة مناسبة وشاملة وتحقق التوافق، وتقدم بالشكر إلى أمانة الويبو على مساهمتها القيمة في أعمال اللجنة. وصرح أيضاً بأن الاتحاد الأوروبي يرحب هو والدول الأعضاء فيه بدراسة الويبو لمشروعات تتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في مجال التعاون من أجل التنمية، وأعرب عن أمله في أن تضمن الجهود الجماعية التي تبذلها الدول

الأعضاء أن تنجز المنظمة أنشطة التنمية على أساس الشفافية والإدارة الرشيدة وأفضل الممارسات. وسلط الوفد الضوء أيضاً على أن جميع الأنشطة والمشروعات الإنمائية لا بد أن تُنجز بفكرة الاستدامة والاسترشاد بمؤشرات تتيح للدول الأعضاء ضمان أن أي نشاط أو مشروع معين يحقق الأهداف المرجوة منه. وفي هذا الصدد صرح الوفد بأن إجراء التقييم الداخلي والخارجي للمشروعات والأنشطة عناصر أساسية في هذا المسار. وأعرب عن التزامه بالعمل بطريقة إيجابية وبناءة.

98. وسلط وفد الهند الضوء على الأهمية الكبرى التي يكتسبها عمل لجنة التنمية وأعرب عن سروره لأن عدداً من الخطوات قد اتخذ لضمان زيادة توجه أعمال الويبو نحو التنمية، ولا سيما من خلال إدماج جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة المنظمة. وشدد الوفد أيضاً على أهمية الاستعراض الخارجي المستقل لمساعدة الويبو التقنية بهدف تحسين تنفيذ مشروعات وتوصيات جدول أعمال التنمية، وفي هذا الصدد أعرب عن تأييده للاقتراح المشترك بين مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وأعرب عن سروره أيضاً لأن من المزمع عقد مؤتمر الويبو السنوي الثاني بشأن التعاون جنوب - جنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية عقب الدورة الثانية عشرة للجنة في 22 نوفمبر 2013، وناشد بمواصلة هذا المسار وتنفيذ ما قد يخرج به المؤتمر من توصيات على النحو الواجب.

99. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ولاحظ التقدم الملحوظ المحرز في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وأشار إلى اعتماد آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير في سنة 2010 وإدراج ديباجة متعلقة بجدول أعمال التنمية في معاهدة بيجين واعتماد مشروعات مهمة عدة وتنفيذها في لجنة التنمية ومشاركة المجتمع المدني الأوسع نطاقاً في اجتماعات الويبو والتقدم المحرز في إدماج توصيات جدول أعمال التنمية في صميم أنشطة الويبو. وذكر أن لجنة التنمية تضطلع بدور مهم في تيسير مثل ذلك التقدم وضمان اتساق العمل المتصل بجدول أعمال التنمية واستدرك قائلاً إنه من الممكن توقع إحراز المزيد من التقدم على الرغم من كل ما أحرز من تقدم. وسلط الأضواء على اعتماد تنفيذ جدول أعمال التنمية بوجه خاص على تغيير ثقافي في الويبو وفي تحديد إطار قضايا الملكية الفكرية وأضاف قائلاً إن إدراج جوانب التنمية يمثل تحدياً صعباً غير أنه لازم للغاية ويجب على الدول الأعضاء ونظام الملكية الفكرية ككل مواجعتها بهدف تحويل الملكية الفكرية إلى أداة للتنمية بدلاً من تحويلها إلى عقبة. وشدد أيضاً على أنه آن الأوان بعد مضي ست سنوات لكي تجدد الدول الأعضاء التزامها بتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين الواردة في جدول أعمال التنمية على وجه تام ولاحظ بالتالي مع القلق عدم التنفيذ الكامل لولايتي لجنة التنمية وآلية التنسيق اللتين اعتمدهما الجمعية العامة. وباعتبار كلتا الولايتين أداتين أساسيتين لضمان فعالية إدماج جدول أعمال التنمية في صميم الأنشطة، حث جميع الدول الأعضاء على المشاركة البناءة في تنفيذ هاتين الولايتين وأشار إلى مسألتين محددتين هما تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة الذي يُطلب بموجبه من اللجنة مناقشة التفاعل بين الملكية الفكرية والتنمية وتقارير هيئات الويبو المعنية عن مساهمتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخاصة بها وفقاً لتعليمات آلية التنسيق. وأعرب عن أسفه لأن الآراء المتعددة المتبادلة بين الدول الأعضاء بشأن هاتين المسألتين لم تؤد على الرغم من شدة وضوحهما إلى إيجاد حل ناجح بل عرقلت بالأحرى التنفيذ الكامل للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة مما أثر تأثيراً سلبياً في القدرة على التنبؤ والثقة في صفوف الدول الأعضاء وأفضى في نهاية المطاف إلى ظهور مشكلة مؤسسية. وأشار أيضاً إلى المناقشات بشأن مساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية الجارية في لجنة التنمية وأحاط علماً بأن تلك المسألة هي في عداد أهم المسائل المطروحة في جدول أعمال التنمية. ونظراً إلى الاعتراف بضرورة استعراض تلك المسألة ونتيجة للاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية والوارد في الوثيقة CDIP/9/16، رأى أنه ينبغي مواصلة الارتقاء بتلك العملية وأعرب عن أمله أن تتمكن الدول الأعضاء من الإفادة بالتقدم فيما يتصل بتلك المسألة خلال الجمعية العامة المقبلة. واسترسل قائلاً إن تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق باستعراض مساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية أمر من شأنه أن يكون مساهمة من المساهمات الرئيسية التي يمكن للجنة التنمية تقديمها لتنفيذ جدول أعمال التنمية. واختتم بيانه معرباً عن أسفه لإرجاء عقد المؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية ومذكراً بأن المناقشات بشأن تنظيم ذلك المؤتمر قد دارت خلال السنوات القليلة الماضية غير أنه تخم إرجاؤها مجدداً بسبب انعدام توافق الآراء بين الدول الأعضاء

ومشيراً إلى اعتقاده أن ذلك المؤتمر يظل يمثل مؤشراً مهماً جداً بخصوص تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وينبغي بالتالي الاتفاق على عقده في أسرع وقت ممكن.

100. وأعرب وفد الصين عن سروره بالجهود التي بذلتها الويبو لإدماج المجالات التنموية في أنشطتها وبالنتائج المحرزة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، مشيراً إلى الموافقة على 27 مشروعاً حتى الآن وتغطية 21 توصية من توصيات جدول أعمال التنمية. وهنأ الوفد المدير العام وفريقه على جهودهم في هذا الصدد وأمل أن تواصل لجنة التنمية ذلك في الدورات المقبلة بطريقة إيجابية وبناءة وأن تتخطى في مناقشات حول تحديد نفقات التنمية بدقة لأنها ستقود تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية نحو منافع أكثر لعدد أكبر من البلدان النامية.

101. وأعرب وفد كوبا عن تأييده لبيان وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأبرز أهمية جدول أعمال التنمية وتنفيذه للويبو والدول الأعضاء فيها وأبرز أيضاً ضرورة تنفيذ آليات التنسيق الخاصة بالويبو وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير. وأشار الوفد أيضاً إلى حاجة الدول الأعضاء إلى الدخول في حوار حول الملكية الفكرية والتنمية داخل لجنة التنمية وناشد المنظمة أن تخصص موارد أكثر لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

102. وعبر وفد السلفادور عن سروره بالتقدم المحرز وناشد جميع المجموعات الإقليمية أن تواصل العمل معاً للمضي قدماً في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتوحيد المشروعات المهمة للبلدان النامية. وأيد الوفد بيان الوفود الأخرى فيما يتعلق بآليات الويبو الخاصة بالتنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير. وأعرب أيضاً عن سروره بتقرير لجنة التنمية وهنأ رئيسها على جهودها والتزامها وهنأ الأمانة على جميع المشاريع التي نفذت والمدير العام على اهتمامه شخصياً بها. وحث أيضاً الدول الأعضاء على العمل باتجاه اتفاق حول تنظيم مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

103. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وشكر الأمانة على تقرير لجنة التنمية. وقال إن المجموعة اعتبرت لجنة التنمية أهم هيئات الويبو وأن جدول أعمال التنمية من أعظم إنجازات المنظمة. ولكنها شددت على أنه لا بد من اعتماد رؤية نظام الملكية الفكرية الدولي بوصفها نتيجة. ورغم أن اعتماد المشاريع يساهم مساهمة كبيرة في ذلك، فإن الركيزة الثالثة لولاية لجنة التنمية ينبغي أن تكون بمثابة منتدى للتبادل والمناقشة حول العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وناشدت المجموعة أيضاً الدول الأعضاء أن تشارك أكثر في أنشطة الويبو الخاصة بالتحديات العالمية مثل الصحة العامة وتغير المناخ والمسائل المرتبطة مباشرة بالتنمية. وناشدت الدول الأعضاء أيضاً أن تنفذ تنفيذها فعالاً وكاملاً جميع توصيات جدول الأعمال وآليات التنسيق، ومن ثم ضمان أن جميع لجان الويبو تقدم تقريراً كاملاً عن أنشطتها وعن مساهمتها في تنفيذ هذه التوصيات. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن المجموعة لاحظت أن المناقشات بين الدول الأعضاء تفقد ما كان يطبعها في السنين السابقة من قوة محركة وحاس وأنها لا تتوصل إلى توافق في الآراء حول مشاريع جدول أعمال التنمية أصبح أصعب فأصعب، مما يعقد مهمة الوفود في تنفيذ أنشطة حقيقية. ولذلك حثت المجموعة الدول الأعضاء والأمانة على عدم اعتبار التنمية مسألة من الدرجة الثانية في الأهمية، بل على العكس أن تضمن تحقيقها.

104. وشكر وفد كندا الأمانة على الجهود الشاقة التي تبذلها في تنفيذ مشروعات والاستمرار في إجراء تحليلات بشأن توصيات جدول أعمال التنمية ورحبت بالعمل المتواصل على مستوى لجنة التنمية. وأحاط الوفد علماً بتقرير المدير العام عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ورحب بالتقدم المحرز في هذا الخصوص حتى الآن.

105. وأحاط وفد الاتحاد الروسي علماً بتقرير لجنة التنمية وأبدى تقديراً كبيراً للتقدم المحرز من قبل الأمانة في تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية التي وافقت عليها لجنة التنمية، لا سيما تلك التي تتعلق بتوفير موارد الإنترنت الخاصة بالملكية الفكرية من خلال إنشاء قواعد بيانات متخصصة ومراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs). وأبدى حماساً في مواصلة التعاون بشكل بناء على معالجة هذه المسائل وضمان تنفيذها بشكل ناجح لتوصيات جدول أعمال التنمية.

106. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأبدى تقديره للعمل المنجز على صعيد لجنة التنمية ولاعتبار توصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين جزءا لا يتجزأ من ولاية الويبو، ورأى أنه ينبغي لجميع هيئات الويبو إيلاء الاعتبار الواجب لتلك التوصيات في أنشطتها وقراراتها الخاصة بصوغ السياسات. وأشار إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية والتحديات الماثلة أمام تلك البلدان فيما يخص مشروعات تنفيذ جدول أعمال التنمية لأن ذلك سيمكّن من وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية و إنشاء أنظمة متوازنة في هذا المجال تتماشى مع خصائصها الثقافية واحتياجاتها العامة والاجتماعية وتناسب مع مستواها الإنمائي. وشدد الوفد على الأهمية البالغة لتعميم التنمية على جميع أنشطة الويبو والتعجيل بتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين المعمدة في إطار جدول أعمال الويبو للتنمية. ورأى أن لجنة التنمية أحرزت تقدما جيدا في تنفيذ بعض الأجزاء من جدول الأعمال المذكور في السنوات الأخيرة، وأن ذلك أسفر عن تحقيق بعض النتائج الملموسة. واستشهد في ذلك بألية التنسيق التي تمثل، في أية، خطوة إيجابية، حتى ولو أن مبادئها لم تُنتج بعد من قبل جميع لجان الويبو؛ وأكد، في هذا المضمار، على ضرورة توضيح مجمل الأغراض المنشودة من أنشطة الويبو الخاصة بالتعاون الإنمائي، أو الإطار المفاهيمي للمساعدة "الموجهة نحو التنمية". وقال إنه لا ينبغي تفسير المساعدة التقنية من منظور ضيق واعتبارها مجرد تعزيز أنظمة الملكية الفكرية في بلدان مختلفة، بل وسيلة يمكن تسخيرها لاستكشاف الحلول ودراسة أفضل الممارسات من أجل التوفيق بين مسألة التنمية وبين حماية حقوق الملكية الفكرية، والتقليل من مجالات التضارب المحتمل بينهما. وصرّح بأن الغرض من وجود لجنة التنمية هو تحديد واستحداث استراتيجيات بشأن الملكية الفكرية ترمي إلى تعزيز الحقوق في هذا المجال. والهدف النهائي هو، في رأي الوفد، الحد من الفجوة المعرفية القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من خلال استخدام أوجه المرونة في المعاهدات الخاصة بالملكية الفكرية في سبيل تعزيز فرص النفاذ إلى التعليم والخدمات الصحية والأدوية وتوسيع نطاق الملك العام والتوفيق بين قوانين الملكية الفكرية وبين الجهود الرامية إلى حماية الموارد الطبيعية وأشكال التعبير الثقافي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية من الاستخدام غير العادل. ومضى يقول إن ذلك يستدعي تركيز المساعدة التقنية على ضمان انتفاع البلدان النامية من استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وإسهامها في الحد من الفجوة المعرفية وتحسين استفادة البلدان النامية من اقتصاد المعارف. واختتم الوفد كلمته مشيرا إلى أنه كون الويبو من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ينبغي عليها، بتلك الصفة، ضمان اتساق أنشطتها مع أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها الإنمائية عموما، فإن السعي بطريقة منهجية ومستمرة إلى توفير المزيد من التقارير الشاملة المتعلقة بمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة وأغراضها الإنمائية ليس من الأمور المناسبة والمرغوب فيها بشدة فحسب، بل من الأمور الضرورية أيضا.

107. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وشكر الرئيسة على منحه فرصة الإدلاء ببيان ثان، كما شكر الأمانة على وثيقتها WO/GA/43/11 التي تنطوي على وصف لمساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ ما يعينها من توصيات جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى وجود تفسيرات مختلفة لعبارة "هيئات الويبو المعنية"، كما يرد في قرار الجمعية العامة المحدّد لآلية التنسيق في عام 2010 والوارد في الوثيقة WO/GA/39/7. وأكدت المجموعة مجدداً موقفها إزاء هذه المسألة مفيدة أن هيئات الويبو ينبغي أن تُحدّد بنفسها ما إذا كانت معنية أم لا لغرض آلية التنسيق. وعلاوةً على ذلك، لم تُحدّد لجنة المعايير ولا لجنة الميزانية مدى كونها هيئتين معنيتين لغرض آلية التنسيق. ولاحظت المجموعة أن لجنة المعايير تعنى بوضع معايير تقنية غير ملزمة، بينما تختص لجنة الميزانية بالركائز المالية للويبو، وبالتالي لا يتعلق أي نشاط من هذه الأنشطة بالتنمية.

108. وشكر وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) الأمانة على تقديم تقرير لجنة التنمية واعترف بالتقدم المحرز، لا سيما نظراً لأن الويبو ذكّرت بالكاد في المناقشات بشأن التنمية. وقال الوفد إن وضع جدول أعمال التنمية هو بمثابة تقدم ملموس، لأنه يجعل الويبو في مكانة تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا الوفد إلى مواصلة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما من خلال اعتماد الجمعية لآلية شاملة لا تفرّق بين هيئات الويبو المعنية وغير المعنية. وشدد على أن جميع لجان الويبو ينبغي أن تشارك في آلية التنسيق.

109. وعبر وفد مصر عن تأييده لبياني الجزائر نيابة عن المجموعة الأفريقية والبرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وأكد على أهمية التطبيق الفعال لجدول أعمال التنمية وعلى حجم العمل المنجز في لجنة التنمية إذ سيتم الانتهاء من الكثير من مشاريع جدول أعمال التنمية هذا العام. وبناءً على ذلك، أشار الوفد إلى ضرورة التخطيط لحشد الموارد الكافية للمشروعات في المستقبل حتى لا يتوقف تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بعد الانتهاء من المشروعات الراهنة المرتبطة بهذا الجدول. وذكر الوفد أن توصيات جدول أعمال التنمية عامة وأنها تغطي جميع أنشطة المنظمة وتطبيقها عملية متطورة ومستمرة. وعبر عن رغبته في التركيز على الصعوبات والأولويات في لجنة التنمية خلال العام الماضي، بدءاً بتطبيق آليات التنسيق منبهاً إلى أن لجنتين من لجان الويبو وهما لجنة المعايير ولجنة الميزانية لم تسلم أي تقارير بشأن تطبيقها لتوصيات جدول أعمال التنمية وهو أمر مثير للقلق نظراً لتأثيرها البالغ في رؤية الويبو للبعد الإنمائي في نظام الملكية الفكرية. وعبر الوفد عن أسفه لأن وصف مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيه من توصيات جدول أعمال التنمية الوارد في الوثيقة WO/GA/43/11 قد اقتصر على سرد بيانات الوفود ولم يحتو على تحليل كاف بشأن هذه المساهمة الحقيقية. وتبته الوفد إلى أن لجنة التنمية قد واجهت صعوبات بشأن تنفيذ الركيزة الثالثة من ولاية اللجنة، فعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة في 2007 و2010، مُنعت اللجنة من تنفيذ هذه الركيزة الثالثة ومنها مثلاً مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وأشار الوفد إلى المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP8/INF/1) والاقترح المشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP/9/16)، مشدداً على حاجة المنظمة للاستمرار في تطبيق التوصيات الواردة في الوثيقتين المذكورتين. والتفت إلى دور لجنة التنمية كمنتدى للنقاش والتبادل، فاقترح أن تساهم اللجنة في البرنامج 18 من لجنة الميزانية، وعنوانه الملكية الفكرية والتحديات العالمية، للخروج بأفكار عن الملكية الفكرية والصحة العامة والأمن الغذائي والبيئة. وشكر الوفد اللجنة على أنشطتها في مشاريع جدول أعمال التنمية خلال العام الماضي وأعرب عن استعداده للانخراط في نقاش غير رسمي للقضايا العالقة أثناء الدورة الحالية من جمعيات الويبو.

110. وأعرب وفد تايلند عن تقديره لدور الويبو كمورد عالمي لخدمات الملكية الفكرية وذكر باتمائها إلى أسرة الأمم المتحدة، مما يبرز ضرورة إسهامها المفيد في توسيع أهداف الأمم المتحدة، ولا سيما في التنمية. وأعرب بالتالي عن ارتياحه إزاء ارتفاع نفقات التنمية ضمن الحصة الإجمالية للثلاثية المقبلة، ودعا في الوقت ذاته اللجنة إلى مواصلة النقاش والتوصل إلى خاتمة بشأن تعريف جديد لنفقات التنمية وتطبيقها في ثنائية 2016-2017، بغية ضمان التعبير بدقة عن الموارد المخصصة للتنمية. وتقدم الوفد أيضاً بالشكر إلى الأمانة على إطلاق المشروعات والمبادرات في هذا المجال. وفي معرض الإشارة إلى أن تنفيذ جدول أعمال التنمية هو من مسؤوليات كل واحد في المنظمة، شجّع الوفد الدول الأعضاء على التقدم بمقترحات بشأن المشروعات في إطار لجنة التنمية. وفي ذلك الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للدعم الذي تقدمه الويبو لمشروع تايلند لتوسيم السلع الذي استكمل بنجاح وقال إنه يتطلع إلى استكشاف مشروعات جديدة مع الأمانة. وقال الوفد إنه يؤيد المقترح المشترك بين مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية الوارد في الوثيقة CDIP/9/16، وتطلع إلى مزيد من المناقشات حول جميع توصيات الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية الوارد في الوثيقة CDIP/8/INF/1. ورحّب الوفد أيضاً بالتقارير من جميع هيئات الويبو عن تنفيذها لجدول أعمال التنمية لكنه شدّد على الحاجة إلى ضمان التوازن في أعمال التقنين ضمن مختلف اللجان ومراعاة واقع البلدان النامية واحتياجاتها. وأعرب عن انشغاله الخاص من أن النقاش المحدد بشأن الملكية الفكرية والقضايا ذات الصلة بالتنمية لم يتم بعد، والتمس من اللجنة أن تضع بنداً محدداً في جدول الأعمال لهذه المسألة في الدورات المقبلة في أقرب وقت ممكن.

111. وأعرب ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) عن قلقه بخصوص ممانعة بعض الدول الأعضاء في تنفيذ توصيات جدول الأعمال. وقال إن جدول أعمال التنمية ثمة مسار قاده الدول الأعضاء وإن التوصيات اعتمدت استناداً إلى توافق في الآراء. لكن تنفيذ ذلك كان بطيئاً وغالباً ما كان كبرنامج مستقل دون احراز تقدم كبير في إدماج هذه التوصيات في برامج الويبو.

ورغم القرارات السابقة للجمعية العامة، لا وجود حتى الآن لأي بند دائم على جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وناشد الممثل الدول الأعضاء أن تيسر التنفيذ السلس لتوصيات جدول أعمال التنمية خلال هذه الدورة الحالية. وعلاوة على ذلك، شرعت الأمم المتحدة في مسار لوضع جدول أعمال للتنمية لما بعد 2015 تعتبر التكنولوجيا فيه ركيزة مهمة. وقال إنه ينبغي الإشادة بالدور الرئيسي للابتكار التكنولوجي في تحسين مستويات العيش في البلدان النامية، إلا أنه ينبغي عدم خلطه بحماية الملكية الفكرية لأن الابتكار التكنولوجي يمكن أن يحدث في غياب حماية الملكية الفكرية، وينبغي ألا تعتبر الملكية الفكرية شرطا لازما للابتكار. وشدد الممثل على أن إعادة تنظيم مشاريع المساعدة التقنية جانب مهم من توصية جدول أعمال التنمية وأشار إلى غياب أي تحسينات بارزة في هذا الصدد. وأشارت الأمانة بوضوح في مراجعة مستقلة أجرتها إلى الثغرات الموجودة في برامج المساعدة التقنية. وساق الوفد مثال مشاريع الويبو بشأن المساعدة التقنية لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، الواردة في الوثيقة CDIP/3/INF/2 والوثيقة CDIP/9/10 Rev. والتي أغفلت المشكلات التنموية الأساسية وغالبا ما دافعت عن مواقف متشددة متعلقة بالملكية الفكرية. ولذلك حث الممثل الأمانة على إنجاز أنشطة للمساعدة التقنية وفقا لمبادئ جدول أعمال التنمية وحث لجنة التنمية على اعتماد الاقتراح المشترك الذي قدمته مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بشأن المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، الوارد في الوثيقة CDIP/9/16. وحث الممثل الأمانة أيضا على ضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية. والتفت الممثل إلى مراجعة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الذي أنجزته لجنة التنمية والمقدم في تقرير إلى الجمعية العامة في الثنائية الحالية، وطلب بالتحديد أنه ينبغي إجراؤها بواسطة لجنة خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية وناشد الدول الأعضاء أن تضع اللمسات الأخيرة على شروط هذه المراجعة وتشكيل لجنة الخبراء المستقلين في اجتماع لجنة التنمية المقبل في نوفمبر.

112. وشكرت الرئيسة الوفود على البيانات التي أدلت بها في إطار هذا البند من جدول الأعمال وقرأت فقرتي القرار المتعلقين بالوثيقتين المعنيتين:

"إن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى أن تحيط علما بمضمون تقرير لجنة التنمية والملكية الفكرية كما هو وارد في الوثيقة WO/GA/43/10

"وفيما يخص وصف مساهمة هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنىها من توصيات جدول أعمال التنمية الوارد في الوثيقة WO/GA/43/11، فالجمعية العامة للويبو مدعوة أولا إلى أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؛ وثانيا أن تحيل التقارير المشار إليها في الوثيقة إلى لجنة التنمية والملكية الفكرية."

113. وتحدث وفد البرازيل، باسم مجموعة جدول أعمال التنمية مشيرا إلى أن بعض الوفود طلبت، في مرحلة مبكرة من المناقشات التي دارت حول البند 32، إجراء مزيد من المناقشات بشأن قضايا التنفيذ الكامل لولاية اللجنة وآلية التنسيق. وقال إن جزءا كبيرا من الدول الأعضاء في الويبو يدعم التنفيذ الكامل لهذه الآليات وطلب اتخاذ قرارات بشأن هاتين المسألتين بعد التشاور مع جميع الدول الأعضاء.

114. وأخذ وفد الجزائر الكلمة باسم المجموعة الأفريقية مؤيدا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن المجموعة التمسست إجراء مزيد من المناقشات للتوصل إلى قرار من الجمعية العامة بشأن هاتين القضيتين العالقتين داخل اللجنة، وهما تنفيذ آلية التنسيق وإدراج بند بشأن الملكية الفكرية والتنمية في جدول أعمال دورات لجنة الملكية الفكرية والتنمية.

115. ودعم وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وبيان وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وأشار الوفد إلى أن الإحاطة علما بالتقارير لن تأتي بأي حل للقضايا المثارة ولكن سيؤدي ذلك إلى تركها معلقة، وهو الأمر الذي لن يسهل عمل اللجنة في المستقبل. ودعا الوفد إلى أن تتخذ الجمعية قرارا واضحا بشأن تنفيذ الركن الثالث لولاية اللجنة.

116. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء مشيراً إلى أن جدول أعمال الجمعية العامة في الجلسات العامة مليء وبدأ إجراء المشاورات غير الرسمية بشأن العديد من القضايا العالقة. وعليه، تود المجموعة تأجيل المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

117. ودعم وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وبيان وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وبيان وفد مصر. ودعا إلى أن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن التنفيذ الكامل لولاية اللجنة.

118. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فيما يتعلق بالشروع أصلاً في العديد من المشاورات غير الرسمية واكتمال جدول أعمال الجمعية العامة. وأضاف الوفد أن لجنة التنمية ستكون المكان الملائم لمواصلة هذه المناقشات بشأن ولاية لجنة التنمية وآلية التنسيق. ولاحظ، مشيراً إلى البيان الذي أدلى به وفد جيبوتي، أن المناقشات بشأن هذه المسائل مقررة في الاجتماع المقبل للجنة التنمية في نوفمبر. وفضلاً عن ذلك، سيُجري المندوبون الملمئون بهذه المسائل مناقشات في إطار لجنة التنمية. واقترح الوفد بالتالي إثارة هذه المسائل في الدورة المقبلة للجنة التنمية.

119. وأعلنت الرئيسة أنه ثمة حاجة إلى القيام بمشاورات غير رسمية قبل مناقشة هذا البند أكثر. وبعد إحاطتها علماً بالبيانات التي أدلت بها الوفود، قررت ترك البند 32 من جدول الأعمال مفتوحاً وأكدت أنه ثمة حاجة إلى إجراء مشاورات غير رسمية قبل التعمق في مناقشة هذا البند في مرحلة لاحقة من هذه الجمعية العامة.

120. وعقب المشاورات غير الرسمية تحت إشراف نائب رئيسة الجمعية العامة، السيد مختار وريدة، أعلنت الرئيسة أن الوفود توصلت إلى اتفاق بشأن النص التالي:

"إن الجمعية العامة للويبو:

"1" تذكّر بقرارها لعام 2007 بشأن إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الوارد في الوثيقة A/43/13، وقرارها بشأن آليات الرصد والتقييم وأساليب إعداد التقارير، الوارد في الوثيقة WO/GA/39/7، وتؤكد من جديد التزامها بتنفيذها الكامل؛

"2" وتؤكد من جديد أن جميع لجان الويبو هي على قدم المساواة وترفع تقاريرها إلى الجمعيات العامة؛

"3" وتحيط علماً بالانشغالات التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء بشأن تنفيذ ولاية اللجنة وتنفيذ آليات التنسيق؛

"4" وتلتزم من اللجنة أن تناقش تلك المسائل خلال دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة، وترفع تقريراً وتوصيات بشأن المسائلتين إلى الجمعية العامة في عام 2014".

121. واعتمدت الجمعية العامة للويبو النص كما ورد في الفقرة 120.

122. وقبل إقفال البند 32 من جدول الأعمال، شكرت الرئيسة الوفود وأعربت عن تقديرها لنائب رئيسة الجمعية العامة، السيد مختار وريدة على جهوده وتفرضه للعمل على حل المسألة أثناء المشاورات غير الرسمية تحت هذا البند من جدول الأعمال.

البند 33 من جدول الأعمال الموحد

النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم

123. انظر البند 48 من جدول الأعمال (اختتام الدورات) في الوثيقة A/51/20 Prov.1.

البند 34 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

124. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/13.

125. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/43/13 وأوضحت قائلة إن هناك ثلاثة موضوعات قيد النظر أي حماية هيئات البث والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. وأشارت إلى أن الجمعية العامة للويبو التي عقدت سنة 2012 وافقت على بعض الأهداف العامة للتقدم في العمل حسبما يرد ذكره في الوثيقة.

126. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء ورحب بعمل الأمانة والتقدم المحرز في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (اللجنة) والاجتماعات ما بين الدورات خلال السنة الماضية. وأعرب عن تطلعه إلى المضي قدماً بمناقشة بشأن وضع معاهدة دولية لتحديث حماية هيئات البث وهيئات البث الكبلي بالمعنى التقليدي. ولفت النظر إلى ضرورة التفاهم بشأن أهداف المعاهدة من حيث المشكلات التي ينبغي مواجهتها والحماية التي ينبغي منحها. وأشار إلى التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث وقال إن الإطار الحالي لحق المؤلف يمكن تلك المؤسسات من أداء دورها في العالم التناظري والعالم الرقمي. وأبدى استعداد المجموعة للتناقص والعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتطبيق تلك التقييدات والاستثناءات على أفضل وجه ممكن في الإطار الحالي للمعاهدات والاتفاقيات الدولية. واقترح بالإشارة إلى الاجتماعات العديدة المعقودة على مدى السنة الماضية أن تنظر اللجنة في اتباع نهج أكثر توازناً مع سرعة عملها. وأفصح عن اعتقاد المجموعة أن اللجنة قادرة على تحقيق ذلك الهدف في السنة المقبلة بتحديث حماية هيئات البث وهيئات البث الكبلي وتكوين فهم أكبر للتقييدات والاستثناءات في النظام الدولي لحق المؤلف عبر تبادل الخبرات.

127. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن امتنانه للرئيس والأمانة على مؤتمر مراكش الدبلوماسي الناجح وعلى المداولات المستمرة حول المواضيع الأخرى لجدول أعمال لجنة حق المؤلف. وأبرزت المجموعة أن جميع البنود الواردة على جدول أعمال هذه اللجنة مهمة وأيد الرأي القائل إن الأولوية الرئيسية للجنة ينبغي أن تكون إتمام اقتراح المعاهدة بشأن حماية هيئات البث بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي في القريب العاجل. وقالت المجموعة إن ضمان حماية مناسبة لهيئات البث على المستوى الدولي مهم وإن تحديث هذه الحماية لمواكبة القرن الحادي والعشرين أمر قد طال انتظاره. وأيدت المجموعة نداء أهل البث بإيجاد حل عالمي لقرصنة إشارات البث التي تقوض الاستثمارات المشروعة والضرورية. وقالت إن تطوير الإعلام عنصر أساسي للتماسك الاجتماعي والتعددية السياسية والإثراء الثقافي لجميع المجتمعات. وقالت إن الوقت قد حان لتحقيق هذا الهدف وتمهيد الطريق للدعوة إلى مؤتمر دبلوماسي. والخطوة الأولى هي الموافقة على خريطة طريق ثابتة ومعقولة لعمل لجنة حق المؤلف. وقد صاغت المجموعة اقتراحاً وطلبت من جميع الوفود النظر فيه واعتماده. واقترحت المجموعة أن توافق الجمعية على أنه ينبغي للجنة حق المؤلف أن تسرع العمل الخاص بالبث بوصفه أولوية. وأوضحت اقتراحها قائلة إنه ستخصص ثلاثة أيام من اجتماع اللجنة على الأقل، تحديداً قبل الجمعية العامة لعام 2014، لتتقيد نص الوثيقة SCCR/24/10 Rev. وأوضحت المجموعة أيضاً أنه ينبغي للجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة لعام 2014 نصاً لكي تستطيع الجمعية الوقوف على التقدم المحرز وتقرر إن كانت ستدعو إلى مؤتمر دبلوماسي في 2015. وتطرقت المجموعة إلى المناقشات حول المسائل المتعلقة بالمكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والتدريسية بوصفها تؤدي دوراً مهماً

في نشر الثقافة والبحوث. ويمكن لتبادل الخبرات أن يسهل تسيير الاستثناءات والتقييدات وتطبيقها الفعلي في المجال التناظري والمجال الرقمي. وأشارت المجموعة إلى أنه رغم امتلاء جدول الأعمال يستحسن إدراج بنود جديدة في جدول أعمال اللجنة لأنها ستبين التوازن التكنولوجي والثقافي الذي يعد أساسياً لتشجيع الإبداع. وينبغي للبنود الجديدة أن تيسر اعتماد إطارات وتضع الحدود للمساعي التقنية وتبادل الخبرات الوطنية. وأشارت المجموعة أيضاً إلى أنه من المستحسن التركيز على السياسات القائمة على الأدلة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وختاماً، أكدت المجموعة التزامها بالعمل مع اللجنة بشكل بناء.

128. وترك وفد ليتوانيا الكلمة لوفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

129. وقال ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إنه شارك بنشاط في المناقشات بشأن معاهدة لحماية هيئات البث وقد أولى أهمية خاصة للمفاوضات. وشعر بالتشجيع نظراً للتقدم المحرز في الجولة الأخيرة من هذه المناقشات. وأقر الوفد بحجم العمل المتبقي قبل عقد مؤتمر دبلوماسي. وعبر عن رغبته في القيام بهذا العمل آخذاً بمثال إبرام معاهدة مراكش للأشخاص معاقين البصر بنجاح. وقال إنه لا بد من أرضية مشتركة بالنسبة للأهداف والعقبات والحماية الممنوحة. والتفت الوفد إلى موضوع التقييدات والاستثناءات للمكاتب ودور المحفوظات والمؤسسات البحثية والتعليمية فعبّر عن قناعته بأن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف يسمح بهامش قانوني كاف للدول الأعضاء لضمان تقييدات واستثناءات حقيقية في السياقين الرقمي والتناظري مع احترام التوازن اللازم في حق المؤلف حتى يستمر في دوره كحافز للإبداع ومكافأة له. وقال إن الوفد على استعداد للنقاش والعمل حتى تسري هذه التقييدات والاستثناءات بأفضل نحو ممكن في إطار المعاهدات الدولية القائمة حالياً ووحده تبادل الآراء وأفضل الممارسات هو السبيل للتقدم في هذا المضمار.

130. وأثنى وفد السلفادور على التقدم المحرز في لجنة العلامات خلال الأعوام الأخيرة ملفتاً النظر إلى الجودة الراقية لخدمات المساعدة التشريعية للويبو في عملية تنفيذ المعاهدات. وطلب الوفد من المدير العام والأمانة الاستمرار في تقديم هذه المساعدة. وقال إنه منكب على العمل في مجال التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف للمكاتب ودور المحفوظات وأنه ملتزم بموضوع حماية هيئات البث.

131. وعبر وفد اليابان عن تأييده لبيان وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة بآء وتقديره للنقاش البناء في لجنة حق المؤلف منذ الجمعية العامة الماضية. وأشار الوفد إلى أن الهدف المقبل للجنة حق المؤلف هو التوصل إلى معاهدة لحماية هيئات البث مذكراً بمعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري كاستجابة ضرورية للحقبة الرقمية والأمر كذلك في أي إطار قانوني دولي لحماية هيئات البث. وقال الوفد إن مشروع نص المعاهدة الموحد هو ثمار مناقشات طويلة ولا بد من استمرار هذا النقاش للنظر في القضايا الجوهرية والتوصل إلى توافق في الآراء يتماشى مع ولاية الجمعية العامة في 2007 بغية عقد مؤتمر دبلوماسي في أسرع وقت ممكن كاشفاً عن أمله في تحقيق المزيد من التقدم الملموس نحو إبرام هذه المعاهدة المهمة. والتفت إلى موضوع التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف، فأكد على أهمية تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والنفوذ إلى المصنفات. ومضى شارحاً أن مصالح أصحاب الحقوق قد تتأثر إن لم يتم التوصل إلى أفضل الحوافز لهم مذكراً باختبار الخطوات الثلاث الذي اعتمده بعض الدول الأعضاء، وعلى أي صك دولي أن يتحلى بالمرونة للسماح بتطبيقه على الصعيد الوطني استناداً إلى مبدأ عدم الإخلال بهذا الاختبار المذكور.

132. ورحب وفد تايلند بما أحرزته لجنة حق المؤلف من تقدم وهنأ الوفود على نجاح المؤتمر الدبلوماسي. وأشار إلى أن معاهدة مراكش بشأن الأشخاص معاقين البصر انعكاس ناخح لمبادئ عدم التمييز والمساواة في الفرص والنفوذ والمشاركة الكاملة والفعالة والاندماج في المجتمع التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. وأشار الوفد أيضاً إلى أن هذه المعاهدة ستعود بالفائدة على 314 مليون شخص من المكفوفين أو معاقين البصر أو العاجزين عن قراءة المطبوعات. وأعرب عن رغبته في المشاركة في مناقشات بناء تتعلق بالاستثناءات والتقييدات

لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والأغراض التعليمية ومؤسسات البحث والأشخاص ذوي الإعاقات. وتحدث عن حماية هيئات البث وأنتى على أعمال اللجنة وأعرب عن تطلعه للاضطلاع بعمل بناء يستند إلى مقارنة تقوم على الإشارات وتماشى مع الولاية الصادرة عن الجمعية العامة في عام 2007. وأشار إلى أن أنشطة الويبو لا تقتصر على حقوق الملكية الفكرية لكنها تعكس سياقاً اجتماعياً وإنمائياً أوسع نطاقاً.

133. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بلجيكا بالنيابة عن المجموعة باء، وخاصة فيما يتعلق بحماية هيئات البث. وشدد على تأييده لمخ الأولوية للأعمال الخاصة بتحديث حماية تلك الهيئات في إطار الولاية الصادرة عن الجمعية العامة التي تنادي باتباع مقارنة تقوم على الإشارات لتوفير الحماية لأنشطة تلك الهيئات بالمعنى التقليدي. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن أهداف هذه الحماية ينبغي أن تحدد بعناية، مع التركيز خاصة على إعادة إرسال إشارات البث الفوري أو شبه الفوري إلى الجمهور دون تصريح على أي نوع من أنواع المنصات، بما فيها البث على الهواء والإنترنت. وأخبر المندوبين بأنه يعكف على التحضير لدورة اللجنة في ديسمبر 2013 بالاستناد إلى هذه المقاربة. وأعرب عن تطلعه لاغتنام الفرصة لتحقيق تقدم في وضع معاهدة تحقق الأهداف العامة بطريقة تتماشى مع الولاية الصادرة عن الجمعية العامة. وأوضح الوفد أن أهدافه المحددة للجنة هي: تكريس ثلاثة أيام للبث خلال دورة ديسمبر، وثلاث دورات في عام 2014 على النحو المتفق عليه بالفعل عقب إلغاء دورة يوليو، مع إمكانية عقد هذه الدورات في أبريل وبداية يوليو ونوفمبر. واقترح أيضاً أن تقيم الجمعية العامة للويبو لعام 2014 التقدم المحرز إلى حينها وتبث في عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. والتفت إلى مسألة الاستثناءات والتقييدات وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها طائفة متطورة جداً من الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف، سواء الاستثناءات المحددة أو مفهوم الاستخدام العادل المطور قانونياً منذ أمد طويل. وأبدى الوفد تأييده لأعمال اللجنة الرامية إلى تعميق فهم جميع الدول الأعضاء للاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. وأعرب عن استعداده لتبادل المزيد من الخبرات الوطنية في مجال تنفيذ الاستثناءات والانتفاع بها، وكذلك الاستفادة من خبرات الدول الأعضاء الأخرى. وأضاف أن تقدماً هائلاً يمكن إحرازه من خلال هذه المناقشات، وأن التركيز ينبغي أن ينصب على تطوير فهم مشترك وأهداف مشتركة مع ضمان المرونة المناسبة على المستوى الدولي. وقال إنه يرى أن المضي قدماً نحو تنفيذ أنشطة تقنية في هذا المجال لا نفع منه.

134. وأعرب وفد المكسيك عن سروره إزاء التقدم المحرز في البنود التي تغطيها لجنة حق المؤلف من خلال مشاركة فعالة، وما أظهرته الدول الأعضاء من حسن نية ومرونة إلى حد كبير. وتناول الوفد المعاهدتين الأخيرتين اللتين تم التفاوض بشأنهما في إطار لجنة حق المؤلف، ألا وهما معاهدة بيجين ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، وأشار إلى أن مدة زمنية تبلغ 15 عاماً تفصل بين هاتين المعاهدتين الأخيرتين ومعاهدات الويبو لعام 1996. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن أمله في أن يسود باستمرار جو الاتحاد الجديد الذي شجعه كل من هاتين المعاهدتين التاريخيتين في عمل لجنة حق المؤلف. وذكر الوفد بالتحديات الجسيمة المطروحة أمام حق المؤلف والحقوق ذات الصلة فيما يتعلق بأوجه التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية. وأفاد بأنه سيشترك بفعالية في العمل المتمثل في تحديث حماية الهيئات الإذاعية. وأيد الجدول الزمني الذي عرضه وفد بولندا نيابةً عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إنه سيكون مستعداً للعمل في نطاق هذا الجدول الزمني. وذكر الوفد أنه يخطط لمواصلة تيسير المشاورات على أمل التوصل إلى قرار بشأن التقييدات والاستثناءات بالنسبة للمكتبات ودور المحفوظات، إلى جانب القيود والاستثناءات بالنسبة لمؤسسات التعليم والبحث.

135. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأشار إلى أن معاهدتي مراكش وبيجين هما مثالان عن نجاح المفاوضات التي استكملتتها لجنة حق المؤلف. وسلطت مجموعة جدول أعمال التنمية الضوء على أن ما تحقق من إنجازات بشأن مسائل أخرى من جدول الأعمال قد ساهم بدوره في إحراز تقدم جيد منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة. وأعربت المجموعة عن التزامها بالمناقشة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث والأشخاص

ذوي إعاقات أخرى. وأكدت مجدداً على أهمية المضي قدماً في هذه المناقشات لإيجاد حلول ملموسة ومتوازنة. كما أشادت المجموعة بالجهود المبذولة في سبيل إبرام معاهدة لحماية هيئات الإذاعة.

136. وأعرب وفد البرازيل عن ارتياحه إزاء التقدم المحرز في إطار لجنة حق المؤلف. وأشار إلى أنها استطاعت التوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب الحقوق ومستخدمي المصنفات المحمية بحق المؤلف، إلى جانب تلبية طلباتهم. وأعرب الوفد عن أمله في أن تُشجّع النتائج المحرزة تحقيق المزيد من الإنجازات المتينة في أجزاء أخرى من جدول أعمال حق المؤلف. وسلط الوفد الضوء على أهمية مواصلة التفاوض على صكوك قانونية دولية لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، تماشياً مع برنامج العمل الذي تم إقراره عام 2010 وتجديده عام 2012. وأكد الوفد التزامه بالمشاركة مشاركةً بناءة في عملية مناقشة مسألة البث، تماشياً مع الولاية التي أقرتها الجمعية العامة لعام 2007. وطلب الوفد توضيحاً بشأن الاقتراح الذي قدمه وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

137. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وشكر الأمانة والدول الأعضاء على مشاركتها في عمل لجنة حق المؤلف، مبرزاً النتائج التي تم تحقيقها وأهمية المسائل التي نُظر فيها. وقال إن المجموعة تبدي التزامها بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأضاف أن المجموعة تقدمت باقتراحات بخصوص نص قانوني. وأفاد بأن المجموعة تعترم مواصلة الإسهام في النقاش وترى الحاجة إلى وضع إطار قانوني دولي ملزم من شأنه تيسير النفاذ إلى المعارف عن طريق التزام بتوفير تقييدات واستثناءات على النظام الدولي لحق المؤلف خدمة لمصالح المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث. واستطرد قائلاً إن وضع قواعد ومعايير بشأن التقييدات والاستثناءات سيمكن لجنة حق المؤلف والأمانة، في رأي المجموعة، من تلبية الاحتياجات اللازمة بل وحتى تحقيق المزيد لأغراض التنمية عبر الحدود. وأبدى تأكيد المجموعة على ضرورة تعزيز فرص النفاذ إلى المعارف في البلدان النامية. وأعرب أيضاً عن التزامها بالعمل في سبيل اعتماد معاهدة بشأن حماية هيئات البث. وصرح بأن المجموعة تلتزم مزيداً من المعلومات عن الاقتراح الذي تقدم به وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

138. وشدد وفد بولندا على أن لجنة حق المؤلف نجحت في تسوية قضيتين رئيسيتين في غضون عامين وأشار إلى كيفية إسهام النهجين العقلاني والمتوازن في ضمان مواصلة إبداء الاحترام لحق المؤلف والإبداع. وقال إن من المهم الآن التركيز في عمل اللجنة على هيئات البث والاتفاق على خريطة طريق ثابتة ومعقولة بشأن كيفية بلوغ الهدف المنشود وهو عقد مؤتمر دبلوماسي حول تلك المسألة. واختتم كلمته قائلاً إن ذلك لن يتحقق إذا لم يُخصَّص الوقت الكافي للموضوع الحقيقي في اجتماعات عام 2014. وأبدى تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

139. وأبدى وفد مصر تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. واغتنم الفرصة لإبداء سروره حيال التقدم الذي أحرزته الويبو في الآونة الأخيرة وإزاء الطريقة التي أثبتت بها الدول الأعضاء قدرتها على العمل سوية من أجل التوصل إلى اتفاقات ومعاهدات دولية على نحو متوازن يركز على التنمية. وأكد أنه على الدول الأعضاء الآن أن تتطلع إلى المستقبل ولا سيما فيما يخص المسائل المرتبطة بالتقييدات والاستثناءات. وأشار إلى وثيقة عمل تتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى وتستند إلى اقتراحات تقدمت بها وفود أوروغواي والبرازيل ودول أعضاء أخرى، وأعرب عن أمله في أن تتواصل مناقشتها قبل الدورة الثلاثين للجنة حق المؤلف من أجل الخروج بتوصية لعرضها على جمعيات عام 2015. كما ذكر التزام اللجنة بتناول مسألتي المكتبات ودور المحفوظات حتى تتسنى مناقشتها في جمعية الويبو العامة لعام 2014 وأشار إلى الفقرة 147 من الصفحة 43 من الوثيقة WO/GA/41/18، التي تجسد عمل اللجنة الذي وافقت عليه جمعية الويبو العامة لعام 2012. وصرح بأن الخطة تشمل أيضاً مناقشة مسألة حماية هيئات البث. والتمس مزيداً من المعلومات عن الاقتراح الذي تقدم به وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن قلقه

من إمكانية تأثير ذلك الاقتراح في برنامج العمل الراهن. وقال إنه ينبغي للجنة الاستناد إلى النجاحات التي تحققت في بيجين ومراكش والعمل في إطار روح التضامن التي سادت هذين المؤتمرين الدبلوماسيين.

140. وهنأ وفد المغرب الرئيسة وأشاد بطريقتها الممتازة التي أدت بها عملها في الماضي. وأعلن أنه وزع كتابا على الدول الأعضاء يناول أحداث المؤتمر الدبلوماسي في مراكش مع مقدمة ملكية والعديد من الصور الفوتوغرافية لتوقيعات الدول الأعضاء. وقال إن الويبو والدول الأعضاء فيها نجحت في مراكش ويأمل الوفد في انعقاد مؤتمر دبلوماسي آخر.

141. وأعرب وفد الصين عن تقديره للأمانة ولجنة حق المؤلف على العمل البناء والمثمر في مجال حق المؤلف. وأبرز الوفد النجاح في إبرام معاهدة بيجين ومعاهدة مراكش قائلا إنه من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بسرعة بشأن المسائل العالقة في مجال حق المؤلف. وذكر الوفد أيضا أنه سيستمر في الاضطلاع بدور نشط في مناقشة جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال لجنة حق المؤلف.

142. وتحدث وفد كينيا مؤيدا للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وهنأ الدول الأعضاء والأمانة على النجاح في إبرام معاهدة مراكش. ومضى يقول إن اعتماد المعاهدة خير دليل على أن الدول الأعضاء يمكنها أن تحقق نتائج إيجابية بعزم والتزام مشتركين. ومن هذا المنطلق، رحب الوفد بالتقدم المحرز في لجنة حق المؤلف في مجال حماية هيئات البث واقتراح المضي في ذلك مع مراعاة التكنولوجيات المتغيرة دون المساس بولاية الجمعية العامة لعام 2007. وشدد الوفد على ضرورة اعتماد برنامج عمل واضح مع تخصيص أيام محددة لمعالجة الاقتراح. وأشار إلى أن هذا البند كان مطروحا على جدول أعمال اللجنة لأكثر من 15 سنة وأضاف أنه يتطلع إلى إجراء مناقشة حول نص ملموس يتناول القضايا الجوهرية من أجل العمل نحو التوصل إلى صك دولي ملزم في غضون الثنائية المقبلة. وفيما يتعلق بمسألة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، أيد الوفد المشاعر التي أعرب عنها وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. واستطرد يقول إن اللجنة أحرزت تقدما جيدا وأنه يتطلع إلى نص ملموس في الدورتين المقبلتين بناء على خطة عمل واضحة وموجزة. ولم تجر بعد مناقشات مستفيضة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والأشخاص ذوي إعاقات أخرى ولكن الوفد يتوقع تسخير ما يكفي من الوقت للمناقشات في الدورتين المقبلتين. ولاحظ الوفد أن الدراسات أجريت في ثمانية بلدان أفريقية بشأن هذا الموضوع، مما يؤكد أهمية هذه التقييدات والاستثناءات في بيئة حق المؤلف. ولدى العديد من الدول الأعضاء قوانين محددة تتضمن هذه التقييدات والاستثناءات، ومن المهم وضع صك دولي على الصعيد العالمي. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه ينبغي أن يكون من الممكن تقديم النصوص بشأن المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والأشخاص ذوي إعاقات أخرى إلى جمعيات العام المقبل مع مبادئ توجيهية واضحة وخطة عمل مناسبة.

143. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أن إبرام المعاهدتين في بيجين ومراكش يعزى إلى مشاركة الدول الأعضاء البناءة في لجنة حق المؤلف في الأعوام الأخيرة وأعرب عن أمله في أن تدفع روح المشاركة المذكورة برنامج اللجنة قدماً نحو تحقيق نتائج إيجابية في مجالات أخرى. وهنأ الدول الأعضاء والمدير العام وأمانة الويبو على الإنجازين المذكورين. ورحب بالتزام لجنة حق المؤلف بمواصلة عملها المتعلق بالتقييدات والاستثناءات بأسلوب شامل وقائم على المشاركة. وهناك، في رأي الوفد، مبرر كاف للمضي نحو تنسيق المعايير الدولية الدنيا بشأن الاستثناءات والتقييدات. وأفصح الوفد عن ضرورة إنشاء نظام متين للتقييدات والاستثناءات لضمان النفاذ إلى المعارف وأبدى دعمه لأية حلول تقنية عملية تمكن من المضي نحو قانون دولي متوازن لحق المؤلف خدمة لمصالح أصحاب الحقوق وشؤون السياسة العامة. ورأى أن عمل لجنة حق المؤلف في مجال التقييدات والاستثناءات ينبغي أن يوفر مثالا هاما على أنشطة التقنين الإنمائية المنحى وعلى الجهود التي تبذل من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية. كما أبدى أمله في أن يتيح الصك الدولي المتوقع وضعه كحصيلة لعمل اللجنة المزيد من فرص تيسير النفاذ إلى المصنفات الأدبية والفنية المنبثقة عن العقل البشري المبدع. وتناول الوفد مسألة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والتدريس والبحث وشجع اللجنة على إحراز المزيد من التقدم في تلك المسائل الهامة، وأبدى ثقته في أن تتمكن اللجنة، بعد إجراء المداولات المناسبة، من التركيز على نص

للتفاوض بشأن التقييدات والاستثناءات. وأعرب في هذا السياق عن استعداده للمشاركة مع الآخرين في المسار بطريقة بناءة ومثمرة بغية التصدي لشواغل واحتياجات ملايين الناس دونما تأخير. وأبدى تأييده لمواصلة المناقشات للعمل على وضع صكوك قانونية مناسبة حتى تتمكن لجنة حق المؤلف في دورتها الثلاثين من تقديم توصيات إلى الجمعية العامة لليوبو. وتطرق إلى مسألة حماية هيئات البث وأبرز أهمية وضع صك دولي لحماية تلك الهيئات ومنع قرصنة الإشارات. وأبدى تأييده لمواصلة العمل بشأن موضوع حماية إشارات هيئات البث بالمعنى التقليدي، بما يتسق مع ولاية الجمعية العامة لسنة 2007، وذلك في سبيل التوصل إلى قرار بخصوص إمكانية الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات البث في المستقبل القريب. وقال، في معرض تأكيده على ضرورة تحديث حماية هيئات البث، أن تلك الحماية ينبغي أن تُمنح دون الإخلال بالصالح العام ولا سيما فيما يتصل بالنفاذ إلى المعلومات التي آلت فعلاً إلى الملك العام. كما أكد على أهمية تحقيق التوازن بين حقوق هيئات البث وصالح الجمهور العام وخصوصاً فيما يتعلق بمجالات التعليم والبحث والنفاذ إلى المعلومات. وأضاف قائلاً إن المعاهدة الجديدة لا ينبغي أن تقيد إمكانية نفاذ أفراد المجتمع مجاناً إلى المعارف والمعلومات والعلوم، وينبغي أن تكون قائمة على نظام متين للاستثناءات والتقييدات. وفي الختام أعرب الوفد عن استعداده للمشاركة بنشاط في مداورات لجنة حق المؤلف بغرض تحقيق أهدافها.

144. وهنأ وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) الأمانة على اعتماد معاهدة مراكش بشأن معاقبي البصر وأكد مجدداً تأييده للمعاهدة التي تهدف إلى ضمان نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقات إلى المصنفات مما يجعل الويبو تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية ورأى ضرورة تنفيذ المعاهدة حتى تكون فعالة بالنسبة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وأيد معاهدة تنص على التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ولفائدة الأشخاص ذوي إعاقات أخرى مما سيدعم البلدان النامية. وفيما يتعلق بمسألة حماية هيئات البث، أعرب عن اعتقاده أنه من السابق لأوانه التحدث عن مؤتمر دبلوماسي إذ ينبغي في رأيه أن يركز حق المؤلف على حقوق الإنسان للأفراد وليس على منصات البث. وأشار إلى الاقتراح الذي قدمه وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وعبر عن أسفه لعدم التشاور مع اللجنة قبل تقديم الاقتراح إلى الجمعية العامة لليوبو.

145. وهنأ وفد الهند كلاً من المدير العام والأمانة على ما بذلاه من جهود لاستكمال معاهدة مراكش في ظرف وجيز بعد معاهدة بيجين. وأكد الوفد مجدداً التزامه بإبرام معاهدة دولية، استناداً إلى نهج قائم على الإشارات، لتحديث حماية هيئات البث وهيئات البث الكبلي بالمعنى التقليدي تماشياً مع ولاية الجمعية العامة لعام 2007، التي تمت الموافقة عليها في الدورة الخامسة والعشرين للجنة حق المؤلف. إضافة إلى ذلك، أكد الوفد مجدداً اعتراضه على إدراج البث الشبكي والبث المترام في إطار مشروع معاهدة البث الإذاعي. ورأى الوفد أن ولاية الجمعية العامة لعام 2007 قد راعت بصفة ملائمة مسألة التطورات التكنولوجية في المنصات التقليدية وحث الجمعية العامة على إعادة تأكيد ولايتها لعام 2007. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة في مناقشات بناءة للتوصل إلى اتفاق بشأن طبيعة ونطاق وموضوع حماية هيئات البث الإذاعي خلال الدورة المقبلة للجنة حق المؤلف. وذكر أنه عرض نصه القانوني المقترح، إلى جانب بدائل ملائمة تغطي جميع القضايا المتعلقة خلال الاجتماع الفاصل بين دورتين، بشأن حماية هيئات البث الإذاعي، الذي انعقد في جنيف بين 10 و12 أبريل 2013 وسيعرضه مجدداً خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة حق المؤلف. وعبر الوفد كذلك عن حماسه إزاء مناقشة المسائل المتعلقة بمعاهدة الويبو المقترحة بشأن التقييدات والاستثناءات بالنسبة للمكتبات ودور المحفوظات خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة حق المؤلف. ورأى أن مشاطرة المواد مسألة حيوية لتطور المعرفة، لا سيما بالنسبة لمكتبات البلدان النامية، وأنه من اللازم إتاحة استثناءات للمكتبات ودور المحفوظات التي لا تستهدف الربح بالنسبة لأنشطة تشمل الاستيراد الموازي والإعارات بين المكتبات. وأيد الوفد وضع معاهدة ملزمة قانونياً بشأن التقييدات والاستثناءات بالنسبة للمكتبات ودور المحفوظات. وأعرب كذلك عن اهتمامه بمناقشة المسائل المتعلقة بمعاهدة الويبو المقترحة بشأن التقييدات والاستثناءات لمؤسسات التعليم والبحث خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة حق المؤلف. كما أيد وضع معاهدة ملزمة قانونياً بشأن هذا

الموضوع، لأن استنساخ وإتاحة المواد التعليمية في إطار البيئة الإلكترونية الرقمية مسألة رئيسية لإحراز التقدم في مجال التعليم وتحسين الوصول إلى المعرفة. وطلب الوفد مزيداً من الوقت للرد على اقتراح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

146. وأيد وفد جنوب أفريقيا بيان وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وبيان البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورحب الوفد بالتفوق في اعتماد معاهدة مراكش وشكر جميع الدول الأعضاء على التزامها وتفانيها ومرونتها لساعات طويلة من المفاوضات وأمل أن تساعد روح التعاون والمناخ السياسي نفسها على المضي قدماً في مباشرة مسألة الاستثناءات والتقييدات في لجنة حق المؤلف، وخصوصاً فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية والبحثية والمكتبات والمحفوظات. وشدد على ضرورة النفاذ إلى المواد التعليمية في البلدان النامية وأكد دعمه للتقدم في العمل. وأعرب الوفد أيضاً عن اهتمام كبير بمعاهدة بشأن حماية هيئات البث بغية عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب، واتفق مع رأي وفد كينيا بشأن وضع خطة عمل ملموسة. وقال إنه يتطلع بثقة أن تفضي الوثيقة SCCR/26 إلى مفاوضات مكثفة وتقوم بدور إيجابي في توجيه عمل الويبو إلى الأمام.

147. وأعرب وفد نيجيريا عن تأييده لبيان وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وهنأ الأمانة على اعتماد معاهدة بيجين ومعاهدة مراكش مشيراً إلى أن مشاركتها بهمة في مناقشات لجنة حق المؤلف وفي المؤتمرين الدبلوماسيين لكلا المعاهدتين وتعهد بالالتزام بالأهداف الواردة في هاتين المعاهدتين. وأفاد بأن نيجيريا شرعت في مراجعة شاملة لنظامها الخاص بحق المؤلف كي تضمن أنه يمكن من التغلب على التحديات الناشئة وبيّن أيضاً مختلف الواجبات التي تتطلبها المعاهدة. وشمل الإصلاح إنشاء نظام التسجيل الشبكي لحق المؤلف. وأشار الوفد أيضاً إلى ضرورة الإسراع بالالتفات إلى التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات. وعبر الوفد عن سروره بالجهود الجارية من أجل إعداد تدريجي لنص يرمي إلى حماية هيئات البث بغية عقد مؤتمر دبلوماسي في 2014. وقال إن التركيز انصب على أهمية المعاهدة نظراً للتحديات المتزايدة التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة. وأكد الوفد التزامه بالمفاوضات التي تستخدم نهجاً قائماً على الإشارات وأكد ضرورة اعتماد نهج إيجابي يراعي التطورات التكنولوجية في المستقبل دون المساس بحقوق مالكي مضامين البث. وأعرب الوفد عن تفاؤله بأن تجديد الالتزام بعمل لجنة حق المؤلف والفهم والتوافق في الآراء الذي طبع المؤتمرين الدبلوماسيين سيؤثر ذلك إيجابياً على عمل هذه اللجنة.

148. وعبر ممثل الاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU) عن تقديره للدول الأعضاء والأمانة على إبرام معاهدة مراكش للأشخاص معاقى البصر مشيراً إلى أنها ستساعد في القضاء على مجاعة الكتب مساعدة كبيرة إذ لا تُنتج سوى كمية قليلة جداً من الكتب وهي نسبة ضئيلة من المصنفات المنشورة بنسق ميسرة، بغية السماح للمكفوفين والأشخاص معاقى البصر في قراءة المطبوعات بقراءتها بأنفسهم وبدون مساعدة من أحد. وشكر الممثل كل من شاركوا في إبرام المعاهدة بنجاح إذ كان يشكك الكثيرون في إمكانية تحقيق ذلك. وأثنى الممثل كل الثناء على حكومة المغرب على الاستضافة الرائعة للمؤتمر الدبلوماسي. وتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء والأمانة على الجهود الشاق للتوصل إلى اتفاق بشأن نص المعاهدة. كما شكر الممثل كافة المنظمات غير الحكومية لدعمها هذه الحملة طويلة الأمد. وأشار إلى حرص الوفود البالغ على حماية مصالح أصحاب الحقوق وتحسين حياة الأعضاء في آن معاً مشيراً إلى أن الهدفين غير متعارضين على الإطلاق وهذا هو السبب الذي دفع الاتحاد العالمي للمكفوفين للعمل مع الويبو طيلة سنوات للتوصل إلى معاهدة. وأكد ممثل الاتحاد العالمي للمكفوفين أن منظمته مستمرة في العمل مع المؤلفين والناشرين وبدون هؤلاء لم يكن ليتحقق هدف احتضان احتياجات المكفوفين والأشخاص معاقى البصر في قراءة المطبوعات. وأكد الوفد أن قيمة أي اتفاق تكمن في تطبيقها وسيستمر الاتحاد العالمي للمكفوفين في العمل لضمان الاستفادة من كافة مزايا المعاهدة. وقال إن الحملة قد بدأت بالفعل في مختلف الأصقاع للتصديق المبكر على المعاهدة إذ لا بد من عشرين تصديق على المعاهدة قبل أن تدخل حيز النفاذ وكلما ازداد عدد الدول المصدقة، كلما زاد عدد الكتب المتاحة للقراء معاقى البصر وغيرهم من معاقى البصر في قراءة المطبوعات ليستمتعوا بها بدون مساعدة من أحد. وحث الممثل كافة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة استراتيجية التصديق وفعاليتها لتيسير الكتب لأطراف المعاهدة. كما شكر الممثل كافة الدول الأعضاء على مشاركتها في كتابة صفحة جديدة في تاريخ الاعتراف بمجتمع معاقى البصر ومعاقى البصر

في قراءة المطبوعات. وقال إن الاتحاد العالمي للمكفوفين يتطلع نحو العمل على سبل تغيير الواقع الراهن التي وعدت بها المعاهدة.

149. وقال ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) إن اللجنة ينبغي لها أن تتبع مقارنة قائمة على الأدلة لتحديد المشاكل أو التحديات المطروحة في نظام حق المؤلف، بحيث ينطوي المسار على قيام الناس أولاً بتوضيح سبب الحاجة إلى التقنين أو سبب عدم الحاجة إليه، والوقت الذي يعتقدون أنهم يحتاجون فيه إلى التقنين، ومن ثم يمكنهم إيجاد الحلول للمشاكل المحددة. والتفت إلى مسألة البث وأوضح أن المداخلات السابقة لم تشمل ما يكفي من الوصف للمشكلة وأنه ينبغي للجنة تلافي الدخول في وضع تبرم فيه معاهدة بشأن البث يكون من شأنها إضافة طبقة جديدة من الأذون التي يتعين على الناس الحصول عليها إذا أرادوا استخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف أو يكون من شأنها أن تقوّد مصالح مالكي حق المؤلف. وأضاف الممثل أن المشكلة قد تكمن في وجود ثغرات في الإنفاذ كما أوضح عدد من هيئات البث، لكن من غير الواضح لماذا لا تتمكن هذه الهيئات من حل المشاكل التي تصادفها في الإنفاذ في إطار نظام حق المؤلف الراهن أو من خلال التعاملات السوقية. وأشار إلى أن ثمة سببا على الأرجح لوجود هذه المشاكل، لكن هذا السبب لم يُعلن صراحة في هذه المناقشات. وراح يقول إن من المفيد ربما أن تكون المشكلة أوضح وأن يفهم أن الحل المقترح يتعين أن يستند بشكل أو بآخر إلى حل هذه المشكلة بدلا من تنفيذ برنامج آخر في إطار نظام حق المؤلف من قبيل تمديد الحقوق الاقتصادية لهيئات البث. وأشار الممثل أيضا إلى أنه ليس من الممكن التوصل إلى اتفاق على كيفية التعامل مع الحقوق الاقتصادية، واقترح أن تحذف هذه المسألة من جدول أعمال اللجنة وأن تتوقف الدول الأعضاء عن التظاهر بالتوصل إلى توافق في الآراء. وأوضح أن التوافق في الآراء يمكن تحقيقه بتحديد بعض مشاكل الإنفاذ إن كان من الممكن تحديدها. ولا يمكن للجنة النظر فيما إذا كان ينبغي أن يحصل الناس الذين يملكون محطات التلفزيون والراديو على جزء من الحقوق الاقتصادية والمصنفات التي لا يملكونها ويدعونها بأنفسهم. والتفت الممثل إلى مسألة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث، وقال إن من الجيد مواصلة العمل على هذه المجالات. واقترح، في مسار مواز ومكمل لذلك، أن تحدّث اللجنة قانون تونس النموذجي المشترك بين الويبو واليونسكو بشأن حق المؤلف لعام 1976 وأحكامه الخاصة بالاستثناءات. وراح يقول إن وقتا طويلا مضى منذ عام 1973 وإن من المهم معرفة إن كان من الممكن اتباع مسار يتسم بالعدل والشفافية على غرار مسار عام 1976، وصرح بأن هذا الأمر سيكون مكتملا محملا للعمل على التقنين الملزم لأنه عبارة عن قانون نموذجي ينسحب على عدد من الأمور المتشابهة. وراح الممثل يقول إن اللجنة عند تعاملها مع فكرة التقييدات والاستثناءات، يلزمها أن تمنع في ضرورة اتباع معيار الخطوات الثلاث. وأوضح أن هذا المعيار إن طبق عموما على الاستثناءات المقننة ستقع كارثة وخاصة إذا في حالة العقوبات من الدول المستثمرة أو غير ذلك من القرارات المؤسسية والاتفاقات التجارية. ونوه الممثل إلى أن معيار الخطوات الثلاث يمثل خطرا على البلدان الموقعة لاتفاقات تجارة من قبيل الشراكة عبر المحيط الهادئ أو بعض الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة الأمريكية، أو إذا أدخلت فيه حقوق الاستثمار، مثلما توصلت إليه كندا في قضية من قضايا البراءات. ومضى الممثل يقول إنه إذا رُفعت قضية في إطار معيار الخطوات الثلاث فإن الأمر سيكون عبارة عن اقتراح محفوف بالمخاطر بالنسبة للناس فمعيار الخطوات الثلاث تدير بنا في الديمقراطية لأنه يستبعد حقوق الحكومات والهيئات من قبيل الويبو في اتخاذ قرارات بشأن المجتمع. وقال إن من الخطر السير في هذا الدرب. وأعرب عن اعتقاده بأن من المهم أن تتواصل مناقشة هذه المسائل وأن يدرس الخبراء الخيارات بشكل أفضل.

150. وحث ممثل جمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة (NABA) الويبو على تسريع العمل الخاص بوضع معاهدة جديدة لتحديث النظام الدولي لحماية إشارات البث، وعلى منح الأولوية لذلك العمل. وقال إن القرصنة والتملك غير المشروع لإشارات البث من المخاطر الكبيرة والمتنامية التي تهدد أنشطة هيئات الإذاعة. وأوضح أن التكنولوجيات الجديدة تمكن الآن من نسخ إشارات البث وإعادة توزيعها على منصات مختلفة بطريقة سهلة وسريعة وزهيدة التكلفة. وأشار إلى أن القرصنة لا تضر هيئات الإذاعة فحسب، بل تلحق أضرار كذلك بالمبدعين الذين يسهمون في خدمات البث وبمستهلكي تلك الخدمات. وقال إن الويبو اعتمدت، في عام 1996، معاهدين مكنتنا من تحديث حقوق العديد من أصحاب الحقوق وأشكال

الحماية الخاصة بهم، وإنها اعتمدت في عام 2012 حقوقاً جديدة لفناني الأداء السمعي البصري في معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري. وأكد أن هيئات الإذاعة بحاجة كذلك إلى تحديث أشكال الحماية الخاصة بها. وذكر أن المعاهدة الدولية الرئيسية، وهي اتفاقية روما لعام 1961، أصبحت متقادمة وغير مناسبة تماماً في البيئة الحديثة لتكنولوجيا المعلومات، وأنها لا تتناول حتى التكنولوجيات السلوكية والتكنولوجيات القائمة على الأقمار الصناعية، التي تُعد أقلّ حداثة من تلك القائمة على الإنترنت. وأضاف أن الحاجة إلى تحديث حماية إشارات البث من الأمور التي تعترف بها الدول الأعضاء وتدعمها على نطاق واسع. وأشار إلى أن العمل في هذا المجال استمر لأكثر من خمسة عشر عاماً وتمثل في كثير من الدراسات والتحليلات الاقتصادية والبحوث القانونية والمشاورات الرسمية وغير الرسمية في جنيف وفي كل المناطق، فضلاً عن المناقشات الجارية في اجتماعات لجنة حق المؤلف منذ عام 1998. وأشار أيضاً إلى أن ذلك العمل المكثف يورد الكثير من البيانات على الحاجة إلى معاهدة وعلى الفوائد التي ستأتى منها، وأن السجلات تتيح مورداً وافراً لإرشاد العمل الختامي الخاص بصياغة اقتراح معاهدة. ومضى يقول إنه بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى توفير حماية دولية جديدة لإشارات البث والسنوات العديدة المكرسة للعمل بشأن هذه المسألة، تحث جمعية NABA واتحادات البث الأخرى الجمعية العامة على إصدار توجيه يتطلب فيه من لجنة حق المؤلف تسريع عملها لإعداد نص معاهدة على جناح الأولوية، من أجل أن يُعرض على الجمعية العامة للعام القادم اقتراح معاهدة كفيل بدعم الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. وشكر الممثل وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد بولندا، المتحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على اقتراح خطتي عمل محدّتين ومفصلتين. وأضاف أن من شأن هذين الاقتراحين الإسهام بقدر وافٍ في إنجاز العمل الختامي اللازم للمضي إلى مؤتمر دبلوماسي والتكهن، أخيراً، من اعتماد معاهدة.

151. وقال ممثل الاتحاد الدولي للفيديو (IVF) إن المجموعة مقتنعة بأن القواعد الملزمة على المستوى الدولي حل للعمل بشأن التقييدات والاستثناءات المطروحة على جدول أعمال اللجنة. وصرح بأن النفاذ المناسب شاغل مشروع وكذلك حماية حق المؤلف. وأفاد بأن الإطار الدولي الراهن لحق المؤلف، وخاصة معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، يتيح جميع الأدوات ومواطن المرونة الضرورية لإيجاد التوازن بين التقييدات والاستثناءات والحقوق الاستثنائية المعنية. وأخيراً قال الممثل إن العمل إذا اتجه نحو إبرام معاهدة لحماية هيئات البث، فإنه يؤيد وضع صك يركز على قرصنة الإشارات ويحمي هيئات البث بفعالية، شريطة ألا يؤثر سلباً في الإطار الدولي لحق المؤلف.

152. وتحدث ممثل الاتحاد الدولي للجمعيات المكتبات (IFLA) بالنيابة عن هيئة دولية تمثل المكتبات في أكثر من 160 بلداً. وقال إن المجموعة مسرورة بنتائج مؤتمر مراكش الدبلوماسي، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وأعرب عن تطلعه لإجراء مناقشات في إطار جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين للجنة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وراح يقول إن قوانين حق المؤلف منحت المكتبات منذ البداية مكاناً خاصاً في النظام الإيكولوجي لحق المؤلف، إذ تعلق أول تقييد على حق المؤلف بإيداع المصنفات المحمية بحق المؤلف لدى مختلف المكتبات في المملكة المتحدة. وصرح الممثل بأن الأحكام تقر بالدور الحاسم والمميز الذي ما فتئت تضطلع به المكتبات في صون التراث الثقافي. وشدد أيضاً على أن المكتبات تؤدي دوراً حاسماً آخر على ساحة حق المؤلف، وهو تثقيف المستخدمين بالاستخدامات المصرح بها للمصنفات المحمية بحق المؤلف. وأردف يقول إن التفاوت الهائل في التقييدات الوطنية لفائدة المكتبات، في هذا العالم الرقمي، جعلت من المستحيل عليها افتراضياً الاضطلاع بدورها كوسيط بين أصحاب الحقوق والمستخدمين. وأشار الممثل أيضاً إلى دراسة كلفت بها الويبو الأستاذ كينيث كروس وأكملها في عام 2008، وتبين هذه الدراسة أن من الصعب تحديد أية استثناءات موجودة بالفعل لفائدة المكتبات في العديد من البلدان، وتبين أيضاً أن نسبة 25 بالمائة من الدول الأعضاء، وكلها تقريباً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ليس لديها أية استثناءات لفائدة المكتبات، ما يثير تساؤلات حول إمكانية عمل هذه المكتبات كوسيط فعال في هذه البيئة الفوضوية لتبادل المعلومات على الصعيد الدولي. وأعرب الممثل عن تطلعه للدورة المقبلة للجنة التي من المزمع أن تستكمل فيها اللجنة المناقشات القائمة على النصوص

فيما يتعلق بوضع صك دولي بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم توصيات بشأن هذه التقييدات والاستثناءات إلى الجمعية قبل الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

153. وأكد ممثل الاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU) أنه، حسب التقيين الأوروبي لوسائل الإعلام، فإن هيئات البث الإذاعي ملزمة بالإبلاغ والتشريف والترفيه. ولعل التلفزيون المباشر أسرع القطاعات نمواً من بين كل أوجه التعدي على حق المؤلف، وذلك ما كانت اتحادات البث الإذاعي تلفت نظر لجنة حق المؤلف إليه على مدى العام الماضي. وتؤثر قرصنة الإشارات على جميع هيئات البث الإذاعي، سواء أكانت خاصة أو عامة، في مختلف أنحاء العالم. مما يعني أنه قد طال انتظار التوصل إلى حل سريع على الصعيد العالمي. وسلط الممثل الضوء على ثلاثة عناصر. وذكر أولاً أن البث الإذاعي ليس عملية ثابتة بل حيوية، ونظراً لأن الدور الأساسي لهيئات البث الإذاعي يتمثل في خدمة مصالح الجمهور، فإنه ينبغي لها أن تكون أصيلة وعصرية على حد سواء. وحبذا أن تكون أصيلة في التشبث بالقيم والمسؤولية التحريرية وعصرية في أنواع التوزيع. وأفاد، ثانياً، أن معاهدة هيئات الإذاعة لا تقتصر على مجرد حماية نموذج للأعمال، بل إن تلك الهيئات تولد العديد من فرص العمل قصد إتاحة النفاذ إلى الترفيه وتشجيع الأنشطة الثقافية بشدة بتكلفة يسيرة. ولذا، فإن المعاهدة تتمحور حول ما تقدمه هيئات الإذاعة للجمهور بصفة عامة من خدمة وابتكار. وأشار الممثل على سبيل المثال إلى هيئة الإذاعة البريطانية التي تُعد من أعرق هيئات الإذاعة في العالم وأول من اخترع تكنولوجيا iPlayer. وأضاف أنه ينبغي التسجيل بوضع اللمسات الأخيرة على الأشغال غير المكتملة في مجال المعاهدة لكي لا تتعثر هيئات الإذاعة وحتى تستطيع خدمة جمهورها بأفضل طريقة. وأفاد، ثالثاً، بأن التملك غير المشروع للبث الإذاعي يؤثر كذلك على أصحاب الحقوق الآخرين. وأضاف أنه ينبغي تصحيح بعض مواطن اللبس. وذكر أن المعاهدة لا تحمي سوى الإشارات، بينما لا يلحق حقوق المساهمين في مضمون البث الإذاعي أي تغيير. وبإمكان جميع أصحاب الحقوق أن يواصلوا ممارسة حقوقهم أمام الجميع، بما في ذلك أمام هيئات الإذاعة. وبما أن المعاهدة لن تتطرق إلى مسألة العقود، فليس ثمة ما يقيّد حقوق أصحاب المحتوى في البرمجة؛ وكان من المخرج نوعاً ما ضرورة التأكيد على تلك النقطة في صفوف خبراء الملكية الفكرية الرائدتين على صعيد العالم. وذكر أن قرصنة الإشارات تهدد النفاذ بتكلفة يسيرة إلى المعرفة وتعميق سبيل تشجيع ثقافة محلية من جانب هيئات الإذاعة. وختم الممثل بدعوة الجمعية العامة إلى تسريع وتيرة العمل على معاهدة البث الإذاعي ووضع آخر اللمسات عليه فوراً، مضيفاً أن خطة العمل التي اقترحها وفد بولندا، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ووفود أخرى، هي أفضل طريق للتقدم.

154. وهنأ ممثل الجمعية الدولية للناشرين (IPA) الويبو ولجنة حق المؤلف على إبرام معاهدة مراكش. وقال إن ذلك دليل على أن إطار المعاهدات القائمة قوي ومرن وقادر على تحقيق توازن بين جميع المصالح. ودعا الممثل جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ جميع معاهدات الويبو بما فيها المعاهدة الجديدة بما يمكن من تطبيق نظام شامل وقوي ومرن للملكية الفكرية. وفيما يتعلق بإمكانية النفاذ إلى المصنفات، أوضح الممثل أن العمل لم ينته بعد وأن إبرام معاهدة دولية كان في الواقع الجزء الأيسر مبرزا الحاجة إلى ضمان نشر الكتب في أنساق خاصة ميسرة وأن تصل الأشخاص ذوي إعاقة في قراءة المطبوعات باللغات المطلوبة من أجل ضمان المساواة في النفاذ إلى التعليم والثقافة. وهذا يتطلب نوعاً مختلفاً جداً من الجهود التي بذلت حتى الآن. وطلب الممثل أن تدعم الويبو وتتيح فرص النفاذ إلى المعرفة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات. وتحدث الممثل أيضاً بشكل مقتضب عن عمل اللجنة المقبل قائلاً إن ظروف إبرام المعاهدة كانت خاصة جداً لأن هناك أسباب إنسانية واضحة على المحك والأمر يتعلق بنسب الملفات خاص وواضح وفريد للأشخاص ذوي الإعاقة ولا يوجد نشاط تجاري دولي مشروع أو نشاط غير تجاري دولي بالنسبة لتلك الأنواع من الملفات. واسترسل الممثل مشيراً إلى أن الوضع مختلف تماماً بالنسبة للمكتبات والمؤسسات التعليمية وعلى الدول الأعضاء أن تدرس عن كثب آثار المعاهدات الدولية على المكتبات والمؤسسات التعليمية. وفي مجالات مختلفة، يمكن للناشرين المحليين التعاون مع السلطات المحلية وكذلك مع المؤسسات التعليمية والمكتبات المحلية لإتاحة فرص النفاذ المطلوبة. وأضاف أن دور المعاهدات الدولية ليس إجبار الدول الأعضاء على ما بمقدورها أن تختار فعله أو تركه في ظل الإطار القانوني القائم.

155. وقال وفد البرازيل إنه يود أن يعقب بإيجاز على المقترحات المعروضة على الدول الأعضاء. وشكر وفد بولندا الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق على تقديم نسخة ورقية لتلك المقترحات. وقال إنه يدرك أن إرشاد برنامج اللجنة قد تقرر في المناقشات السابقة على النحو المبين في وثيقة العمل WO/GA/43/13 وأنه يميل إلى الموافقة على الولاية على النحو الذي اتفقت عليه قبل الدول الأعضاء، مضيفاً مع ذلك أنه إذا كان لا بد من الموافقة على إطار محدود إلى جانب الولاية فلا بد من إجراء مناقشة لتحديد ذلك الإطار. وبما أن الوفد قد حصل للتو على الاقتراح، فلا يمكنه الموافقة عليه ويحتاج إلى التشاور مع العاصمة.

156. واعتذر وفد إكوادور على غيابه أثناء المناقشة بسبب مشاركته في مشاورات. ورحب باعتماد معاهدة مراكش وهنأ الأمانة على كل ما قامت به لضمان نفاذ الأشخاص معاقبي البصر والأشخاص ذوي صعوبات في قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة. ورأى الوفد أن المعاهدة حدث تاريخي وأن بلده بصدد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتصديق عليها في أسرع وقت ممكن. وأيد أيضاً العمل على نصوص المكتبات ودور المحفوظات معرباً عن أمله في أن يتمكن الجميع من تحقيق تقدم في هذه المسألة.

157. وأشارت الرئيسة إلى أنه بعد الاستماع إلى تعليقات الوفود ومقترحاتها وبياناتها، لا يمكن للجمعية العامة اتخاذ قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال موضحاً أنه لا بد من إجراء مناقشة مع المنسقين الإقليميين من أجل التفكير في صياغة قرار للجمعية العامة. واقترحت الرئيسة العودة إلى هذا البند من جدول الأعمال في وقت لاحق.

158. انظر البند 48 من جدول الأعمال (اختتام الدورات) في الوثيقة A/51/20 Prov.1.

البند 35 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

159. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/14.

160. وافتتحت رئيسة الجمعية العامة البند 35 من جدول الأعمال وهو "بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية)" وأشارت إلى المشاورات غير الرسمية التي جرت حول هذا البند. وشكرت الرئيسة السيدان غوس، وهو من أستراليا، على مساعدته في تيسير المناقشات غير الرسمية بناء على طلبها، وشكرت السيدة أليكساندرا غرازيولي، نائبة رئيس اللجنة الحكومية الدولية، على المساعدة التي قدمتها. كما شكرت كل الوفود ومنسقي المجموعات الإقليمية. وصرّحت الرئيسة بأن المشاورات غير الرسمية أفضت إلى اتفاق حول مشروع قرار فيما يلي نصه:

"إذ تضع الجمعية العامة للويبو في اعتبارها توصيات جدول أعمال التنمية وتقرّ بالتقدم المحرز، توافق على تجديد ولاية لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور على النحو التالي:

(أ) إن اللجنة، خلال ثنائية الميزانية المقبلة 2015/2014، ودون إخلال بالعمل الجاري في منتديات أخرى، ستواصل تسريع عملها، بافتتاح والالتزام تام، بخصوص المفاوضات المستندة إلى النصوص بهدف التوصل إلى اتفاق حول نص صك قانوني دولي (نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

(ب) وتتبع اللجنة، كما هو مبين في الجدول أدناه، برنامج عمل محدد بوضوح يقوم على أساليب عمل سليمة، للثنائية 2015/2014. ويكفل هذا البرنامج تنظيم ثلاث دورات للجنة في عام 2014، بما في ذلك دورات مواضيعية ومتداخلة/تقييمية. وسيُعقد، في بداية الدورة السادسة والعشرين للجنة، اجتماع على مستوى السفراء/كبار المسؤولين الحكوميين من العواصم لتبادل وجهات النظر حول المسائل السياسية الرئيسية المتعلقة بالمفاوضات، وذلك بغية تقديم المزيد من الإرشاد/التوجيه للمسار. ويجوز أن تقرر اللجنة عقد مزيد من الاجتماعات على مستوى السفراء/كبار المسؤولين الحكوميين من العواصم أثناء دوراتها القادمة.

(ج) وسيكون تركيز عمل اللجنة خلال الثنائية 2015/2014 مستنداً على ما أنجزته من عمل وتستخدم جميع وثائق عمل الويبو، بما في ذلك الوثائق WIPO/GRTKF/IC/25/5 و WIPO/GRTKF/IC/25/6 و WIPO/GRTKF/IC/25/7، لتكون أساس عمل اللجنة فيما يخص المفاوضات المستندة إلى النصوص، إضافة إلى أية مساهمات نصية من الأعضاء.

(د) ويُلتَمَس من اللجنة أن ترفع إلى الجمعية العامة لعام 2014 نص صك قانوني دولي (نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبغرض استكمال النص (النصوص) في غضون الثنائية ستقيم الجمعية العامة، في عام 2014، النص (النصوص) ودرجة التقدم المحرز وتنظر فيها وتبث في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وستنظر في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان.

(هـ) وتلتَمَس الجمعية العامة من المكتب الدولي أن يستمر في مساعدة اللجنة بتزويد الدول الأعضاء بما يلزم من خبرة وتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالطريقة الأكثر فعالية مع مراعاة الصيغة المعتادة.

وتحيط الجمعية العامة علماً بالإمكانية المتاحة لأعضاء اللجنة للتماس دراسات أو توفير أمثلة من أجل إرشاد مناقشة الأهداف والمبادئ، وكل مادة مقترحة، بما في ذلك أمثلة على المواضيع القابلة للحماية والمواضع التي لا تُراد لها الحماية، وأمثلة على التشريعات المحلية. غير أنه لا ينبغي للدراسات والأمثلة تأخير التقدم أو وضع أية شروط مسبقة للمفاوضات المستندة إلى النصوص."

161. وأشارت رئيسة الجمعية العامة أيضاً إلى الجدول في الصفحة الثانية من النص، وإلى إتاحة نسخ عن مشروع القرار لجميع الوفود. ثم افتتحت باب المناقشة للإدلاء بالبيانات.

162. وتحدث وفد ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الأمانة والسيد يان غوس على ما بذلاه من جهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ورحبت المجموعة بتمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وبرنامج العمل الحالي، الذي شمل، في جملة أمور، دورة مكثفة بشأن الموارد الوراثية في فبراير 2014، وعقد جلسات متعاقبة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في أبريل 2014. وأعرب عن ثقته في أن يكون العمل خلال تلك الجلسات المحورية مكثفاً ومنتجاً بغية تسريع وتيرة عمل اللجنة الحكومية الدولية. وخلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية، رأت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنه من الضروري عقد اجتماع للسفراء نظراً لنقص الإرادة السياسية في عملية اللجنة الحكومية الدولية والحاجة إلى إنعاشها. ولذا، كانت المجموعة مسرورة للغاية إزاء التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء حول اقتراحها بعقد اجتماع للسفراء/كبار المسؤولين القادمين من عواصمهم في بداية الدورة السادسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية في فبراير 2014. ورغبت المجموعة في التأكيد مجدداً على أنه، توخياً لفعالية الاجتماع، لا ينبغي التعبير عن مواقف الخبراء في قالب جديد أو اجترارها. وللإشارة، ذكرت المجموعة أنها لا تفضل الدراسات والأمثلة. ولكن في جو من التوفيق والمرونة القصوى، أعربت المجموعة عن استعدادها للاحتفاظ بتلك الأفكار في إطار

ولايتها، شريطة عدم استخدام تلك الدراسات والأمثلة للحكم مسبقاً على التقدم المزمع في مفاوضات عام 2014 أو تأخير إحراره. وتمسكت المجموعة بالتزامها بالعملية ووضع آخر اللمسات على جميع النصوص بشأن المجالات المواضيعية الثلاثة خلال الثنائية المقبلة. وبمجرد حدوث ذلك، ستدعو المجموعة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. وقد أكدت مجدداً على ما يكتسيه عمل اللجنة الحكومية الدولية من أهمية بالغة بالنسبة لأعضائها. كما أشارت إلى أنها ستعمل على نحو بناء في إطار اللجنة الحكومية الدولية عام 2014 لبلوغ الهدف المنشود المتمثل في عقد مؤتمر دبلوماسي لضمان حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ليس فقط في إطار إقليمها بل أيضاً على الصعيد العالمي.

163. وأعرب وفد الهند عن رغبته في إبداء فائق تقديره للرئيسة لبدء المناقشات مبكراً بشأن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية ولتعيين السيد يان غوس من وفد أستراليا أيضاً من أجل تيسير تلك المناقشات بخصوص مسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان النامية بما فيها بلده. وشكر أيضاً جميع الوفود على اعتماد نهج بناء في سياق تجديد الولاية لفترة سنتين إضافية بدءاً من سنة 2014. وعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة على وضع صك أو أكثر يكون ملزماً قانونياً ويمنح الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفاد بأن بلده اتخذ عدداً من الخطوات على الصعيد الوطني لوضع إطار تشريعي وإداري لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية إلا أن حمايتها عبر الحدود تظل تمثل تحدياً رئيسياً غير مواجه. وأوضح قائلاً إن عدداً كبيراً من البلدان النامية تشاطر المنظور نفسه. وقال إنه لا يمكن سد مثل تلك الثغرة في مجال وضع القواعد والمعايير إلا من خلال وضع نص دولي أو أكثر يكون ملزماً قانونياً بشأن تلك المجالات الثلاثة. ولفت النظر إلى التقدم الملحوظ الذي أحرز في اللجنة سنة 2013 في وضع نصوص الصكوك القانونية الدولية الثلاثة. ومضى يقول إن النصوص بلغت مستوى لا بأس به من النضوج وإن الأيام القليلة الماضية شهدت مداوات مستفيضة بين الدول الأعضاء بشأن تجديد ولاية اللجنة. وعبر عن تقديره لروح التكيف والمرونة التي أبدتها الدول الأعضاء. وأردف قائلاً إن تجديد الولاية سيؤدي إلى وضع الصيغة النهائية للنصوص الدولية الملزمة قانونياً في مجالات الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي خلال الثنائية المقبلة ويساعد أيضاً الجمعية العامة خلال سنة 2014 على اتخاذ قرار بشأن موعد عقد المؤتمر الدبلوماسي في الفترة 15/2014. وأوضح عن تطلعه إلى مشاركة الدول الأعضاء البناءة خلال مداوات اللجنة المعجلة والمكثفة في سنة 2014. وبالنسبة إلى مسألة الدراسات، أبدى رغبته في تدوين ما مفاده أن تلك المسألة لا تعبر عن موقفه نظراً إلى وجود عدد كبير من الدراسات عن مختلف جوانب الموضوع. واستدرك قائلاً إن هناك إدراكاً واضحاً ومشاركاً بين الدول الأعضاء أن الدراسات لن تعرقل مفاوضات اللجنة. واختتم بيانه معرباً عن تواصل التزامه بالمساهمة في عمل اللجنة وعن اعتقاده أن إبرام النصوص الدولية الملزمة قانونياً سيوفر وضعاً يفيد جميع البلدان في مجال مهم بالنسبة إلى الوبو.

164. وصرح وفد أستراليا بأن ما شجعه هو تجديد الدول الأعضاء لولاية اللجنة الحكومية الدولية لثنائية أخرى، وأحاط علماً بعبارة "بهدف وضع النص الواحد أو أكثر في صيغته النهائية خلال الثنائية". وأحاط علماً أيضاً بأن الجمعيات العامة لعام 2014 ستقيم النصوص وتنظر فيها وتبت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وأقر بتخوف بعض الدول الأعضاء من الوتيرة البطيئة التي تسير بها المفاوضات، إلا أنه قال إن المفاوضات معقدة وتنظر في قواعد جديدة لها تأثير في نظام الملكية الفكرية برمتها وفي السياسة الاجتماعية بشكل أعم. وراح يقول إن هذه القواعد تتداخل مع سائر الصكوك الدولية ومنها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وبروتوكول ناغويا والقواعد التي تنظر فيها اليونسكو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية. وأضاف أنه يدرس إمكانية إنشاء أنظمة خاصة جديدة. وأردف قائلاً إنه بالنظر إلى تعقيد المفاوضات وحجمها، سيكون من المهم للوفود، كي تمضي قدماً، أن تستمر في تحقيق فهم مشترك لمختلف الآراء، وتكون مستعدة عندما تحضر الاجتماعات لمناقشة مسائل السياسة الموضوعية الرئيسية والمشاركة بفعالية فيها. والتفت الوفد إلى وضع المفاوضات الراهنة وقال إنه لا يخفى على أحد أن من اللازم الاضطلاع بالمزيد من العمل. واستدرك قائلاً إن الأهداف لا بد أن توحد على وجه الخصوص بين مجالات المواضيع الثلاثة، ما سيضمن تركيز العمل على النتائج الرئيسية. وراح يقول إنه يستصوب البدء بإعداد بيان في شكل إعلان، كديباجة للعمل، بما يبين النوايا ويمد جسور الربط بالاتفاقات الدولية

الوجهية من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. واستطرد قائلاً إن من المهم أن يبين هذا الإعلان الالتزام تجاه أصحاب المصالح الرئيسيين في هذه المفاوضات وهم الشعوب الأصلية. وتحدث عن الموارد الوراثية وقال إن المسألة الأساسية التي تعرقل إحراز التقدم هي عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن آلية الكشف، وتتعلق الشواغل الرئيسية بالعبء المحتمل أن يتحمل عائق نظام الملكية الفكرية وقطاع الأعمال، والعواقب غير المرتقبة التي قد تبعث على عدم اليقين في نظام الملكية الفكرية، وقلة النفاذ إلى الموارد الوراثية وما يرتبط بها من معارف تقليدية، بما يعيق الابتكار وتحقيق الفوائد الاقتصادية. وأفاد بأنه تساوره الشواغل ذاتها ولن يوافق على أية نتيجة تضر بها. والتفت إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وقال إن من الواضح أن ثمة توافقاً في الآراء على الحقوق المعنوية، إلا أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بعمل هائل لتطوير مقاربة تتناول الحقوق الاقتصادية، وتحقيق في الوقت ذاته التوازن بين احتياجات المستخدمين وأصحاب المصالح، وتراعي البيئات الوطنية المختلفة، بما فيها البيئات القانونية والبيئات التي تعمل فيها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وقال إنه ليس من الممكن إيجاد حل يناسب كل المسائل؛ فمن الضروري التوصل إلى اتفاق مرن يتيح مواطن مرونة في التنفيذ على المستوى الوطني. وقال إن الموضوعين يشملان مسائل رئيسية يلزم التوصل إلى قاسم مشترك بشأنها وهي: التعاريف والمنتفعون ونطاق الحماية والاستثناءات والتقييدات. وأردف قائلاً إن ثمة موضعين رئيسيين يلزم تناولهما وهما الأثر في المعلومات المتاحة للجمهور أو الملك العام والمعلومات المنشورة. وأخيراً ذكر الوفد بعض الكلمات الرئيسية التي من شأنها أن تبين السمات التي ستكتسبها المفاوضات في المستقبل، إذا تكللت بالنجاح، وهي: "التوازن" و"المرونة" و"الموضوع" و"التفاهم"، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصالح الرئيسيين والشعوب الأصلية والمستخدمين، وربما الأهم من كل ذلك "الثقة والإرادة السياسية".

165. وتكلم وفد الاتحاد الأوروبي نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وأقر بأهمية عمل اللجنة الحكومية الدولية. ورحب بالخطوات التي اتخذتها اللجنة في سبيل الانتهاء من الولاية التي اعتمدها الجمعية العامة في 2012. وتوجه بكلمات العرفان والامتنان للميسرين بفضل جهودهم، تراجع عدد الخيارات والأهداف وإن بقيت بعض الأمور عالقة وهي عظيمة الأهمية ويتعين إيجاد حل لها في النص كما يتعين لم شمل الآراء المختلفة والمواقف المتباينة. ويبرهن الوفد أنه على الرغم من مناقشات شاملة دامت ثلاثة أيام ومفاوضات دارت أثناء الدورة الخامسة والعشرين، فقد عجزت اللجنة عن الخروج بأية توصية للجمعية العامة بشأن عملها في المستقبل وبالتالي يبقى الكثير من العمل على اللجنة أن تنجزه. وتوجه الوفد بالشكر للسيد غوس من أستراليا على قيادة المشاورات غير الرسمية على قيادة فعالة بغية صياغة شروط الولاية وبرنامج العمل للعام المقبل. وعبر الوفد صراحةً عن تفضيله وضع برنامج عمل أخف في فترة ولاية تقتصر على سنتين فقط إلا أنه وافق على الاتفاق الذي تم التوصل إليه توكياً منه لحل وسط. وأكد الوفد مجدداً على موقفه وقال إن أي صك دولي ينبغي أن يكون غير ملزم قانوناً ومرن وواضح بما فيه الكفاية. وفي هذا الصدد ذكر الدول الأعضاء بأنه لم يتم البت في طبيعة الصك المزمع اعتماده في المستقبل. وقال إنه ما أن تتوصل اللجنة الحكومية الدولية إلى نص متين وواضح ومكتمل الأركان، فستتمكن من البت في طبيعة الصك المنتظرة. وعبر الوفد عن التزامه المستمر حيال المساهمة البناءة في عمل اللجنة الحكومية الدولية للتوصل إلى الأهداف المنصوص عليها في الولاية مضيفاً أنه راغب ومستعد استعداداً لم ينقطع بالتعاون مع كافة الوفود بغية التوصل إلى نتائج ملموسة. وعليه، يتطلع الوفد إلى وضع برنامج عمل منطقي وعملي للعامين المقبلين، مع الأخذ بعين الاعتبار التبعات المالية وكلفة الاجتماعات الإضافية وهدف إدارة الاجتماعات على نحو فعال والتقدم في هذا الشأن.

166. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية مشدداً على الأهمية البالغة التي يوليها لعمل اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن القارة الأفريقية تزخر بتنوع بيولوجي غني وبرصيد ثري من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومضى يقول إن اختتام أعمال اللجنة الحكومية الدولية سيزيد من فرص التنمية لسكان أفريقيا. وأوضح أن الولاية الحالية للجنة كانت تقضي بالإسراع في المفاوضات القائمة على النصوص بهدف إبرام صك قانوني دولي واحد أو أكثر لتوفير حماية فعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. واستطرد موضحاً أن اللجنة تمكنت في الاجتماعات الثلاثة المنظمة في إطار ولايتها الحالية من إحراز تقدم في النصوص المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد

الوراثية. وقد حُددت بوضوح في النصوص، كما هي معروضة على الجمعية العامة، القضايا الرئيسية موضع الخلاف. وتتعلق تلك القضايا بأربع مواد، وهي موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات. وقد حان الوقت لتبني نهج شمولي وسياسي لحل تلك القضايا. واستطرد الوفد معرباً عن ثقته من أنه إذا أبدت الدول الأعضاء النية الحسنة والالتزام القوي والمشاركة الفعالة، فسيتمكن بسهولة التوصل إلى اتفاق بشأن تلك القضايا. وفيما يتعلق بالعمل المقبل، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن خريطة الطريق التي من شأنها أن تمكن اللجنة من الوصول إلى هدفها ينبغي أن تحدد في المقام الأول جدولاً زمنياً واضحاً لإعداد النص أو النصوص لتكون جاهزة للمؤتمر الدبلوماسي، وأن تحدد في المقام الثاني عدد دورات اللجنة اللازمة لكي تكون على أتم الاستعداد للمؤتمر الدبلوماسي. وشدد على أنه يرى أن هيكل العمل المقبل بهذه الطريقة سيخدم بشكل أفضل أهداف المفاوضات. وأفاد أن الجمعية العامة ينبغي لها أن ترسل رسالة قوية إلى المجتمع الدولي فيما يخص التزام الدول الأعضاء إتمام عمل اللجنة الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي للجمعية العامة أن تجدد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لتتكف عملها بحسن نية بغية استكمال نص صك قانوني دولي واحد أو أكثر في عام 2014 بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي في الثنائية المقبلة. ولتحقيق ذلك الهدف لا بد أن تعد اللجنة مزيداً من الدورات. وينبغي للدول الأعضاء أن تقر بالحاجة إلى جلسات موضوعية وجلسات شاملة للتوصل إلى منظور شامل عن عمل اللجنة. واسترسل الوفد موضحاً أن المجموعة الأفريقية تظل ملتزمة بالمشاركة الكاملة في المناقشات وهي على استعداد للنظر في كل ما تقدمه الرئيسة من اقتراحات تخدم هدف المجموعة الأفريقية المتمثل في إبرام معاهدة واحدة أو أكثر تكون ملزمة قانونياً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من التملك غير المشروع وسوء الاستخدام.

167. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق معترفاً بأهمية عمل اللجنة الحكومية الدولية. ورحب بنتيجة العمل الذي انبثق عن الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة في 2012. وأعرب عن رضاه عن التقدم الكبير للعمل المرتبط بمشروع المواد الخاصة بحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وأيد الوفد إعداد صك أو صكوك لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي ستلبي المقتضيات الأساسية لليقين القانوني والوضوح والمرونة. وشدد على أن طبيعة الصك أو الصكوك ما زال ينبغي تحديدها كما أوضحت ذلك المجموعة في عدة مناسبات. ووجه الوفد الشكر الجزيل إلى السيد غروس لأنه يسر المشاورات غير الرسمية التي ساعدت الوفود على التوصل إلى اتفاق حول الولاية الجديدة. وأفاد بأن المجموعة مستعدة بروح توافقية أن تتبنى مشروع الولاية كما اتفق عليه خلال تلك المشاورات. وقال إن المجموعة ما زالت ملتزمة بالمساهمة أكثر في المفاوضات داخل اللجنة الدولية الحكومية للوفاء بولايتها.

168. وهنأ وفد السلفادور جميع المجموعات الإقليمية والمجموعات غير الرسمية المنشأة من أجل وضع مشروع قرار يتعلق بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية والذي ستعتمده الجمعية العامة. ووجه شكره الجزيل إلى السيد غروس من أستراليا الذي كان ميسراً خلال المشاورات. وقال الوفد إنه مسرور بتجديد ولاية اللجنة المذكورة. وستشمل الولاية الجديدة روزنامة للاجتماعات المواضيعية واجتماعاً رفيع المستوى، كما طلب، بغية إصدار دعوة إلى مؤتمر دبلوماسي في وقته. وقال إنه يؤيد تماماً بيان وفد ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء وأن التوجيهات السياسية التي يقدمها السفراء والمسؤولون الكبار إلى اللجنة المذكورة ستكون عوناً كبيراً في مسار اللجنة. وأعرب عن أمله الكبير في أن توفر الأموال الكافية لضمان مشاركة تامة ونشطة للخبراء من بلده في اجتماعات اللجنة وفي جميع اللجان المعنية الأخرى.

169. وقال وفد تايلند إنه يولي أهمية كبرى لاستكمال صك قانوني دولي (أو صكوك قانونية دولية) في الوقت المناسب بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كوسيلة لزيادة قيمة تلك العناصر والحيلولة دون إساءة استخدامها وتملكها بطرق غير مشروعة والتوصل إلى تقاسم المنافع بطريقة عادلة ومنصفة بالنسبة لأصحاب الحقوق والمستخدمين على حد سواء. وأعرب عن سروره لتجديد ولاية اللجنة وبرنامج عملها في عام 2014. وشكر كل الدول الأعضاء على مشاركتهم البناءة في المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن الولاية الجديدة، والسيد غوس على ما أظهره

من مهارات ممتازة في تيسير تلك المشاورات. وقال إنه من المهم، للمضي قدماً، ضمان الاستفادة على أحسن وجه من الاجتماعات الثلاث المزمع أن تعقدها اللجنة في عام 2014. وشدد على ضرورة تسريع المفاوضات المستندة إلى النصوص من أجل التمكن من الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وأنه يُفضّل أن يكون ذلك المؤتمر خلال عام 2015. وأعرب عن تطلّعه الكبير إلى زيادة مشاركة الممثلين الدائمين وكبار المسؤولين في المسار وعن توقّعه بأن تؤدي اجتماعاتهم دوراً كبيراً في توفير إرشادات سياسية واضحة واتخاذ القرارات اللازمة لتسريع مفاوضات الخبراء المستندة إلى النصوص. وأكد على ضرورة أن لا يُغلق النص الخاص بالموارد الوراثية فور اختتام الدورة السادسة والعشرين للجنة، وأن لا يُغلق النصاب المتعلقان بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بعد اختتام الدورة السابعة والعشرين للجنة، بل يجب أن تظلّ تلك النصوص مفتوحة للتداول والمراجعة في الاجتماع الشامل الذي سيُعقد في الدورة الثامنة والعشرين للجنة. وشجّع الدول الأعضاء على أن تنتظم وتشارك في مزيد من الاجتماعات غير الرسمية في فترة ما بين دورات اللجنة. وذكر بأن بلده استضاف حلقة بانكوك في يوليو 2013. وأعرب عن تقديره للهند وجنوب أفريقيا واندونيسيا على تنظيمها اجتماعات مماثلة. ورأى أن تلك الاجتماعات المعقودة في فترة ما بين الدورات تعود بفوائد لأهمها تزيد من فهم الدول الأعضاء للتفاصيل الدقيقة وللطبيعة المعقدة والآثار العملية للصك الجديد أو الصكوك الجديدة، وتعزّز مشاعر الائتمان والثقة بين المفاوضين من خلال المساعدة على التقريب بينهم. وشدد الوفد على ضرورة العمل، لتسوية الكثير من المسائل العالقة، على ضمان روح بناء وعزم على إيجاد الحلول والتزام سياسي. وقال إن الغرض النهائي للجنة ينبغي أن يكون بلوغ توافق بشأن نص أو نصوص يقبلها الجميع. وأبدى التزامه بمواصلة المشاركة بطريقة نشطة وبناءة في اللجنة. كما اعترف بالإسهام القيم لأصحاب المصالح المعنيين، لا سيما الجماعات الأصلية، في عمل اللجنة، ودعا إلى توفير الأموال الكافية لضمان استمرارهم في المشاركة. وأبدى مجدداً تقديره لسعادة السفير واين ماكوك، رئيس اللجنة الحكومية الدولية، ولأمانة الويبو، وخصوصاً السيد فيند فيندلاند، على دعمهم الذي لا يُقدّر بثمن في حلقة بانكوك الذي عُقد في يوليو 2013. وفي الختام توجه الوفد بالشكر أيضاً إلى المشاركين في الحلقة على مشاركتهم النشطة والبناءة.

170. وشكر وفد الصين الأمانة وجميع الوفود على عملها الفعال. ورأى أن اللجنة الحكومية الدولية قد اضطلعت بعمل مهم للغاية. وأعرب عن أمله في عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن. ورغم أن الولاية الجديدة لم تعكس جميع الشواغل المطروحة بالنسبة للعمل المقبل، رغب الوفد في التعبير عن مرونته بغية تسريع وتيرة عمل اللجنة الحكومية الدولية.

171. وأيد وفد كولومبيا البيان الذي أدلى به وفد ترينيداد وتوباغو نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. واعترف بما أنجزه السفير ماكوك من عمل وبتفانيه في أدائه. وسلط الضوء على المساهمة القيّمة لكل من السيد غوس والأمانة. وأشار إلى أن اللجنة الحكومية الدولية قد وصلت مرحلة يلزم أن تبلغ فيها المناقشات التقنية مستوى القرارات السياسية، قصد السماح بوضوح باختتام المفاوضات خلال الثنائية المقبلة. ولن تقلّ النتيجة المتوقعة عن نصوص ملزمة قانونياً، بما يكفل حماية الملكية الفكرية والموارد الوراثية، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأقر الوفد بأن المناقشات بشأن كل مجال مواضيعي تبلغ مستويات متباينة من النضج. ولذا، فمن المهم الاتفاق على خطة عمل من شأنها تمكين اللجنة الحكومية الدولية من الاستمرار واختتام عملية المفاوضات بالنسبة لكل مجال مواضيعي. ودعا جميع الأعضاء، في إطار نفس الجو الذي مكّن من اعتماد معاهدتي بيجين ومراكش، إلى إضفاء زخم جديد بغية اختتام المفاوضات في أجل قصير.

172. وشكر وفد اليابان كلاً من رئيس اللجنة الحكومية الدولية، السفير ماكوك، والأمانة على تفانيهما في العمل. كما شكر جميع الجهات الميسرة والدول الأعضاء على تفانيها العظيم. وأعرب عن تقديره الكبير لكون الولاية المقترحة ناتجة عن المشاورات غير الرسمية التي أُجريت خلال الأسبوع الماضي. وشكر الوفد بالأخص السيد غوس على ما بذله من جهد ودّوب. وأعرب عن وعيه الكامل بأهمية الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ولذلك شارك في المناقشات بشأن الولاية الحالية توحيداً للصفوف مع دول أخرى من الدول الأعضاء. وذكر أن اللجنة الحكومية الدولية قد شهدت تقدماً ملموساً على مدى العامين المنصرمين؛ وأضاف أنه مع ذلك، لا يزال ثمة المزيد من العمل الذي يتعين إنجازه لتجاوز التباين في الآراء. ولهذا الغرض، من الضروري، مع التحلي بالصبر والمرونة، صب الجهود على

معالجة القضايا العالقة المطروحة أمام اللجنة. ولم تشك اليابان في أن الدراسات القائمة على الوقائع ستمكّن اللجنة الحكومية الدولية من التعمق أكثر في الموضوع. وقال الوفد إن التحليل القائم على أمثلة ملموسة عن المواضيع المستلزمة للحماية وغير المستلزمة لها قد يفضي إلى الحد المحتمل لنطاق الحماية، مُكملاً وميسراً بذلك الممارسة النصية. وقد يمنح هذا النوع من التحليل فكرة عن الطبيعة القانونية للملائمة للنتيجة المحتملة. ورحبت بتجديد الولاية، نظراً لأنها فتحت الباب لمزيد من التفصيل بشأن المسائل ومعالجة الشواغل المطروحة. ومراعاةً لهذه الولاية، أعربت عن رغبتها في المشاركة باستمرار بكل إخلاص وإيجابية في الدورات المقبلة.

173. وشدد وفد السويد على أهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وشكر السفير مأكوك على عمله البارِع خلال السنتين الماضيتين وجميع الدول الأعضاء على مرونتها والسيد غوس على جهوده الجبارة التي أدت إلى تجديد الولاية المقترح. وكرر فهمه أن أي صك دولي أو أكثر يوضع في اللجنة يجب أن يكون غير ملزم ومرناً وعلى قدر كافٍ من الوضوح. وقال إن أي نتيجة للمفاوضات يجب أن تراعي الحاجة إلى ضمان الحقوق التي اكتسبها الغير واليقين القانوني وملك عام غزير وميسر بكون كل ذلك لصالح حفز الإبداع والابتكار الأساسي. وذكر أن اللجنة أحرزت بعض التقدم في تلك المسارات خلال السنة الماضية واستدرك قائلاً إنه لا تزال هناك أوجه اختلاف أساسية في الآراء بشأن مضمون حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية والمعارف التقليدية أو صونها. وأضاف قائلاً إن أوجه الاختلاف المذكورة تدل بوضوح على أنه لا يمكن تعجيل عمل اللجنة وإنه من الضروري مراعاة أوجه الاختلاف في الآراء والرد عليها بحجج منطقية تتسم بالنضج والحذر. وأنهى كلمته معرباً عن تواصل التزام بلده بالمشاركة المثمرة وعن تطلعه إلى عمل اللجنة المقبل في ظل الولاية الجديدة المقترحة.

174. وهنأ وفد بيرو أعضاء الجمعية العامة على القرار الذي ينبغي اعتماده ويجسد التزام الدول الأعضاء بإنهاء المفاوضات بتدعيم ولاية اللجنة الحكومية الدولية التي تشمل جزءاً رفيع المستوى اقترحتّه مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأيد البيان الذي أدلى به وفد ترينيداد وتوباغو باسم المجموعة المذكورة. وأعرب عن تقديره للسفير مأكوك والميسر السيد غوس اللذين ساعدا الدول الأعضاء على التوصل إلى ولاية لاستكمال المفاوضات بشأن النصوص والسماح للجمعية العامة باتخاذ قرار بخصوص عقد مؤتمر دبلوماسي. ورأى أن ذلك هو المسار الصحيح وأعرب عن ثقته بأن ذلك الهدف سينتجق بفضل الالتزام السياسي لجميع الأعضاء. وفيما يخص الدراسات والأمثلة، أشار إلى المواقف الواضحة المبيّنة في المشاورات غير الرسمية. وقال إن هناك عناصر قد تكون إيضاحية إلا أنه لا ينبغي أن تحول الانتباه. ومضى يقول إن بلده يعلق أهمية كبيرة على وضع نصوص تكون ملزمة قانونياً وتمنح حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لأن الوضع الراهن يضر بمصالح الشعوب الأصلية في بلده وفي أماكن أخرى في العالم.

175. وتوجه وفد سويسرا بالشكر إلى الرئيس، سعادة السفير واين مأكوك، على التزامه الراضخ تجاه اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن تأييده لأعمال اللجنة ووافق على ما أحرز من تطورات وتقدم خلال العامين الماضيين. وراح يقول إن اللجنة استطاعت إحراز تقدم موضوعي بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، ما يمكن أن يعزى إلى الحوار البناء والعمل بين الوفود. ومع ذلك قال إن مهمة اللجنة لم تنته بعد ولا يزال يتعين عليها تناول وتوضيح مواضيع مهمة، ويلزمها أن تكثف عملها في المستقبل القريب كما فعلت في عامي 2012 و2013. ورحب الوفد بالتوافق الذي تم التوصل إليه بشأن تجديد ولاية اللجنة وخطة عملها للشائبة المقبلة. وأعرب عن تأييده الكامل لتجديد الولاية تماشياً مع هذا التوافق، وأعرب عن رغبته في التوجه بالشكر إلى السيد غوس وهنأه على الطريقة التي ساعد بها على الخروج بنتائج إيجابية من المشاورات. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في شكر حكومة إندونيسيا على تنظيم اجتماع غير رسمي لتحضير العمل خلال الجمعيات. وأفاد بأن مشاركته في الاجتماع كانت غاية في الفاعلية، ما ساعد على تعميق تفاهم المشاركين على العمل الذي لا يزال يتعين الاضطلاع به داخل اللجنة للخروج بنتائج تنفيذ جميع الدول الأعضاء في الويبو في المستقبل القريب. وراح يقول إن من المهم في الواقع بالنسبة له أن الموضوع كان وسيظل في صميم هذا المسار. وصرح الوفد بأنه شارك في

المشاورات بالاستناد إلى هذا المبدأ، وبأنه سيستمر في المشاركة في أعمال اللجنة المتواصلة. وأضاف أن هذا هو المبدأ الذي يلزم ألا يغيب عن الأذهان خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة عندما ستقيم التقدم المحرز بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتقدم توصياتها بشأن العمل المقبل إلى الجمعية العامة لعام 2014. وأردف قائلاً إن من بين الإمكانيات التي ستتاح في ذلك الوقت، إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي كما قالت سائر الوفود. ومضى يقول إن من المهم بالنسبة له أن يستمر مسار العمل في احترام مبدئي الشمول والشفافية سواء في اللجنة أم في المشاورات أم في دورات العمل غير الرسمية، وعلى غرار ذلك من المهم أن تحترم اللجنة في عملها مبدأ التعددية، الذي يقع في صميم عمل المنظمة، وأن تظل اللجنة منفتحة للتفاوض واتخاذ القرارات، وسيلازم من الجميع الالتزام في المستقبل القريب بالمضي قدماً، وصرح بأنه مستعد لذلك. وأضاف أن هذا الالتزام ينطوي بالطبع على استئثار الوقت وعلى استثمار أيضاً من الجميع على وجه الخصوص بتقريب المواقف، إن كان يريد الجميع تحقيق نتائج في المستقبل القريب. ومضى يقول إن من الضروري أن يتجلى هذا الالتزام بين الوفود، إلى حد بعيد، فيما بين الدورات. وأردف قائلاً إن النصوص الواردة في الوثيقة WO/GA/43/14 ستتيح للجنة التركيز على عملها بهذه الطريقة دون أن تنسى العناصر المفيدة الواردة في سائر الوثائق والاقترحات المقدمة في سياق أعمالها المنجزة في الماضي. وصرح الوفد بأنه يولي أهمية كبرى لمشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في جميع الاجتماعات التي يجري تناول حقوقهم ومصالحهم فيها. واستدرك قائلاً إن مشاركتهم في أعمال اللجنة المقبلة ستكون حاسمة لإيجاد حلول مناسبة وعملية لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. والتفت الوفد إلى اجتماعات اللجنة المقبلة، وقال إن من المهم ملاحظة أن صندوق التبرعات لم يعد فيه ما يكفي من الموارد لضمان مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية، وعليه فإنه يدعو جميع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة المحتملة إلى المساهمة في الصندوق، كما فعل هو مرتين من قبل، لضمان مشاركة المراقبين من الشعوب الأصلية بفعالية في اجتماعات اللجنة المقبلة.

176. وشكر وفد كندا السيد غوس من أستراليا على جهوده كعيسر، كما شكر الدول الأعضاء التي شاركت في المشاورات. وتوجه الوفد بالشكر إلى سعادة السفير ماكوك والأمانة على عملهما والتزامهما. وعبر عن سروره برؤية الدول الأعضاء وقد تمكنت من التوصل إلى حل يرضي الجميع بشأن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأقر بأهمية عمل اللجنة مؤكداً على التزامه حيال هذا العمل. وقال الوفد إنه متفهم تماماً مدى تعقيد القضايا العالقة في النصوص الثلاثة باعتباره مشارك نشيط في أعمال اللجنة. وشاطر الوفد الشواغل المتعلقة بمحتوى النصوص المذكورة والتي عبرت عنها أستراليا وآخرون وقال إنه يتطلع إلى نتيجة واضحة وعملية ومرنة أو أقله نتائج مطمئنة على الصعيد القانوني. وعبر الوفد في النهاية عن رغبته في العمل مع الدول الأعضاء الأخرى عملاً نشيطاً وبناءً بموجب الولاية المحددة.

177. وأيد وفد غواتيمالا بيان وفد ترينيداد وتوباغو نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهنأ الميسرين والمشاركين على المشاورات غير الرسمية. كما عبر عن امتنانه لصدور وثيقة ختامية أدت إلى تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية مما سيساعد اللجنة في الانتهاء من مفاوضات بشأن نص ملزم قانوناً يتعامل وقضايا الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وبالتالي عقد مؤتمر دبلوماسي في الوقت المناسب. وقال الوفد إن هذه الموضوعات تكسب أهمية كبيرة لغواتيمالا وهنأ الوفد الميسرين مجدداً ورئيس اللجنة والأمانة على المنهجية المقترحة فقد أدى كل ذلك إلى إحراز تقدم كبير خلال دورات اللجنة.

178. وأيد وفد ألمانيا بيان الاتحاد الأوروبي نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. ولاحظ الوفد الشواغل التي تثيرها الدول الأعضاء بشأن الاستمرار في العمل داخل اللجنة الحكومية الدولية. وهنأ، أيد الوفد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية واستمرار عمل هذه اللجنة في مفاوضات قائمة على نص. كما شكر الميسر، السيد غوس، على عمله الشاق والتزامه الذي أدى إلى التوصل لحل وسط. ومضى يقول إن تجديد ولاية اللجنة والانتداب على مشروع النصوص القائمة كان أمراً ضرورياً لمواصلة العمل في هذا المجال إذ لا يزال بعيداً كل البعد عن الاكتمال ومن الممكن التوصل إلى توافق في الآراء للخروج بصك قانوني خاص ملزم قانوناً يأخذ بعين الاعتبار أصحاب الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي دون الإضرار بسير النظام الدولي للملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، دعا الوفد الدول الأعضاء في الويبو إلى

الالتزام والمشاركة بفاعلية في الدورات المقبلة والتعاون مع اللجنة الحكومية الدولية تعاوناً شفافاً وبناءً والاستفادة من نتائج ما قام به الميسرون.

179. وأيد وفد جامايكا بيان وفد ترينيداد وتوباغو الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر بدوره السيد يان غوس على ما بذله من مجهوده الدؤوبة لتحقيق توافق آراء بشأن الولاية. وأعرب الوفد عن تأييده التام لإسهام ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، السفير واين ماكوك بصفة رئيس اللجنة، على اعتبار أن الدول الأعضاء ستواصل العمل بطريقة بناءة ووفقاً لولاية اللجنة الحكومية الدولية. واسترسل يقول إن اللجنة حققت تقدماً كبيراً مما مكّنها من استكمال نص صك قانوني دولي أو أكثر يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتوقع الوفد اتخاذ قرار في الوقت المناسب لعقد مؤتمر دبلوماسي.

180. وأشادت الرئيسة بحضور السفير ماكوك وأعربت له عن تقديرها لما قام به كرئيس للجنة الحكومية الدولية.

181. وشكر وفد مصر اللجنة ورئيسها والميسرين الذين ساعدوا الجمعية العامة لمدة أحد عشر عاماً. وقال إن الدول الأعضاء كرست الموارد القانونية والبشرية والمالية لهذا العمل. ومضى يقول إن الوقت قد حان لا محالة للتوصل إلى حل معقول لكي تتمكن الدول الأعضاء من وضع صك ملزم قانوناً لتكون قادرة على حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشكر الوفد جميع المشاركين على التوصل إلى اتفاق على تجديد الولاية. وعلاوة على ذلك، كان من الضروري بذل كل الجهود الممكنة حتى تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق الآراء. والوفود بحاجة إلى بذل تلك الجهود لتم المفاوضات العام المقبل على أعلى مستوى حكومي ممكن بمشاركة جميع الدول الأعضاء. واسترسل الوفد موضحاً أن كل دولة عضو لها الحق في تقديم أي اقتراحات. وأضاف أن الدول الأعضاء اتفقت على عدم استخدام أي دراسات كعائق لإجراء مزيد من المفاوضات. وفي الأخير، شكر الوفد السفير ماكوك وأمانة الويبو على الجهود المهنية الكبيرة المبذولة العام الماضي أثناء عمل اللجنة الحكومية الدولية.

182. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أمانة الويبو والسفير ماكوك للجهود المبذولة من أجل تسهيل عمل اللجنة الحكومية الدولية. وشكر أيضاً السيد غوس على مجهوده أثناء الجمعية العامة. وذكر الوفد بمشاركته النشطة في عمل اللجنة منذ إنشائها. وقال إنه تقاسم الخبرات الوطنية وتبادل وجهات النظر حول الأهداف والمبادئ وشارك في المناقشات بشأن النصوص وأعرب عن أمله في أن تستمر هذه العملية مع جميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، لاحظ الوفد أن الأهداف المتعارضة والمواقف المتباينة ظلت مطروحة بين الدول الأعضاء. وقد اتضح ذلك في النصوص الواردة بكثرة بين قوسين معقوفين. ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها اللجنة الحكومية الدولية، كان من الواضح تماماً أن الدول الأعضاء كانت بعيدة عن التوصل إلى اتفاق بشأن الأحكام الأساسية في النصوص. واستطرد الوفد مشيراً إلى أن الدول الأعضاء ستحتاج أيضاً إلى النظر في القضايا الصعبة الأخرى في النصوص مثل إدارة المصالح والاستثناءات والتقييدات وممارسة المصالح والتدابير الانتقالية والانساق مع الإطار القانوني العام. وفي ضوء هذه الاختلافات، بما في ذلك الاختلافات بشأن الأهداف الأساسية، يرى الوفد أن موضوع اللجنة الحكومية الدولية ليس جاهزاً لعقد مؤتمر دبلوماسي مضيفاً أن ذلك من شأنه أن يؤثر على نتائج المفاوضات. واختتم الوفد كلمته معرباً عن استعداده لإيجاد أرضية مشتركة، وفقاً لولاية اللجنة الجديدة، بشأن الأهداف والمبادئ التي من شأنها أن تمكن اللجنة من صياغة نصوص لتوفير حماية فعالة ومتوازنة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وفهم العلاقة بين النصوص وغيرها من الصكوك الدولية الأخرى.

183. وأيد وفد جنوب أفريقيا بيان وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وشكر السيد غوس والسفير ماكوك على ما أبدياه من التزام وتفان في العمل بشأن التوصل إلى اتفاق حول تجديد الولاية. وشكر الوفد أيضاً الأمانة والدول الأعضاء التي شاركت في المفاوضات. وقال إن جنوب أفريقيا تكن تقديراً كبيراً للويبو بوصفها محور رئيسي في منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا الملكية الفكرية. وفي السنوات الأخيرة أثبتت الملكية الفكرية أنها ذات شعبية ولكنها ما زالت موضوعاً متزايد التعقيد.

وقال إن جنوب أفريقيا تولي أهمية كبيرة لأنظمة المعارف الأصلية. ومنذ أن اعتمد المكتب سياسة أنظمة المعارف الأصلية في 2004، استثمرت حكومة جنوب أفريقيا مبالغ طائلة من الأموال في إعداد صكوك لتوفير الحماية الملائمة لأنظمة المعارف الأصلية واستغلالها. وبعض التدابير المتخذة شملت تعديل جميع قوانين الملكية الفكرية لكي تدرج أحكاما لحماية أنظمة المعارف الأصلية. ومن الإنجازات الأخيرة أيضا إطلاق اتحاد التنقيب البيولوجي للبحوث والتطوير والابتكار فيما يتعلق بأنظمة المعارف الأصلية ونظام التسجيل الوطني، ونظام متطور لإدارة البيانات. ومعظم وزارات الحكومة قد أنشأت إدارات لاستغلال أنظمة المعارف الأصلية بغية تحسين مستوى معيشة سكان جنوب أفريقيا. وأهم من ذلك هو أن الخطة التنموية الوطنية اعتبرت أنظمة المعارف الأصلية واحدة من الموارد الاستراتيجية للتنمية والحداثة. وتعتبر جنوب أفريقيا صراحة هذه الأنظمة من مصالحها الأولية الاستراتيجية التي يتابعها البلد في الويبو. ولكنها تشعر بقلق بالغ لأنه بعد ثلاثة عشر عاما من المداولات في اللجنة الحكومية الدولية، ما زال لم يظهر في الأفق أي اتفاق وهذا يؤثر سلبا على مبادرات الويبو التقنية. وقال إن الإخفاق في تحقيق هدف وضع صك أو أكثر ليس بسبب عدم إحرار تقدم في المسائل الجوهرية، بل هو ناجم بالأحرى عن عدم وجود الإرادة السياسية للاعتراف بسوء الاستخدام والامتلاك وتوفير سبل الانتصاف القانونية لكل فعل من هذه الأفعال. وقال إن جنوب أفريقيا أدى دورا هامة ونشاط وإيجابية منذ إنشاء اللجنة الحكومية الدولية، بما في ذلك من خلال المساهمات في صندوق التبرعات. وقال إن جنوب أفريقيا كانت من خلال المجموعة الأفريقية ميسرا نشطا للاجتماعات مع المجموعات الإقليمية الأخرى في متابعة الحلول للتغلب على المسائل التصورية الصعبة. وقد شاركت أيضا في الاجتماعات التحضيرية واستضافت اجتماعا في بريتوريا في أبريل 2013 كان يرمي إلى تحقيق توافق في الآراء حول أربع مسائل حساسة واردة في قرار الجمعية العامة لعام 2012. وكانت جنوب أفريقيا جهة اتصال للمجموعة الأفريقية في المفاوضات في إطار التوصل إلى اتفاق حول تحديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. ومن المهم تجديد تأكيد أهمية التوصل إلى اتفاق حول صك دولي أو أكثر من أجل حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار الوفد إلى أن هذا سيكون منعطفًا تاريخيًا لأنها ستكون أول مرة يؤدي فيها نظام الملكية الفكرية إلى التقدم العمل التنموي لأفريقيا وغيرها من البلدان النامية. وإجمالًا، لا يمكن إلا أن تستفيد جميع الدول الأعضاء لأنه سيعزز الثقة في نظام الملكية الفكرية. وقال إن الإخفاق في التوصل إلى اتفاق حول صك أو أكثر لتوفير حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي سيكون مرادفا لإنكار البلدان النامية حقوقها الجوهرية الأساسية وتنفيذ مبادئ العدالة فيما يتعلق بالامتلاك غير المشروع وسوء الاستخدام. وهذا سينكر أيضا عليهم سبل الانتصاف القانونية لمثل هذه الأفعال. وأمل الوفد أن تتحلى الأطراف المتفاوضة بالثقة والنية الحسنة والعمل نحو هدف مشترك هو تأكيد المبادئ الأساسية للعدالة، مثل الوقاية من الامتلاك غير المشروع وسوء الاستخدام بغية التوصل إلى اتفاق حول الهدف الكامن في صك قانوني دولي أو أكثر. ولا يمكن التوصل إلى اليقين بتحقيق نتيجة الكل رابح لمنفعة جميع المواطنين. وهذا سيضمن وجود رابحين فقط ولا خاسر. وتتضمن النصوص إلى الجمعية العامة حتى الآن نصوصا ناضجة تشكل اقتراحات أساسية للمفاوضات في الدورات الخاصة ومن ثم في المؤتمر الدبلوماسي. وفي ظل التوافق السائد بين معظم الدول الأعضاء والجماعات الأصلية، رأى الوفد أن إنهاء هذا المسار أصبح الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وناشد جميع الأطراف في المسار أن تجدد التزامها بنية حسنة وثقة متبادلة وأعرب عن التزامه بعمل اللجنة الحكومية الدولية في العام المقبل.

184. وأعرب وفد إندونيسيا عن تقديره للرئيسة على مبادرتها بالإذن بإجراء مشاورات غير رسمية بشأن اللجنة. وتوجه بالشكر أيضا إلى رئيس اللجنة، سعادة السفير واين ماكوك، وإلى السيد غوس والأمانة على تيسير أعمال اللجنة. وأشار إلى أن تقدما قد أحرز في أعمال اللجنة، كما عبر عن سعادته بنتائج اجتماع بالي التشاوري الذي عقد من 2 إلى 4 سبتمبر 2013. وأشار إلى أن نتائج اجتماع بالي انعكست، بشكل أو بآخر، في التوافق الذي تم التوصل إليه في التوصية المقدمة إلى الجمعية العامة للويبو. وأعرب عن تقديره للوفود على مرونتها في ما يتعلق بصياغة التوصية، وشدد على ضرورة إبرام صك ملزم قانونيا لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وراح يقول إن من اللازم الكثير من الجهود لتنفيذ خطة العمل على النحو الوارد في التوصية. وشدد أيضا على أن اللجنة يلزمها أن تضع المفاوضات القائمة على النصوص في صيغتها النهائية لتمكين الجمعية العامة للويبو المقبلة من اتخاذ قرار بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. والتفت إلى مسألة

الدراسات، وشدد مجددا على أن هذه الدراسات لا ينتظر منها أن تؤخر التقدم بأي شكل من الأشكال أو تضع أية شروط مسبقة للمفاوضات القائمة على النصوص.

185. وأعرب وفد السنغال عن تأييد للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وتقدم بالشكر إلى أمانة الويبو على ما قدمته من مساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة. وراح يقول إن اللجنة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسنغال نظرا لما تتمتع به السنغال من ثروة ضخمة من الموارد الوراثية ومن التنوع الثقافي. وأشار الوفد إلى أن الأهداف الإنمائية للسنغال على الصعيد الوطني تعتبر الموارد الوراثية تراثا مهما تود السنغال أن تستفيد مجتمعاتها به. وقال إنه يرى أن اللجنة أحرزت تقدما هائلا في المفاوضات على مشاريع النصوص الثلاثة خلال السنة الماضية بهدف اعتماد صك قانوني واحد أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن أسفه لأن الجمعيات لم تتمكن من اتخاذ قرار خلال اجتماعها الحادي والخمسين بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. ومع ذلك أعرب عن اقتناعه بأن العمل الذي تضطلع به جميع الدول الأعضاء، بما فيه العمل الذي أسفر عن إعداد نص بشأن عمل اللجنة في المستقبل، حاسم لإيجاد حل والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي قبل ديسمبر 2015. وأبدى تأييده لمشروع خطة العمل وأشار إلى أن تطوير هذه التوصية أمر حاسم للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وأعرب عن رأيه قائلًا إن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا يمكن تحقيقها من دون صك ملزم قانونيا.

186. وأيد وفد زامبيا بيان وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أنه كان يشارك في اللجنة الحكومية الدولية. ورغم العمل الكثير المنجز، ما زال ينبغي إجراء بعض التنقيح. وفي هذا الصدد، رحب بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن أمله في أن تسوى القضايا الخلافية وأن تتحقق نتائج ملموسة على المفاوضات القائمة على النص بحلول نهاية عام 2014، والتي من شأنها أن تمكن من عقد مؤتمر دبلوماسي في الثنائية. وأشار الوفد إلى أن زامبيا لها معارف أصلية غنية وأشار إلى أن معظم هذه المعارف محمية. وأشار إلى أنه رغم أن زامبيا أصدرت قانونا لحماية كل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ما زالت كل دولة من الدول الأعضاء على حدة تواجه صعوبات في جهودها لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولا بد من جهود متضافرة من جانب جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذه التطلعات الوطنية بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولهذا السبب، أشار وفد زامبيا إلى أنه يتطلع إلى نتيجة منطقية لمفاوضات اللجنة الحكومية الدولية بحيث يمكنها توفير حماية كافية المعارف التقليدية. وشكر الأمانة والوفود والجماعات الأصلية التي شاركت في اللجنة الحكومية الدولية وساعدتها لتحقيق عملها الحالي.

187. وأعرب وفد أنغولا عن تأييده لبيان وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. ورأى أن العمل المنجز بخصوص المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي سيمهد الطريق لعقد مؤتمر دبلوماسي سيحقق اتفاقا مهما جدا لأنغولا لوضع سياسة وطنية.

188. وشكر وفد ترينيداد وتوباغو الأمانة ورئيس اللجنة، السفير واين ماكوك على العمل في اللجنة خلال ثنائية 2012-2013. وأعرب عن امتنانه لحكومة إندونيسيا لاستضافتها مشاورات غير رسمية في بالي وأشار إلى أن بعض الآراء التي أعرب عنها في بالي قد شكلت العمود الفقري للمشاروات غير رسمية في هذه الجمعيات واسترشدت بها اللجنة في ولايتها الحالية. وقد بدأت مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية منذ سنوات عديدة وفي ختام الدورة الخامسة والعشرين لم تصدر أي نتيجة نهائية بشأن عمل اللجنة في المستقبل. ولذلك، أعرب الوفد عن سروره بأن يرى الدول الأعضاء قد وافقت على برنامج العمل في المستقبل للجنة الحكومية الدولية. وقال إنه من المهم للغاية بالنسبة إلى البلدان النامية على وجه الخصوص، أن تتواصل مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية خلال ثنائية 2014-2015 بهدف الدفع باتجاه إعداد صك دولي أو أكثر. وأشار الوفد إلى أن اتفاقا تحقق أثناء دورة اللجنة السابقة وأن عقد الاجتماعات ينبغي ألا يقتصر على المستوى التقني ولكن أن يكون أيضا على مستوى السفراء. ولذلك، رحب الوفد بعقد اجتماع رسمي للسفراء/كبار المسؤولين عام 2014 لمناقشة

قضايا السياسة العامة المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن سروره لأنه أصبح من الواضح تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية التي أدرجت قرارات نهائية بشأن الجدول الزمني للعمل وعقد الجلسات المواضيعية. وأكد للرئيس دعمه التام وأكد أنه يفضل عقد مؤتمر دبلوماسي عام 2015.

189. وأيد وفد زيمبابوي البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن تقديره للسفير مأكوك لالتزامه برئاسة عمل اللجنة. وشكر أيضاً السيد غوس على عمله الرائع في قيادة المناقشات في إطار الجلسات غير الرسمية المتعلقة بعمل اللجنة التي ساعدت على التوصل إلى الوثيقة بشأن تجديد ولاية اللجنة خلال الثنائية المقبلة. وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة وعبر عن أمله أن تساعد مفاوضات السنة القادمة على وضع الصيغة النهائية للنصوص المطروحة حالياً على اللجنة. واسترسل قائلاً إن النصوص الحالية بلغت قدراً كافياً من النضوج لإرساء أسس المفاوضات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع صكوك دولية تكون ملزمة قانونياً لمنح حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ونادى جميع الدول الأعضاء أن تحد من عدد اقتراحات النصوص الجديدة خلال اجتماعات اللجنة القادمة لأنها قد تؤدي إلى تباطؤ التقدم حسبما لاحظته. ورحب بروح التوفيق التي أبدتها كل الوفود في سياق تجديد ولاية اللجنة وأعرب عن أمله أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من التوصل إلى اختتام عمل اللجنة على نحو مثمر بعقد مؤتمر دبلوماسي.

190. وأفصح وفد كوت ديفوار عن تقديره للسفير مأكوك للعمل المهم الذي أنجزه على مدى هاتين السنتين الماضيتين بالمضي قدماً بالمفاوضات في المجالات المحورية الثلاثة. وأعرب أيضاً عن سروره لتجديد ولاية اللجنة ومواصلة تدعيمها مما يتطلب تعزيز مشاركة الدول الأعضاء النشطة. وأحاط علماً بأن بلده يعمل من أجل التفاوض بشأن صك أو أكثر يكون ملزماً قانونياً فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأن تلك المسائل تحظى باهتمامه الشديد على أرفع المستويات وتعتبر جوانب أساسية من استراتيجيته الإنمائية. وساند البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية ودعا جميع الدول الأعضاء إلى إبداء قدر أكبر من المرونة حتى يتسنى عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2015.

191. وشكرت الرئيسة الوفود على البيانات التي أدلت بها واقترحت اعتماد النص الذي تلتته سابقاً، بما في ذلك برنامج الاجتماعات الوارد في الجدول، بوصفه القرار الذي اتفقت عليه الجمعيات في إطار البند 35. واعتمد القرار.

إذ تضع الجمعية العامة لليوبو في اعتبارها توصيات جدول أعمال التنمية وتقرّ بالتقدم المحرز، توافق على تجديد ولاية لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور على النحو التالي:

(أ) إن اللجنة، خلال ثنائية الميزانية المقبلة 2015/2014، ودون إخلال بالعمل الجاري في منتديات أخرى، ستواصل تسريع عملها، بانفتاح والالتزام تام، بخصوص المفاوضات المستندة إلى النصوص بهدف التوصل إلى اتفاق حول نص صك قانوني دولي (نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

(ب) وتتبع اللجنة، كما هو مبين في الجدول أدناه، برنامج عمل محدّد بوضوح يقوم على أساليب عمل سليمة، للثنائية 2015/2014. ويكفل هذا البرنامج تنظيم ثلاث دورات للجنة في عام 2014، بما في ذلك دورات مواضيعية ومتداخلة/تقييمية. وسيُعقد، في بداية الدورة السادسة والعشرين للجنة، اجتماع على مستوى السفراء/كبار المسؤولين الحكوميين من العواصم لتبادل وجهات النظر حول المسائل السياسية الرئيسية المتعلقة بالمفاوضات، وذلك بغية تقديم المزيد من الإرشاد/التوجيه للمسار. ويجوز أن تقرّر اللجنة عقد مزيد من الاجتماعات على مستوى السفراء/كبار المسؤولين الحكوميين من العواصم أثناء دوراتها القادمة.

(ج) وسيكون تركيز عمل اللجنة خلال الثنائية 2015/2014 مستنداً على ما أنجزته من عمل وتستخدم جميع وثائق عمل الويبو، بما في ذلك الوثائق WIPO/GTRKF/IC/25/5 و WIPO/GTRKF/IC/25/6

و WIPO/GRTKF/IC/25/7، لتكون أساس عمل اللجنة فيما يخص المفاوضات المستندة إلى النصوص، إضافة إلى أية مساهمات نصية من الأعضاء.

(د) ويُلتَمَس من اللجنة أن ترفع إلى الجمعية العامة لعام 2014 نص صك قانوني دولي (نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبغرض استكمال النص (النصوص) في غضون الثنائية ستقيم الجمعية العامة، في عام 2014، النص (النصوص) ودرجة التقدم المحرز وتنظر فيها وتبث في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وستنظر في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان.

(هـ) وتلتَمَس الجمعية العامة من المكتب الدولي أن يستمر في مساعدة اللجنة بتزويد الدول الأعضاء بما يلزم من خبرة وتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالطريقة الأكثر فعالية مع مراعاة الصيغة المعتادة.

وتحيط الجمعية العامة علماً بالإمكانية المتاحة لأعضاء اللجنة للتماس دراسات أو توفير أمثلة من أجل إرشاد مناقشة الأهداف والمبادئ، وكل مادة مقترحة، بما في ذلك أمثلة على المواضيع القابلة للحماية والمواضع التي لا تُراد لها الحماية، وأمثلة على التشريعات المحلية. غير أنه لا ينبغي للدراسات والأمثلة تأخير التقدم أو وضع أية شروط مسبقة للمفاوضات المستندة إلى النصوص.

التاريخ المؤقت	النشاط
فبراير 2014	<p>دورة اللجنة السادسة والعشرون - الموارد الوراثية.</p> <ul style="list-style-type: none"> اجتماع على مستوى السفراء/كبار المسؤولين الحكوميين من العواصم لتبادل الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية المتعلقة بالمفاوضات حول الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، بغية الاستمرار في إرشاد/توجيه المسار (نصف يوم) إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص بخصوص الموارد الوراثية، مع التركيز على النظر في الخيارات المتاحة لوضع مشروع نص قانوني (أربعة أيام ونصف يوم) المدة: 5 أيام
أبريل 2014	<p>دورة اللجنة السابعة والعشرون - المعارف التقليدية وتليها أشكال التعبير الثقافي التقليدي.</p> <ul style="list-style-type: none"> النظر في القضايا المتداخلة المرتبطة بالمعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي - يوم واحد المعارف التقليدية - التركيز على الأهداف والمبادئ و 4 مواد أساسية وهي: موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات (4 أيام) النظر في القضايا المتداخلة المرتبطة بالمعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي - يوم واحد

<ul style="list-style-type: none"> • أشكال التعبير الثقافي التقليدي - التركيز على الأهداف والمبادئ و4 مواد أساسية وهي: موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات (4 أيام) المدة: 10 أيام 	
<ul style="list-style-type: none"> • دورة اللجنة الثامنة والعشرون - دورة متداخلة/تقييم دورة متداخلة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. • تقييم التقدم المحرز وإصدار توصية للجمعية العامة • المدة: 3 أيام 	يوليو 2014
<p>الجمعية العامة لليوبو بغرض استكمال النص (النصوص) في غضون الثنائية ستقيم الجمعية العامة، في عام 2014، النص (النصوص) ودرجة التقدم المحرز وتنظر فيها وتبث في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وستنظر أيضا في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان.</p>	سبتمبر 2014

البند 36 من جدول الأعمال الموحد
تقارير عن لجان الويبو الأخرى

البند 36"1" من جدول الأعمال الموحد
اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

192. استندت المناقشات إلى الصفحات من 1 إلى 3 من المرفق الأول للوثيقة WO/GA/43/16.

193. وأوضحت الأمانة أن الصفحات 1-3 من المرفق الأول للوثيقة WO/GA/43/16 تقدم تقريرا مرحليا عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) في دورتها التاسعة عشرة التي عقدت في فبراير 2013، ويصف مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ويتألف ذلك الوصف من البيانات المستخرجة من مشروع التقرير الأولي للدورة التاسعة عشرة للجنة (الوثيقة SCP/19/8 Prov.1، الفقرات 133-136). ودعت الأمانة للجمعية العامة إلى أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

194. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وشكر رئيس اللجنة على إشرافه الفعال على أعمال الدورة التاسعة عشرة وأمانة الويبو على عملها الدؤوب على طول العام الماضي في إعداد الوثائق. وأشار الوفد إلى أنه خلال الدورة الأخيرة للجنة، عملت المجموعة بشكل فعال وبناء على الموضوعات المطروحة في إطار برنامج عمل متوازن، مثل جودة البراءات بما في ذلك أنظمة الاعتراض، وسرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات، والاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، والبراءات والصحة، ونقل التكنولوجيا. وأشار الوفد إلى أن مجموعته تتطلع إلى المزيد من الأنشطة وإحراز اللجنة لتقدم كبير

مشدداً على أن المجموعة باء لا تزال مهمة، على وجه الخصوص، بالحصول على مزيد من المعلومات عن برامج تقاسم العمل بين مكاتب البراءات واستخدام المعلومات الخارجية لأغراض البحث والفحص. وعلى ذات المنوال، رُحِبَ الوفد بمزيد من المعلومات عن التجارب المتعلقة بمسألة سرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات. وأكد مجدداً أن الهدف ينبغي أن يكون دائماً التوصل إلى برنامج عمل متوازن للجنة. ومن ثمة فهو يرى أنه ينبغي تجنب أي ازدواجية في العمل مع لجان الويبو الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى. وفي الأخير، قال الوفد إن المجموعة باء لا تزال ملتزمة بعمل اللجنة باعتبارها منتدى لمناقشة القضايا وتسهيل التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطوير التدريجي الدولي لقانون البراءات، بما في ذلك تنسيق قانون البراءات.

195. وأعرب وفد بولندا، الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن تقديره للأمانة على إعداد وثائق اللجنة التي كانت مفيدة لعملها. وكان من دواعي سرور الوفد أن اللجنة وافقت على مواصلة المناقشات بشأن قضايا ذات أهمية خاصة للمجموعة، ولا سيما جودة البراءات بما في ذلك أنظمة الاعتراض، وسرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات. وأعرب الوفد عن ارتياحه بأن كلا الموضوعين بقيا على جدول أعمال اللجنة لمناقشتها في دورتها المقبلة. وذكر أيضاً أن مجموعته مستعدة لمناقشة قضية التقييدات والاستثناءات على حقوق البراءات وقضية نقل التكنولوجيا. وأشار أيضاً إلى أن مهمة اللجنة هي أن تكون منتدى لمناقشة القضايا التي تؤدي إلى التطوير التدريجي لقانون البراءات الدولي. وحث الوفد على أن تواصل اللجنة مناقشة القضايا بطريقة فعالة ومناسبة وتتفادى الازدواجية في العمل. وفي الأخير، أكد الوفد على أهمية التعاون الدولي من أجل إيجاد سبل لتحقيق نتائج ملموسة.

196. وتكلم وفد ليتوانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وأشار إلى أن الدورة التاسعة عشرة من لجنة البراءات قد توصلت إلى نتائج إيجابية إذ اتفقت اللجنة على مواصلة النقاش استناداً إلى برنامج العمل ويشمل مواضيع كجودة البراءات بما في ذلك أنظمة الاعتراض والسرية والاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات، وكذا التقييدات والاستثناءات على حقوق البراءات ونقل التكنولوجيا والبراءات والصحة. وأشار الوفد إلى أن هذه المواضيع تنطرق إلى شؤون مهمة ومعقدة تتعلق بنظام البراءات الدولي، آملاً أن يتمخض عن النقاش نظام براءات أكثر فاعلية وتيسراً. وعبر عن تطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تطلعاً خاصاً إلى التقدم في قضايا جودة البراءات ومنها أنظمة الاعتراض إذ تؤمن بأن العمل على هذا الموضوع يهيم الدول الأعضاء على اختلاف مستويات التنمية فيها. بالإضافة إلى ذلك، بين الوفد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مهمة بموضوع سرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات فمن وجهة نظرهم توحيد الامتيازات المختلفة من شأنه أن يعم بالفائدة على مستخدمي نظام البراءات بغض النظر عن مستوى التنمية لأي دولة عضو من أعضاء الويبو. وأخيراً، أشار الوفد إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ملتزمة حيال كافة الموضوعات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة وهو برنامج متوازن، وعبر عن أمله بأن يسمح العمل في المستقبل بمناقشات مثمرة بشأن المواضيع التقنية كقانون البراءات ووضع أسس التنسيق العالمي.

197. وأيد وفد اليابان بيان وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة باء ورحب بالتقدم المحرز خلال الدورة التاسعة عشرة من لجنة البراءات بشأن برنامج العمل في المستقبل. وأثنى الوفد ثناءً خاصاً على جهود الأمانة في هذا الشأن. وقال إنه يولي أهمية كبيرة لهذا المنتدى حيث يمكن للدول الأعضاء أن تناقش القضايا الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية وتحديد البراءات. وقال إنه على الرغم من أن الاتفاق على خطة العمل في المستقبل هو خطوة صغيرة، فإنها لا شك خطوة راسخة في الاتجاه الصحيح. وعبر الوفد عن قناعته التي لا تلين بأن الدول الأعضاء ينبغي أن تستمر في الالتزام حيال المساهمة البناءة في قضايا البراءات الهامة، بما فيها جودة البراءات التي ستعم بالفائدة على جميع البلدان في ضمانها لحقوقها. وأكد الوفد أن القضايا قيد النظر في لجنة البراءات ستساهم في توصيات جدول أعمال التنمية. وأخيراً، حافظ الوفد على موقفه ويقضي بضرورة استمرار اللجنة في النظر في القضايا الحساسة على نحو فعال ومناسب وتفادي الازدواجية داخل هيئات الويبو وهو الموقف ذاته الذي أكد عليه في الماضي.

198. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا بالنيابة عن المجموعة بآء، وأيد وضع برنامج عمل متوازن للجنة البراءات. وقال إنه يرى أن وضع قائمة غير شاملة بالمواضيع المطروحة يعد أساسا جيدا لهذه المناقشات، لأنها تحتوي على المسائل التي تهم الدول الأعضاء على جميع مستويات التنمية. وأيد الوفد مواصلة دراسة هذه المسائل بطريقة متوازنة وهادفة كطريقة للتوصل إلى توافق بشأن برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار مختلف المصالح التي تمثلها الدول الأعضاء. وأيد الوفد برنامج العمل الذي اقترحه الرئيس في الدورة التاسعة عشرة للجنة، والذي اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء، إلا أنه يعي أن نجاح برنامج العمل يتوقف على تطويره بطريقة متوازنة وهادفة. وراح يقول إنه لا يؤيد التركيز على الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات دون أن يكون ثمة عنصر متين يركز على حقوق البراءات الموضوعية. وصرح بأنه يعي أيضا المشروعات التي تظطلع بها سائر لجان الويبو، وخاصة لجنة التنمية، وكذلك المشروعات المنجزة في سائر الهيئات الدولية ومنها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. وأفاد بأنه يرى أن عمل لجنة البراءات لا ينبغي أن يكرر ما تنجزه تلك الهيئات الأخرى. ورحب بمواصلة المناقشات ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المزيد من الاقتراحات الملموسة بشأن برنامج العامل الخاص بجودة البراءات. واستدرك قائلًا إنه يؤمن خاصة بأنه ينبغي دراسة الطرق العملية لتحسين سير مكاتب البراءات، انطلاقًا من البرامج التي ثبتت فاعليتها في الماضي. والتفت الوفد أيضًا إلى برنامج الطرق السريعة لتسوية المنازعات الخاصة بالبراءات كمثال على البرامج الناجحة لتقاسم العمل، وقال إن هذا البرنامج يشارك فيه أكثر من 25 مكتبًا للبراءات، وأنه يعود بالفائدة على المكاتب والمودعين من حيث الفعالية والجودة. وأردف يقول إن برنامج الطرق السريعة لتسوية المنازعات الخاصة بالبراءات، بغض النظر عن كونه برنامجًا يتيح حصول المكاتب على قرارات الأهلية للحصول على براءة من مكاتب أخرى، فإنه ساعد المكاتب الوطنية المشاركة على اتخاذ قرارات الأهلية للحصول على البراءة الخاصة بها بسرعة وعلى نحو صحيح. ولقد ثبت أن برامج تقاسم العمل فعالة في تحسين عمل المكاتب المشاركة ما أدى إلى زيادة الجودة والفعالية، وأنها في الوقت ذاته تقدم إلى المستخدمين خدمات أسرع وأقل تكلفة. وعليه فإنه يرحب بمواصلة دراسة برنامج الطرق السريعة داخل اللجنة أو أي برامج أخرى لتقاسم العمل تشبهه في الفاعلية بهدف مواصلة تحسين جودة العمل الذي تظطلع به المكاتب الوطنية لدى الدول الأعضاء. وراح يقول إن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب أيضًا بمواصلة دراسة الأدوات التي يمكن أن تزيد من فعالية تقاسم العمل، مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتقاسم المعلومات، وسبل تحسين فهم الطريقة التي تطبق بها المكاتب القوانين الوطنية والطرق الرامية إلى زيادة الثقة بين الفاحصين لدى المكاتب المتعاونة. واستطرد قائلًا إنه لا يعتقد أن مواطن المرونة هي الحل الوحيد لمشاكل الصحة العامة التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، بل إنه يرى أن التوليف بين اتفاقات الترخيص الطوعي، مثل مجموعات البراءات والالتزامات السوقية الواسعة والتمويل العالمي إضافة إلى تكوين الكفاءات في مجال الابتكار من شأنه أن يتيح مقارنة أكثر فعالية لحل هذه المشاكل المهمة. وأعرب الوفد عن تأييده لاتباع مقارنة متوازنة وهادفة لتقاضي تحديات الصحة العامة التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، بما لا يقتصر على الدراسات الاستقصائية التي تقوم على الوقائع ولا تخرج باستنتاجات في مجال مواطن المرونة، من قبيل الترخيص الإلزامي واستنفاد البراءات. وعليه لا يؤيد الوفد العمل التقني، ويعارض تقديم توصيات، سواء من الدول الأعضاء أو من الأمانة في هذا المجال. وأردف قائلًا إنه يرى أن أي عمل ينجز بشأن هذه المسائل يجب أن يشمل فوائد أنظمة حقوق الملكية الفكرية القوية وأثر العراقيل، بخلاف حقوق الملكية الفكرية، في تقديم الرعاية الصحية. ومضى يقول إنه يعارض تطوير نماذج للمساعدة التقنية، في إطار الويبو، بشأن مواطن المرونة الموجودة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وصرح بأنه يرى أن منظمة التجارة العالمية هي الهيئة المناسبة المكلفة بتحديد الامتثال لاتفاق تريبس، إلا أنه يؤيد عقد جلسة لتبادل المعلومات على النحو الذي وصفه الرئيس خلال الدورة الأخيرة للجنة البراءات، دون تحليل من الأمانة لانتفاع الدول الأعضاء بمواطن المرونة المتعلقة بالصحة. وأشار إلى أن العمل المنجز حتى الآن بشأن الاستثناءات والتقييدات يتيح معلومات مفيدة، إلا أنه لا يؤيد مواصلة العمل على هذا الموضوع لأن تلك المعلومات متاحة للدول الأعضاء المهتمة بها دون إتفاق المزيد من موارد الويبو. وشدد الوفد على أن هذه المؤسسة يجب أن تتلافى الازدواجية في الجهود التي تبذلها، وهو ما ثبتت صعوبته. وأردف قائلًا إنه يؤيد الأمانة في إعداد وثيقة عن كيفية تنفيذ الاستثناءات والتقييدات الخمسة لدى الدول الأعضاء، على أن يتم تناول سائر الاستثناءات والتقييدات في الدورة المقبلة للجنة. وراح يقول إنه يفهم أن هذه الوثيقة ستستند إلى المدخلات الواردة من الدول الأعضاء ولن تنطوي على أي

تقييم أو تحليل من الأمانة. واستدرك قائلاً إنه يؤيد مواصلة المناقشات بشأن نقل التكنولوجيا، لكنه شدد على أن هذه المناقشات يجب أن تكون متوازنة وهادفة وأن تتناول الحوافز الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وأية عوائق قد تقف في طريق نقل التكنولوجيا. وعليه فإنه لا يقبل بإنجاز عمل إضافي من شأنه أن يدرس فقط العوائق المزعومة التي تنجم عن نظام البراءات. وختاماً لكلمته شدد مجدداً على أهمية أن تتلأ في لجنة البراءات تكرار العمل المنجز في سائر الهيئات، مثل لجنة التنمية.

199. وأولى وفد الهند أهمية كبيرة لعمل لجنة البراءات. وأعرب عن سروره إزاء اعتماد برنامج متوازن للعمل بالنسبة للجنة البراءات في دورتها التاسعة عشرة. وأعرب عن ارتياحه بالأخص لتضمين جدول عمل اللجنة مواضيع البراءات والصحة، ونقل التكنولوجيا، والاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات. ورأى الوفد أنه ينبغي القيام بتحسين كبير لنوعية فحص طلبات البراءات، تفادياً لتحمل تكلفة اجتماعية كبيرة لمنح البراءات نظراً لأوجه ضئيلة من التحسين لن تؤدي سوى إلى التقاضي وتوليد عقبات أمام نشر التكنولوجيا. وفيما يتعلق بمسألة مشاركة العمل، رأى الوفد أنه لم يَسع النظر فيها لمعالجة تراكم العمل وتحسين جودة البراءات الممنوحة. ورأى الوفد بشدة أن مشاركة العمل ستؤثر سلباً على قدرة مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية على صعيد تقييم الطلبات. ولذا، فقد اعتبر في نظره أن مشاركة العمل لا ينبغي أن تصير مجالاً لوضع المعايير في المستقبل. إضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه ثمة في نظره حاجة لبحث مختلف العوائق المتعلقة بنقل التكنولوجيا، قصد التمكن من اتخاذ خطوات ملائمة لمعالجتها. وأخيراً، فيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة، أيد الوفد عقد دورة لمشاركة المعلومات بشأن مواطن مرونة البراءات المتعلقة بالصحة في الدورة العشرين للجنة البراءات.

200. وأعلن وفد الصين أنه ينبغي للجنة أن تُحرز مزيداً من التقدم في مناقشات المواضيع المتعلقة بنوعية البراءات، والبراءات، والصحة، إلى جانب بنود مختلفة أخرى ترد في جدول الأعمال.

201. وأعرب وفد البرازيل عن ارتياحه عامة لتطور عمل لجنة البراءات. وأحاط علماً بأن فترة الخمس عشرة سنة الماضية تبين تدفقاً في عدد إيداعات البراءات في مكاتب الملكية الصناعية من جميع أنحاء العالم يبلغ مستويات تاريخية لم يسبق لها مثيل كما يرد في عدة دراسات بما فيها الدراسات التي نشرتها الويبو. ومضى يقول إن أسباب ذلك النمو تختلف وتشمل إيداعات الاختراعات الجديدة والإيداعات المتعددة للاختراع نفسه في ولايات قضائية مختلفة في جملة أمور. ورأى أن تلك التفسيرات تسهم إسهاماً قيماً لفائدة واضعي السياسات من أجل تقييم السياسات العامة المعدة وفعاليتها في توليد الابتكار والنمو الاقتصادي. وقال إن ذلك التدفق بالإضافة إلى تلك العوامل يطرح أيضاً تحدياً على مكاتب الملكية الفكرية ولا سيما على المكاتب التي تضطلع بفحص موضوعي لطلبات البراءات. ورأى أن تلك المكاتب تواجه فرض قيود كبيرة على مواردها البشرية وبنائها التحتية التكنولوجية وتردّ بناء على ذلك بهدف الحفاظ على جودة فحص طلبات البراءات بحفظ الأعمال المتراكمة في مستويات مقبولة في الوقت ذاته. وإذ أخذ ذلك الأمر في الحسبان، أحاط علماً بأن عدة دول أعضاء قدمت اقتراحات بشأن مسألة جودة البراءات. وأوضح قائلاً إن بعض تلك الاقتراحات تطرح التحديات على دول أعضاء معينة بينما يكون بعضها الآخر مفيداً جداً لتوفير سياق ثري لإجراء مناقشات في اللجنة. وذكر أن البراءات العالية الجودة تكتسي أهمية فائقة لتحقيق أهداف نظام البراءات. ورأى أنه من المفيد المشاركة في مناقشة بشأن تلك المسألة المهمة كمساهمة في تحسين نظام البراءات بما في ذلك مجالات بحث البراءات وفحصها وتقييم تدفق العمل. وعبر عن اعتقاده أن البراءات التي تتسم دوماً بجودتها العالية تكتسي أهمية أساسية لتحقيق أهداف حماية البراءات أي المساهمة في تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها ضماناً للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية والمستهلكين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات. ومن باب الإسهام في المناقشة رأى أن الخطوة الأولى قد تنطوي على تبادل المعلومات عن النفاذ إلى قواعد بيانات البراءات في ضوء الهدف المشترك المتمثل في مواصلة تعزيز جودة البراءات. وأحاط علماً بأن بعض مكاتب البراءات بما فيها المعهد الوطني للملكية الصناعية أتاحت وثائق البحث والفحص على مواقعها الإلكترونية. ورأى أن النفاذ إلى تلك المعلومات أمر مفيد لتمكين الفاحصين من إجراء البحث والفحص بضمان قدر كاف من الجودة ما دام يُحفظ على مرونة النفاذ إلى قواعد البيانات واستخدامها. وأردف قائلاً إنه قد يكون من المفيد بالنظر إلى

العوائق المواجهة في بعض البلدان في النفاذ إلى قواعد البيانات المذكورة استكشاف الأسباب التي تفسر تلك المصاعب المصادفة. وأشار أيضاً إلى موضوع آخر يحظى باهتمام شديد أي موضوع الاستثناءات والتقييدات الخاصة بحقوق البراءات التي رأى أن لها صلة بنظام ملاءم ومتوازن للبراءات وأن الدول الأعضاء قد وضعت نهجاً مختلفة لتنفيذها. وارتأت ضرورة إتاحة حيز لسياسة مرنة بغية السماح للدول الأعضاء بوضع مجموعة من الاستثناءات والتقييدات الأكثر تلاؤماً مع واقعها وتكييف تلك المجموعة بصرف النظر عن مستوى تنمية البلد. وأضاف قائلاً إن مجرد وجود الاستثناءات والتقييدات ليس أمراً كافياً في حد ذاته لتقييم الفوائد أو العوائق المواجهة نتيجة لتنفيذها. وأوضح قائلاً إن ذلك الاستنتاج هو الأساس المستند إليه في المرحلة الثانية من اقتراحه لأنه يهدف إلى التحري عن الاستثناءات والتقييدات الأكثر فعالية للتصدي لشواغل التنمية وعن الظروف التي تسمح للدول الأعضاء بالتمتع بها على أكمل وجه علماً بأن القدرات الوطنية تؤثر بالطبع في القدرة على الانتفاع بالاستثناءات والتقييدات. وفضلاً عن ذلك، أحاط علماً بأن انتفاع الدول الأعضاء بالاستثناءات والتقييدات لتحسين أظمتها القائمة للملكية الفكرية يعد قيمة أساسية من قيم جدول أعمال التنمية كما ورد ذكره بصراحة في التوصية 22 مشيراً في الوقت ذاته إلى اتصال ذلك مباشرة بالتوصيات 3 و 10 و 11 و 12 و 14 من ضمن التوصيات. وفيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة، أفصح عن تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأحاط علماً بأن توفير النفاذ إلى الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة هو الهدف المنشود في جميع البلدان وأنه خطوة ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستطرد قائلاً إن العلاقة بين نظام البراءات والصحة تعطي أيضاً صورة واضحة عن عملية المبادلة الملازمة للملكية الفكرية أي أن الحكومات تتيح الحوافز للابتكار بينما تضبط الآثار السلبية المحتملة على التنافس مما يضمن تحقيق توازن كاف بين الحقوق الممنوحة والنفاذ إلى المنتجات. ورأى أن إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة ينقل الإدراك أن تكنولوجيا الصحة تختلف عن سائر المنتجات ولا ينبغي اعتبارها كسلعة أساسية.

202. وأعرب وفد كندا عن تأييده لكلمة وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وقال إن كندا ما فتئت تشارك منذ سنين في مناقشات لجنة البراءات واعتبر هذه اللجنة منتدى متعدد الأطراف ومناسب لمناقشة المسائل المتعلقة بتطوير نظام البراءات الدولي. وأعرب الوفد عن التزامه بالمشاركة بهمة في المناقشات المتعلقة ببرنامج العمل الجوهري للجنة. وتطلع الوفد إلى جهود التوحيد الجارية في اللجنة، بما في ذلك حالة التقنية الصناعية السابقة والجدة والنشاط الابتكاري وفترة السماح. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده لكلمات المتحدثين السابقين الذين دعوا إلى مناقشات متوازنة وهادفة في لجنة البراءات. وأعرب الوفد عن انفتاحه لمناقشة المسائل الأخرى المتعلقة بالبراءات، شريطة أن تعالج المواضيع في هيئة ملائمة وألا تكون أي ازدواجية في العمل بين المنتديات المختلفة.

203. وأعرب وفد غواتيمالا عن رغبته في أن يواصل المناقشة في لجنة البراءات حول مواطن المرونة في نظام البراءات. واعتبر أن هذه المناقشة مهمة للبلدان النامية وأن اللجنة ستساهم في تحسين فحص البراءات بغية وضع نظام أكثر فعالية للبراءات.

204. وشدد وفد السلفادور على أهمية مسألة الاستثناءات والتقييدات لحقوق البراءات في بلده وأعرب عن تقديره لعمل الويبو، بما في ذلك المساعدة التشريعية. وحث الوفد الدول الأعضاء على أن تواصل العمل على المسائل الخمس الواردة في جدول أعمال لجنة البراءات بغية تحقيق أهداف اللجنة والوفاء بولايتها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون المناقشات في هذه اللجنة منسجمة وأن تنال اللجنة الثقة حتى تتمكن بالفعل من تحقيق أهدافها.

205. وقال ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) إنه يولي أهمية كبيرة لعمل لجنة البراءات، الذي يُتوقع منه تلبية احتياجات عدد كبير من أعضاء الويبو. غير أنه رأى أن هناك مقاومة منظمة تُبدي ضد المناقشات التي تتناول المواضيع المفيدة للبلدان النامية. وأضاف أنه على الرغم من أنه كان يُنتظر من لجنة البراءات مناقشة الاقتراح الخاص بالبراءات والصحة، الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية في عام 2011، فإن اللجنة لم تتمكن من مناقشة ذلك الموضوع. ورأى أن عزوف لجنة البراءات عن مناقشة مسألة البراءات والصحة العامة لا يدفع إلى إعادة النظر في شرعية تلك اللجنة

فحسب، بل يضع أيضا علامة استفهام كبيرة بشأن أهداف الويبو وأغراضها. ذلك أن البلدان النامية بحاجة، في رأي الممثل، إلى مزيد من المعلومات بخصوص استخدام أوجه المرونة المتصلة بالصحة العامة والبراءات. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن كثيرا من البلدان النامية شرعت في إصلاح أنظمتها الخاصة بالبراءات، لا سيما لمعالجة مسألة جودة البراءات. وخص بالذكر قرار المحكمة العليا الهندية بشأن براءة *imatnib mesylate* وقال إن المحكمة العليا الهندية أحبطت استراتيجيات الشركات الصيدلانية المتعددة الجنسيات التي التمسّت براءات متعددة بخصوص المادة نفسها. وأكد أهمية مناقشة هذا النوع من المسائل من أجل أن لا تُمنح البراءات سوى للابتكارات الفعلية وأن لا تُستخدم البراءات كوسيلة لتوسيع نطاق الاحتكار خارج الغرض الجوهرى للبراءات. وتطلع الممثل إلى الدورة القادمة للجنة البراءات، التي ستكون الدول الأعضاء خلالها في وضع مناسب لاتخاذ قرار بمناقشة مسألة الصحة العامة والبراءات.

206. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمضمون الوثيقة WO/GA/43/16.

البند "36"2 من جدول الأعمال الموحد

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية

207. استندت المناقشات إلى الصفحات من 4 إلى 6 من المرفق الأول من الوثيقة WO/GA/43/16.

208. وقال وفد السلفادور إنه سيواصل دراسة التشريعات والممارسات السارية حاليا على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يخص حماية أسماء البلدان في مجال تسجيلات العلامات التجارية. وفي ضوء "الدراسة المتعلقة بحماية أسماء البلدان" والاقتراح الذي تقدمت به طائفة مختلفة من أعضاء مجموعته الإقليمية، وهو اقتراح يدعمه، تطلع الوفد إلى التمكن، خلال الدورة الثلاثين للجنة العلامات، من مناقشة أية تعليقات أو ملاحظات تخص الدراسة المحدثة وأعاد تأكيد الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا البند من بنود جدول الأعمال بالنسبة إليه. كما أكد الوفد مجددا على دعمه للعمل البالغ التقنية الذي تقوم به لجنة العلامات فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، والذي سبق له أن شارك فيه. ورأى أن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من الأمور التي تكتسي أهمية بالغة وأنه من الممكن، على الرغم من عدم استكمال العمل في هذين المجالين، إجراء مشاورات تقنية في هذا الصدد بتوجيه من الرئاسة. وفي ضوء المناقشات السابقة، رأى الوفد أن ثمة توقعات إيجابية فيما يخص إنجاز العمل والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وهو أمر يسأله الوفد. وفي الختام صرح بأن لجنة العلامات ستتناول أيضا مسائل من قبيل البيانات الجغرافية، وهو مجال لم يقدم فيه أعضاء اللجنة أي إسهام خلال الفترة قيد البحث. وأعرب، مع ذلك، عن أمله في أن تركز اللجنة على هذا الموضوع في دوراتها المستقبلية.

209. وأثنى وفد جامايكا على العمل المنجز من قبل الأمانة ولجنة العلامات وقال إنه يظل مقتنعا بضرورة تحسين حماية الملكية الفكرية لأسماء البلدان. وعليه أبدى دعمه للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تعزيز وحماية القيمة المرتبطة باستخدام أسماء البلدان. وقال إنه يواصل العمل مع أعضاء لجنة العلامات بغية استكشاف نهج ملائم لحماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية. وأفاد بأن أحدث دراسة أجرتها الأمانة، وأوردتها في الوثيقة SCT/29/5، تظهر أنه على الرغم من الحماية المتاحة لأسماء البلدان من خلال الوسائل البديلة، لا تزال الحماية المتوافرة حاليا لتلك الأسماء على الصعيد الدولي مقتصرة على ظروف معينة وتبقى، بالتالي، غير كافية. وما زال الوفد يرى أنه ينبغي تيسير توفير حماية كافية لأسماء الدول ضمن القوانين والسياسات والإجراءات الوطنية وذلك من خلال توصية مشتركة تصدرها الجمعية العامة للويبو، كما جرى فيما يخص المجالات الأخرى للعلامات التجارية التي تحظى بأهمية مشتركة وتوافق جماعي. وقال إن جامايكا طلبت من الأمانة، في الدورة التاسعة والعشرين للجنة العلامات، أن تستخدم الدراسة لتحديث الوثيقة المرجعية الأصلية وتعميمها على الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الثلاثين للجنة، التي اتفق على جدول أعمالها. وأضاف أنه بصدد استعراض الدراسة وتحليلها بالتفصيل ودعا الدول الأعضاء إلى القيام بذلك. وأعرب عن اعتزاه تقديم اقتراح محدث إلى الدورة الثلاثين للجنة بخصوص الإجراءات القادمة.

210. وأيد وفد سويسرا وفد السلفادور ووفد جامايكا فيما يتعلق بإبراز أهمية عمل لجنة العلامات بشأن حماية أسماء البلدان. وشكر وفد جامايكا على التزامه بهذه المسألة وبالاقترحات المقدمة من قبل وتطلع إلى عرض اقتراحه الجديد في الدورة الثلاثين للجنة العلامات. ورأى الوفد أنه ينبغي أن يكون من المهم لجميع البلدان حماية أسماء البلدان وأن يكون لها قواعد لاستخدام أسماء البلدان لتحديد المنتجات بغية المحافظة على صلة مع بلد منشأ المنتج. وأيد الوفد أيضا التزام الأمانة في هذا الصدد بأسماء الحقول في هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة (ICANN).

211. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية مصرحا بأن ولاية لجنة العلامات هي المضي قدما نحو معاهدة بأحكام مناسبة بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لفائدة البلدان النامية والأقل نموا. وقال إن هذا سيساعد الجمعية العامة على أخذ التقدم المحرز في الاعتبار واتخاذ قرار بشأن إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي. وبالنسبة إلى المجموعة الأفريقية فهذا يعني أن هذه الدورة ينبغي أن تسفر في نهايتها عن مشروع معاهدة شاملة تبين مصالح جمع الدول الأعضاء وتراعي شواغل جميع الوفود. وقال الوفد إنه تماشيا مع المجموعة بآء لتوصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، يتعين على عمل اللجنة أن يكون مستفيضا وأن يراعي مختلف مستويات التنمية وأن يحافظ على توازن بين التكاليف والمنافع. ورأت المجموعة الأفريقية أنه من الصعب حاليا الحكم عما إذا كانت مزايا وجود إجراء موحد لتسجيل التصاميم الصناعية تكمن في الثمن المناسب الذي ينبغي دفعه لتعديل التشريع الوطني وإقامة بني تحتية وما يلزم من تكنولوجيا. وأبرزت المجموعة أهمية القانون والممارسات فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية آملة أن تنعزز الكفاءات الوطنية بغية جني المنافع وزيادة عدد طلبات التسجيل. ولذلك رغبت المجموعة في التشديد على ضرورة وجود توازن بين التكاليف والمنافع، ولا سيما في ضوء دراسة الآثار المترتبة عن ذلك التي أنجزتها الويبو. وتظهر هذه الدراسة بوضوح حاجة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى المساعدة في الإدارة والكفاءة والتدريب في القانون، وهذه الحاجة أكبر بكثير من حاجة البلدان العالية الدخل. وتشير الإحصائيات أيضا إلى أن 40 بالمئة من الطلبات في البلدان النامية تأتي من غير المقيمين. ومن ثم فهناك تباين كبير بين البلدان المتقدمة والنامية فيما يخص تسجيل التصاميم الصناعية، وينبغي مراعاة ذلك في مواصلة عمل اللجنة. ورغم ذلك، فقد أبدت المجموعة الأفريقية روحا من التعاون عبر تقديم اقتراح يتكون من مجموعة من المواد عن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وغيرها من المواد المتعلقة بتخفيض الرسوم. ورأت المجموعة أن إدراج هذه المواد في المعاهدة سيمكن من صياغة صك دولي سيلبي الاحتياجات ويتماشى مع الواقع في جميع الدول الأعضاء. وشعرت المجموعة بالارتياح إذ اطلعت على اقتراحات وفد جمهورية كوريا ووفد الاتحاد الأوروبي بخصوص المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وهذه الاقتراحات الجديدة تمكن من تحقيق توازن في النقاش حول مشروع معاهدة وتهيئة مناخ للحوار والتفاهم. ولاحظت المجموعة أن بعض الوفود أظهرت بعض المرونة في إدراج أحكام بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في متن المعاهدة، ولذلك رحبت بهذا التقدم وقالت إنها ستواصل المساهمة في التوافق في الآراء استنادا إلى اقتراحات المجموعة الأفريقية ووفدي الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا. ولكن المجموعة ذكرت بأهمية المواد المقترحة المتعلقة بتخفيض الرسوم، خصوصا للدول النامية والأقل نموا. وأعربت المجموعة عن رغبتها في إعطاء وقت كاف لمناقشة هذه المواد خلال هذه الدورة بغية ضمان فهم أفضل وصياغة مقبولة لدى جميع الدول الأعضاء. وختاما، أكدت المجموعة الأفريقية كامل التزامها لضمان نجاح اللجنة.

212. وأكد وفد الصين أنه لطالما أولى أهمية كبيرة لعمل لجنة العلامات وأنه مسرور لرؤية ما أحرز من تقدم ملموس في المناقشة بشأن معاهدة قانون التصاميم. وذكر الوفد أن الصين ستشارك بفعالية في المشاورات غير الرسمية ذات الصلة بشأن معاهدة قانون التصاميم، وأعرب عن آمله في أن تسد الأطراف ثغراتها وتحرز نتيجة مرضية للجميع.

213. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعلن أن المجموعة تؤيد العمل المعياري الذي تظطلع به لجنة العلامات بشأن تقريب إجراءات التصاميم، مما كانت له أهمية خاصة بالنسبة للفريق ولفائدة جميع البلدان في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية. ورأت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن مواصلة الإجراءات ستكون أداة مفيدة لتشجيع الابتكار والرواج الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، رأت المجموعة أن نص المعاهدة قد بلغ درجة كافية من النضج لتوصي الجمعية العامة باعتماد المعاهدة خلال النصف الأول من عام 2014. ويمكن تسوية أي اختلافات متبقية في جلسة

لجنة العلامات المزمع عقدها في نوفمبر، وفي الاجتماع التحضيري المحتمل انعقاده خلال الربع الأول من عام 2014. وخلال هاتين الجلستين، ينبغي أن تضع لجنة العلامات آخر اللمسات على اقتراح المعاهدة الأساسي ومراعاة احتياجات البلدان النامية، على نحو ملائم، في مجالي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات بغية تنفيذ المعاهدة المقبلة. وأُعربت المجموعة عن أملها في أن يلقي اقتراحها الدعم اللازم في الجمعية خلال هذه الجلسة.

214. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وأكد مجدداً التزامه القوي بالعمل الهام للجنة العلامات. وأكد وفد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجدداً أن كلاً منهما يعترف ويقر بالأهمية الكبيرة والقيمة المضافة لمواءمة وتبسيط ترتيبات وإجراءات تسجيل التصاميم بالنسبة للمستخدمين. وأحرزت لجنة العلامات، على مدى عدة أعوام، تقدماً كبيراً وملموساً في معالجة هذه المسائل. وتستجيب مشروعات المواد واللوائح لهدف نهائي يتمثل في تقريب وتبسيط ترتيبات التصاميم الصناعية وإجراءاتها، لكنها ملائمة أيضاً لوضع إطار حيوي ومرن لتطوير قانون التصاميم لاحقاً، بما يواكب التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المستقبل. وباختصار، فإن مشروعات المواد واللوائح واضحة من الناحية التقنية. وعلاوةً على ذلك، فإنه، تماشياً مع التوصيات ذات الصلة من جدول الأعمال، أُجريت وحُدثت دراسات تتعلق بأثر المعاهدة المقترحة. وأشارت نتائج الدراسات إلى أن المحيين، في جميع البلدان، يرون أن التغييرات المقترحة ستؤدّ آثاراً إيجابية. وقال وفد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إنه، لأن كانت ثمة اختلافات في الآراء حول مسألة كيفية معالجة مسألتي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات فيما يتعلق بالمعاهدة، فإنه يبدو أنه لم تُعد أي دولة من الدول الأعضاء النظر في تقديمها. وبالتالي فإنه سرعان ما سيتم التوصل إلى توافق في الآراء حول المسألة، وذلك أثناء مؤتمر دبلوماسي أو قبل انعقاده. وقد أُثيرت مسألة تقديم المساعدة التقنية خلال المفاوضات في إطار معاهدة سنغافورة. وفي كل حالة من الحالات، تمت تسوية المسألة بما يُرضي جميع الأطراف خلال المؤتمر الدبلوماسي نفسه. واستناداً إلى التجربة المكتسبة، فإنها كانت مشكلة من اليسير حلها. ومع ذلك، توخياً لتسهيل التوصل إلى حل، فإن وفد كل من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قدم، في جو من التعاون والمرونة وكإعلان عام لدعمه المستمر لجدول أعمال التنمية، قد طرح على طاولة النقاش اقتراحاً بإدراج مادة بشأن المساعدة التقنية وتكوين الفرص في المعاهدة. وورد ذلك في الوثيقة SCT/29/8. وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون هذا الاقتراح، بما يشمل من تدابير توضيحية، حلاً وسطاً مفيداً بين المنادين بإدراج مادة ومن يفضلون اتخاذ قرار. وفي الختام، اقترح وفد كل من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن توافق الجمعية العامة على عقد جلسة أخرى للجنة العلامات في الخريف، يعقدها مؤتمر دبلوماسي في عام 2014.

215. وكشف وفد بلجيكا عن رغبة المجموعة بآء في التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي في 2014 لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم وستستند التوصية إلى كفاية التقدم المحرز أثناء الدورتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين من لجنة العلامات. وذكر الوفد بأن رئيس لجنة العلامات قد خلص في نهاية الدورة التاسعة والعشرين إلى أن "لجنة العلامات قد أحرزت تقدماً جيداً في مشروع المواد والقواعد كما وردت في الوثيقتين SCT/29/2 و3 وأحرزت تقدم مماثل في مجالي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات". وأشار الوفد إلى تجلي نضوج سياسي في مشروع المواد والقواعد يتخطى بجلاء نضج مشاريع نصوص المعاهدات الأخرى التي ارتقت بنجاح إلى مستوى عقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إن المجموعة بآء قد أقرت بالحاجة إلى مزيد من التقدم للتوصل إلى نتيجة ملموسة وقد تقدم أعضاء المجموعة بآء بعدة اقتراحات في هذا الشأن مضيفاً أن المجموعة ترى في هذه الاقتراحات واقتراحات أخرى في الطريق أساساً جيداً لمؤتمر دبلوماسي ناجح. ومضى يقول إنه أُجريت العديد من الدراسات بنجاح في سياق لجنة العلامات وقد أثبتت بوضوح أن معاهدة التصاميم ستعم بالفائدة على الدول الأعضاء والمستخدمين أيًا كان مستوى التنمية. وأخيراً، قال الوفد إن المجموعة بآء ترحب بإعلان الاتحاد الروسي عن نيته في استضافة المؤتمر الدبلوماسي.

216. وأعلن وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بأنه على أعمال لجنة العلامات أن تتماشى مع أهداف التنمية في الويبو وشروط جدول أعمال التنمية اتساقاً مع أهداف المنظمة ككل ولذلك، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الوجيهة التي تتعامل مع شواغل البلدان النامية بغية التطبيق الفعال لأي صك محتمل ملزم قانوناً والقيام بأعمال تحضيرية للاجتماعات.

وناقش الوفد مشروع معاهدة قانون التصاميم فأحاط علماً بالتقدم المحرز في المفاوضات لتحضير نص ذي طبيعة ملزمة قانوناً مشيراً إلى وجود بعض القضايا العالقة التي يتعين البت فيها قبل الانتقال للمرحلة المقبلة وساق مثالين على هذه القضايا ضمن قضايا أخرى: أولاً، توخي مواطن المرونة الوطنية وتحديد الشروط للتوصل إلى إطار عام وثانياً، قواعد وسبل المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأشار الوفد إلى أنه ما من شك في وجود قضايا أخرى يمكن أن تحل باستخدام أفكار واقتراحات خلال الاجتماعات القادمة للجنة العلامات مع الأخذ بعين الاعتبار الدراسات الدولية والوطنية. وعبر الوفد عن قناعته بأنه من السابق لأوانه البت في مسألة عقد مؤتمر دبلوماسي فعلى لجنة العلامات أن تعمل عملاً حقيقياً وبناءً للوصول بالنص إلى مرحلة النضج. وأضاف أن الأمر لم يخرج عما ورد في تقرير الدورة التاسعة والعشرين من لجنة العلامات حيث لم يرد أي إشارة تفيد بالتوصل إلى أي إجماع بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لأن بعض الدول الأعضاء ترى أن النص لم يصل لمرحلة النضج الكافي. واستطرد الوفد قائلاً إن البلدان النامية مستعدة للانخراط في حوار بناء للتعاطي مع شواغلها المشروعة المتعلقة بالشروط الأولية التي يتعين تحقيقها قبل الدخول في المرحلة الثانية. وشرح قائلاً إن اعتماد التدابير المناسبة لطمأنة البلدان النامية سيسمح لها بدعم العملية والتوصل إلى توافق في الآراء ودفع الدول إلى القبول بالمعاهدة قبولاً أفضل وبالتالي تطبيقها على نحو فعال.

217. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده للبيان المدلى به باسم المجموعة باء وبيان وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقال إن الجمعية وافقت في 2012 على أن يستعرض، في عام 2013، التقدم المحرز في العمل على معاهدة قانون التصاميم واتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي. ومضى يقول إن العمل على النص الذي سيشكل معاهدة قانون التصاميم أحرز تقدماً واستكمل من حيث المضمون، ولا سيما بعد أن قدمت مقترحات ملموسة بشأن توفير المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأثنى الوفد على بيانات المجموعات الإقليمية والوفود التي أبدت تأييدها لعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وعليه، يرى أنه قد حان الوقت للجمعية لاتخاذ قرار عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وشكر الوفد الاتحاد الروسي على استعداده لاستضافة مؤتمر دبلوماسي في عام 2014.

218. وأيد وفد ألمانيا بيان وفد الاتحاد الأوروبي وبيان وفد بلجيكا باسم المجموعة باء معرباً عن تقديره للتقدم المحرز في مواد وقواعد قانون التصاميم الصناعية وممارساته لتنسيق إجراءات التصاميم الصناعية. ورأى الوفد أيضاً أن إبرام اتفاق متعدد الأطراف سيعزز حماية التصاميم الصناعية بهدف تعزيز الابتكار والإبداع. وعليه، أعرب الوفد عن دعمه لعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014.

219. وتحدث وفد اليابان فأيد البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء ورحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته لجنة العلامات واعتبر أن مشروع النص قد بلغ مستوى النضج لكي يعرض في مؤتمر دبلوماسي. وأقر بأهمية المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في تنفيذ المعاهدة ويعتقد أن الدول الأعضاء يمكنها مواصلة النقاش حول كيفية تحقيق ذلك وكيفية تجسيده في المعاهدة و/أو وثيقة المعاهدة المعنية في المؤتمر الدبلوماسي. ومضى الوفد يقول إن مستخدمي أنظمة الملكية الفكرية يتوقعون هذا النوع من النتيجة وإن الويبو ينبغي أن يكون لها أيضاً دور فعال في هذا المسار نظراً إلى دورها كوكالة متخصصة وظيفتها تعزيز التدابير الإنمائية الرامية إلى تيسير الحماية الكافية للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم ومواءمة التشريعات الوطنية. وأوضح الوفد أنه سيواصل المساهمة، بشكل بناء، في المناقشات المتبقية للجنة العلامات من أجل إنهاء المفاوضات في أقرب وقت ممكن تحقيقاً لأقصى قدر ممكن من المنافع.

220. وأيد وفد النرويج بيان المجموعة باء. وأشار إلى أن لجنة العلامات أحرزت تقدماً كبيراً في مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية وأن الوقت قد حان لعقد مؤتمر دبلوماسي. وبناءً على ذلك، يرى أن لجنة العلامات قادرة على إنهاء عملها على مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، أشار الوفد إلى الروح الإيجابية التي أبدتها الوفود الأخرى في مداخلاتها. وعلاوة على ذلك، يرى الوفد أن وضع مجموعة من القواعد لتحقيق التنسيق فرصة ذهبية لتبسيط الأمور للمستخدمين والمكاتب، وأضاف أن عقد مؤتمر دبلوماسي قد يكون فرصة للجنة العلامات كي

تتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الأخرى العالقة. واختتم الوفد كلمته موصيا بعقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة بشأن قانون التصاميم في السنة المقبلة.

221. وأيد وفد إسبانيا بياني الاتحاد الأوروبي والمجموعة باء، وقال إنه يرى أن هذه الجمعيات ينبغي أن توافق على إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن التصاميم الصناعية في عام 2014. وتحدث عن اقتراح وفد الاتحاد الروسي باستضافة المؤتمر الدبلوماسي، وبالنظر إلى أن تقدما كبيرا قد أحرز في ما يتعلق بنضج لغة مشروع المواد والقواعد، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، فإنه يناشد باستعادة روح مؤتمري بيجين ومراكش الدبلوماسيين ويوصي هذه الجمعيات بأن تتخذ قرارا بعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014.

222. وأعرب وفد كندا عن تأييده للبيان الذي أدلت به المجموعة باء وانضم إلى سائر الوفود في تأييد التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في عام 2014. وصرح بأنه يقر بضرورة التصدي للمسائل التي لا تزال مطروحة، بما فيها المسائل المتعلقة بالمساعدة التقنية، وأفاد بأنه يؤمن بأن الاتفاق على هذه المسائل في متناول لجنة العلامات.

223. وقال وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) إنه نظرا لأن معاهدة قانون التصاميم ستكون معاهدة إجرائية على وجه الخصوص، فسيكون عين الصواب الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي عن التصاميم الصناعية. وسلط الضوء على المساعدة التقنية التي يجب ضمانها عملا بالتزامات الويبو في إطار جدول أعمال التنمية، وأفاد بأن الأطراف ينبغي لها أن تتوصل إلى اتفاق في سياق من حسن النية والتوازن.

224. وانضم وفد فرنسا إلى بيان المجموعة باء وبيان وفد الاتحاد الأوروبي والعديد من الوفود الأخرى. وأعرب عن اعتقاده بأن نص معاهدة قانون التصاميم قد بلغ مستوى متقدم من النضج. ومع مراعاة أن هذه المعاهدة ستساعد المنتفعين بها مساعدا هائلة على النحو المبين في عدد من الاقتراحات، ومنها اقتراحات الاتحاد الأوروبي التي تقوم على تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية، قال الوفد إنه يرى أن اللجنة مستعدة للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014.

225. وشدد وفد شيلي من جديد على تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014 كما اقترحت وفود أخرى. وسلط الضوء على أن معاهدة قانون التصاميم لا تسعى إلى تغيير أية عناصر موضوعية في قانون التصاميم الصناعية، وبالتالي فإنه لا يتوقع أية صعوبة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وراح يقول إنه بالنظر إلى نضج النص وعدد الاجتماعات التي عقدت بالفعل، فإن المناقشات ينبغي أن تستهدف خصوصا مسألة المساعدة التقنية وهي عنصر مهم بالنسبة لهذه المعاهدة.

226. وانضم وفد هنغاريا إلى بيان وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد بولندا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأكد مجددا التزامه المتين بأعمال لجنة العلامات، وشارك العديد من الوفود الرأي بأن المناقشات بشأن معاهدة قانون التصاميم المقترحة قد بلغت مرحلتها النهائية. وراح يقول إنه يعتبر أيضا أن مشروع المواد واللوائح بلغت قدرا كافيا من النضج، وعليه فإنه يطالب الجمعية العامة باتخاذ قرار بعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014.

227. واتفق وفد بلجيكا مع الوفود التي ترى أن نص المعاهدة المقترحة بلغ قدرا كافيا من النضج بما يسمح للجمعيات باتخاذ قرار بعقد مؤتمر دبلوماسي في العام المقبل.

228. وأيد وفد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما باسم المجموعة باء وباسم الاتحاد الأوروبي والأعضاء فيه كما سبق ذكره في بيانه الأولي. وقال إن اعتماد معاهدة تيسر تسجيل التصاميم الصناعية وتحد من التكاليف المتكبدة أمر سيثبت فوائده لجميع الدول الأعضاء في الويبو سواء أكانت بلداناً متقدمة أم نامية. وإذ سلط الضوء على أهمية مسألة المساعدة التقنية، لاحظ إمكانية إيجاد حل بفضل حسن النية. ولاحظ أن اعتماد معاهدة سيكون وسيلة للتقدم الاقتصادي وتغيير المجتمع معرباً عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي.

229. وساند وفد البرتغال البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي والأعضاء فيه وباسم المجموعة باء. وقال إن الدول الأعضاء تغلبت على أوجه الاختلاف الرئيسية بين المواقف وإن الوقت مناسب لتوصية الجمعية بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم في سنة 2014.

230. وأعرب وفد غواتيمالا عن امتنانه لعمل الأمانة ضمن لجنة العلامات. ودعا أيضاً إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم وأشار مجدداً إلى أهمية التركيز على المساعدة التقنية. كما أيد المبادرة التي اقترحتها وفد جامايكا فيما يتصل بأسماء البلدان.

231. وذكر وفد جنوب أفريقيا بأن رئيس لجنة العلامات خلال دورة اللجنة التاسعة والعشرين خلص إلى القول إن اللجنة أحرزت تقدماً ملحوظاً بخصوص مسودة المواد ومسودة القواعد وإن العمل المتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات تقدم بدوره. ورأى على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز أن ذلك الأمر ما زال غير كاف حتى توصي اللجنة الجمعية العامة للويبو بعقد مؤتمر دبلوماسي. وأوضح قائلاً إن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم فيما يرتبط بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لأخذ شواغل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في الحسبان تمشياً مع توصيات جدول أعمال التنمية.

232. وأيد وفد إكوادور البيان الذي قدمه سابقاً عدد من الوفود وشكر الأمانة على عملها في هذا المجال. وأيد أيضاً توصية الجمعية بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة التصاميم الصناعية.

233. وأيد وفد مصر بيان المجموعة الأفريقية وبيان جنوب أفريقيا. ورأى أن مشروع المعاهدة ينبغي أن يتضمن مواد عن تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية لأن ذلك سيسهل مشاركة جميع الدول الأعضاء في العمل على المعاهدة.

234. ورأى ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) أن كل فكرة للمفاوضة قائمة على النصوص بشأن مشروع قانون التصاميم واللائحة التنفيذية قد استهل دون أي قرار من الهيئات الرئاسية للويبو، بما في ذلك، لجنة العلامات والجمعية العامة. وقال إن القرار في لجنة العلامات كان هو مناقشة مجالات الائتلاف والاختلاف، وهذا مختلف عن ولاية التفاوض حول نص ما. ولذلك كانت العملية تستند إلى جدول أعمال التنمية وكانت أمراً واقعاً لعدد كبير من أعضاء الويبو. ورأى الممثل أنه رغم تقديم المعاهدة بوصفها معاهدة قانون إجرائي، فقد كان لها تداعيات على القانون الموضوعي، ولا سيما في مجالات فترة السماح والطلبات المتعددة وترخيص التصاميم. وقال إن البلدان النامية تستخدم التصاميم استخداماً ثانوياً وأنه من المهم أن ندرك أن مجرد الحصول على التسجيل ليس كافياً لجلب المنافع في سياق البلد النامي ولا للأعمال التجارية في البلدان النامية. وقال إنه ينبغي للجنة العلامات أن تجري تحليل للامتلاك غير المشروع لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والتصاميم التقليدية للعلامات التجارية وأشكال حماية التصاميم الصناعية. وقال إنه ينبغي للجنة العلامات أن تناقش التداعيات التنموية للعلامات التجارية، خاصة في سياق الصحة العامة، وتحديد التداعيات على العلامات التجارية الجديدة مثل علامات الرائحة والمظهر واللمس على النفاذ إلى الأدوية. وذكر الوفد بأن الويبو عضو في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأمراض غير السارية ومراقبة التبغ. ورأى الممثل أنه لا بد للويبو أن تناقش ترويج التغليف العادي للتبغ أو المنتجات الضارة الأخرى مثل الكحول. وعلى غرار ذلك، قال إنه من المهم أيضاً مناقشة ترويج الأسياء الجنيصة فيما يخص الأدوية وأغذية الأطفال. وفي هذا الصدد، ذكر الممثل بالمناقشة الدائرة حالياً حول تخصيص علامات لأغذية الأطفال وللكحول.

235. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/43/16.

البند 36"3" من جدول الأعمال الموحد

اللجنة المعنية بمعايير الويبو

236. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/16.

237. وبما أن البند الفرعي 3، وهو اللجنة المعنية بمعايير الويبو، خضع لمشاورات غير رسمية، دعت الرئيسة الميسر، نائب رئيسة الجمعية العامة السيد مختار وريدة، إلى الإبلاغ عن تلك المشاورات.

238. وأفاد نائب الرئيسة بأنه أجرى مشاورات غير رسمية حول هذه المسألة مع منسقين المجموعات الإقليمية، لا سيما ما يخص العلاقة بين لجنة المعايير ولجنة التنمية. وقال إنه تم الاتفاق على إجراء المزيد من المشاورات بشأن إسهام لجنة المعايير في جدول أعمال التنمية في الدورتين القادمتين للجنة التنمية وهما الدورتان الثانية عشرة والثالثة عشرة. وأضاف أن لجنة التنمية ستقدم بعد ذلك توصيات بخصوص هذه المسألة إلى الجمعية العامة في العام المقبل.

239. كما أشار السيد وريدة إلى أن المشاورات لم تتناول المسائل الإجرائية واقترح إضافة بند دائم إلى جدول أعمال لجنة المعايير، وبالتالي يمكن الاتفاق على الإحالة إلى القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هاذين الموضوعين.

240. واستناداً إلى تقرير نائب الرئيسة حول المشاورات غير الرسمية، اقترحت الرئيسة فقرة القرار التالية:

"قررت الجمعية العامة للويبو أن توعد إلى اللجنة المعنية بمعايير الويبو، رهن تعليقات أخرى توجهها لها الجمعية العامة في عام 2014 بخصوص آلية التنسيق، بأن تواصل العمل وفق النظام الراهن، أي النظام الداخلي العام للويبو، وأن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "تقرير المكتب الدولي عن تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين لتكوين كفاءات مكاتب الملكية الصناعية في سياق ولاية اللجنة المعنية بمعايير الويبو"، كما قررتها الجمعية العامة في عام 2011."

241. وبناء على طلب توضيحات في هذا الخصوص أوضح نائب الرئيسة أنه في حين تناولت المشاورات آلية التنسيق، فإنها لم تتناول المسألتين الأخريين العالقتين وهما النظام الداخلي للجنة المعايير وإدراج بند يتعلق بجدول أعمال التنمية في جدول أعمال تلك اللجنة. وأضاف أن النص الذي قرأته الرئيسة يُعد محاولة للتوصل إلى الاتفاق على ضوء القرار السابق الذي اتخذته الجمعية في عام 2011.

242. وأوضح وفد موناكو، الذي شارك في المشاورات، أن المشاورات لم تستند إلى النص في حد ذاته.

243. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن المجموعة تثني على الجهود التي بذلها السفير ألفريدو سويسكوم الذي قاد المشاورات غير الرسمية خلال الدورة السابقة للجنة المعايير. وأوضح أن الغرض من المشاورات غير الرسمية هو الاتفاق على حل للمسائل العالقة، وبخاصة آلية التنسيق والعلاقة بين لجنة المعايير وتوصيات جدول أعمال التنمية في الشؤون التنظيمية والنظام الداخلي الخاص. وأشار إلى أن بعض الاقتراحات طُرحت دون التمكن، للأسف، من بلوغ اتفاق. وقال إن المجموعة ظلّت تشارك بنشاط في جميع المشاورات التي جرت بشأن المسائل العالقة الخاصة بلجنة المعايير منذ عام 2011 وفي المفاوضات التي جرت على مستوى اللجنة. وأوضح أن المجموعة تفهم أنه ينبغي للجنة، نظراً لعدم بلوغ توافق في الآراء، أن تجري مزيداً من المناقشات حول تلك المسائل العالقة في دورتها القادمة. وقال إن المجموعة تحثّ الدول الأعضاء على المشاركة في النقاش بطريقة بناءة من أجل الاتفاق على آلية بسيطة وفعالة تمكّن لجنة المعايير من زيادة تطوير عملها التقني بما يتفق تماماً مع توصيات جدول أعمال التنمية. ومضى يقول إن المجموعة تذكّر بأن الجمعية العامة اعتمدت، في عام 2010، تكليفاً واضحاً بإنشاء آلية تنسيق تتعلق بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وينبغي لكل الهيئات المعنية اتباعها. وأعرب عن رأي المجموعة الذي مفاده أن جدول أعمال التنمية ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو، الذي يشمل لجنة المعايير. وذكّر بأمر معروف وهو أن اللجنة تستحدث أنشطة هامة تؤثر بشكل مباشر في المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال تكوين الكفاءات. وأكد، بناء على ذلك، ضرورة الاعتراف بتلك اللجنة باعتبارها هيئة معنية بالإبلاغ عن إسهامها في تنفيذ جدول أعمال التنمية تنفيذاً فعالاً.

244. وقال وفد بلجيكا إن الوفد يحتفظ بحقه في العودة إلى هذه المسألة في وقت لاحق.

245. وبالنظر إلى المداخلات، طلبت الرئيسة من نائب الرئيسة مواصلة المشاورات غير الرسمية حول مسألة لجنة المعايير.

246. انظر البند 48 من جدول الأعمال (اختتام الدورات) في الوثيقة A/51/20 Prov.1.

البند 36"4" من جدول الأعمال الموحد

اللجنة الاستشارية للإنفاذ

247. استندت المناقشات إلى الفقرات من 37 إلى 46 من المرفق الأول الوارد في الوثيقة WO/GA/43/16.

248. وقدمت الأمانة الوثيقة التي تتضمن تقريراً موجزاً عن عمل لجنة الإنفاذ. وقالت إن دورة اللجنة الثامنة عقدت في 19 و20 ديسمبر 2012 وترأسها السفير توماس فيتشن، نائب الممثل الدائم في بعثة ألمانيا الدائمة وإن الوثيقة تتيح معلومات عن سبل تناول اللجنة لمختلف بنود برنامج العمل المتفق عليه عبر عروض الخبراء. وشكرت جميع الوفود المساهمة في تلك المناقشات. واسترسلت قائلة إن اللجنة وافقت أيضاً على برنامج عمل جديد لدورتها التاسعة المزمع عقدها في الفترة من 3 إلى 5 مارس 2014 وإن برنامج العمل الجديد سيضم ممارسات الأنظمة البديلة لتسوية المنازعات الملكية الفكرية وطرق عملها؛ والإجراءات أو التدابير الوقائية أو التجارب الناجحة لاستكمال تدابير الإنفاذ الجارية بغية تقليص حجم سوق المنتجات المقلدة أو المقرصنة. وأخيراً، ذكرت أن الوثيقة تتضمن الآراء التي عبرت عنها الوفود بشأن إسهام اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية للويبو مما ورد بيانه في الفقرة 45 من الوثيقة.

249. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وشكر رئيس اللجنة على فعالية رئاسته للدورة الثامنة وأمانة الويبو على مجهودها الجبار خلال السنة الماضية. وقال إن المجموعة تعتبر أن الإبداع والابتكار يكتسبان أهمية حاسمة في الاقتصاد العالمي. وفي ذلك الصدد، قال إن حقوق الملكية الفكرية هي أصول تجارية رئيسية تساعد على ضمان حفز المبتكرين والمبدعين على الاستثمار والإبداع. ومن ذلك المنطلق، أشار إلى ضرورة مواصلة وضع تدابير تحمي تلك الحقوق وضمان فعالية إنفاذها. ولفت النظر مجدداً إلى الأهمية التي تعلقها المجموعة على تلك اللجنة وعلى فعالية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بصفة أعم. وأوضح قائلاً إن اللجنة عبارة عن منتدى قيم لتبادل الآراء والمشورة بشأن التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي لضمان مراعاة معاهدات الملكية الفكرية المعنية والامتثال لها على وجه تام. ورأى أن الإنفاذ يكتسب أهمية قصوى بالنسبة إلى أصحاب الحقوق والمستهلكين والاقتصاد بصرف النظر عن مستوى التنمية ويظل أمراً حاسماً لحسن سير النظام العالمي للملكية الفكرية. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى مواصلة العمل خلال دورة اللجنة التاسعة مما يمكن الدول الأعضاء حسبما اتفق عليه خلال الدورة السابقة من تحسين فهمها للممارسات الأنظمة البديلة لتسوية المنازعات وطرق عملها في سياق الملكية الفكرية وسيركز أيضاً على الإجراءات الوقائية لاستكمال تدابير الإنفاذ الجارية بغية تقليص حجم سوق المنتجات المقلدة أو المقرصنة.

250. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه ملتزم تماماً بالعمل على نحو وثيق مع الويبو في إطار التزام متبادل لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تحسين إنفاذها لحقوق الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن لجنة الإنفاذ تقدم منتدى قيماً لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإنفاذها لحقوق الملكية الفكرية. كما أشار إلى أن التجارب المتبادلة لفرادى البلدان قبل انعقاد اجتماعات لجنة الإنفاذ كانت مفيدة وغنية بالمعلومات في تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن تطوير برامج التوعية والتدريب والتثقيف في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. وأكد الوفد أنه يأمل في أن تحافظ اللجنة على تركيزها على الأهداف الواردة في ولايتها، وهي: التنسيق مع بعض المنظمات ومع القطاع الخاص لمكافحة أنشطة التزوير والقرصنة، والتعليم العام، والمساعدة، والتنسيق للاضطلاع ببرامج وطنية وإقليمية للتدريب لفائدة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتبادل المعلومات عن مسائل الإنفاذ. وفي هذا الصدد، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن العروض والمبادلات خلال الجلسات السابقة للجنة الإنفاذ بشأن تلك المسائل كانت مثمرة ورياضة بالمعلومات. وأعلن الوفد أن الولايات المتحدة الأمريكية تود أن

تظل لجنة الإنفاذ منتدى لمناقشة أفضل الممارسات في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقال إنه لا يؤيد العمل الذي يصرف انتباه لجنة الإنفاذ عن التركيز على ولايتها ويكون بمثابة ازدواج للعمل المؤدى باقتدار في إطار هيئات أخرى. وصرّح الوفد بأنه يتطلع إلى الجلسة التاسعة للجنة الإنفاذ وإلى الاطلاع على عمل الدول الأعضاء في المجالات المواضيعية للتسوية البديلة للتراعات والتدابير الوقائية. وهنأ الوفد الويبو على ما بذلته من جهود لتنسيق وتعزيز الجوانب المتعلقة بتنفيذ جهودها في مجال المساعدة التقنية، وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بالكامل عمل الويبو على توثيق التعاون بين إدارات الإنفاذ والمنظمات المعنية في هذا المجال.

251. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، ورحب بما أحرز من تقدم جيد خلال الأعوام السابقة في عمل لجنة الإنفاذ. وتشبّث اللجنة بمنظور شامل إزاء المسألة المعقدة المتمثلة في بناء احترام الملكية الفكرية، سعياً إلى معالجة مختلف جوانب هذه المشكلة المتعددة الأبعاد. وأثبتت المناقشات ضرورة وضع سياسة شاملة لبناء احترام الملكية الفكرية، من خلال الجمع، على نحو متوازن، بين التدابير الرديعية والاقتصادية والتثقيفية قصد تثبيط تجارة واستهلاك السلع المخالفة لحقوق الملكية الفكرية على حد سواء. وأعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن شكرها للأمانة على الدراسات المعدة من أجل لجنة الإنفاذ. كما أعلنت أن النقاشات التي دارت في اللجنة مثلت فرصة سانحة لتحسين التعامل مع حقوق الإنفاذ على صعيد الويبو، بما في ذلك من حيث المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة في هذا المجال. وذكرت مجموعة جدول أعمال التنمية من جديد بأن الويبو تتمتع بالشرعية والخبرة التقنية لتكون منتدى متعدد الأطراف مكرساً لتداول هذه المسألة. وبما أنها ظاهرة عالمية تؤثر في البلدان كافة، سواء أكانت متقدمة أو نامية، فمن المهم فتح منتدى متعدد الأطراف لتبادل الآراء والتجارب بغية تعزيز القدرات الوطنية لرفع هذا التحدي. وأكدت مجموعة جدول أعمال التنمية أن العمل المنجز في إطار لجنة الإنفاذ قد أظهر للدول الأعضاء أن اتباع نهج واسع ومتوازن مسألة ضرورية لنفاذي الآثار الجانبية السلبية كإساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية، والعقبات المطروحة أمام التجارة الشرعية، وعدم احترام الحقوق المدنية. وأعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن ثقتها في أن ما تظطلع به لجنة الإنفاذ من عمل سيستمر في المساهمة في أهداف نظام الملكية الفكرية، ألا وهي تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا لفائدة منتجي المعارف التكنولوجية ومستخدميها على حد سواء، كما يرد في التوصية 45 من جدول أعمال التنمية. وقالت مجموعة جدول أعمال التنمية إنها تظل ملتزمة بشدة بالمشاركة بمشاركة بناءة في هذه المناقشات.

252. وشكر وفد السلفادور الأمانة على نتائج اللجنة في ديسمبر 2012. وأضاف أنه تم الخوض في تحليل عميق ودراسة لمسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية المعقدة. ورأى في تقييم الدراسة أمراً إيجابياً للغاية لأنها تأخذ بعين الاعتبار العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف مستويات التنمية. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي أن تستمر لجنة الإنفاذ في عملية تحليل إذ ستعم الفائدة على السلفادور في سياق عملية التحقيق الخاصة بها. وعبر الوفد عن سعادته لتوفير الممارسات والحلول الناجمة خارج الإطار القضائي للتراع على الملكية الفكرية وكذا تبادل الخبرات بين الأعضاء ولا سيما في الاجتماع الذي سيعقد في بداية 2014. وأشار الوفد إلى أنه وجد في هذا المحفل فائدة عظيمة وحث الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم المساهمات.

253. وهنأ وفد ترينيداد وتوباغو لجنة الإنفاذ ورئيس اللجنة على الإدارة الفعالة. كما أثنى على الويبو لأن عمل هذه اللجنة وكذا شعبة إدكاء الاحترام للملكية الفكرية قد سمح لبعض النتائج الجيدة أن تنتقل للمستوى العملي. كما خص الوفد بالشكر الوحدة لمساعدتها ترينيداد وتوباغو في تطوير مشروع سيدمج في برنامج الاستثمار في القطاع العام للفترة 2013-2014. وأضاف الوفد أن هذا المشروع قد طور بالتعاون مع الوحدة وقال في بيانه إن العمل قد بدأ بالفعل بأنشطة التوعية في المدارس والجامعات وبتفاقية التجارة والاستثمار، معبراً عن سرور بلاده بذلك. كما أشار الوفد إلى محاولاته نشر هذه الرسالة على كافة المستويات بما أنها تمس صميم الملكية الفكرية وعمل لجنة الإنفاذ. كما شكر الوفد مدير الشعبة والموظفين على إرشاداتهم ومساعدتهم في المشروع وحيا لجنة الإنفاذ على عملها الشاق لتهيئة مناخ يعزز من احترام الملكية الفكرية وهو ما يهم على وجه الأخص.

254. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق معربا عن امتنانه لرئيس لجنة الإنفاذ وللأمانة على إعداد برنامج الدورة الثامنة للجنة. وقال إن المجموعة تولي قيمة كبيرة للعمل الخاص بإرساء احترام حقوق الملكية الفكرية وتطلع إلى تكثيف عمل الويبو في هذا الصدد. وقال إن المجموعة ترى أن آليات الحماية والإنفاذ الملائمة لشروط ضرورية لأي نظام ملكية فكرية يعمل بفعالية. ورأت المجموعة أن واحدا من أهم أهداف المنظمة ينبغي أن يكون وضع منهجية لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وتحدثت المجموعة على الحاجة الماسة لدعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال إحصائيات ومعلومات أفضل عن نطاق التقليد والقرصنة وحجمها وأثرها. ورأت المجموعة قيمة في تحسين تبادل هذه المعلومات بفعالية عبر الحدود. وقال الوفد إن على لجنة الإنفاذ أن تعمل بوصفها منبرا لتعميم المعرفة بالممارسات المثلى في كل من الإنفاذ والتنوعية فيما يخص المخاطر المتزايدة المتعلقة بتلك الظاهرتين. ورحبت المجموعة بالاقتراح من أجل جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة الإنفاذ والتخطيط لتمديد الدورة من يومين إلى ثلاثة أيام. ورأى أن تسوية المنازعات البديلة والمتناسبة وكذلك التدابير الوقائية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من نظام حقوق الملكية الفكرية. وأكدت المجموعة أنها ستظل ملتزمة بعمل لجنة الإنفاذ بطريقة بناءة.

255. وأيد وفد كندا البيان الذي ألقته باسم المجموعة بآراء ورحب بالتقدم المحرز هذا العام في لجنة الإنفاذ وشكر الأمانة على دعمها في هذا الشأن. ورأى الوفد أن لجنة الإنفاذ منتدى مفيد للمناقشة وتبادل وجهات النظر في المسائل المتعلقة بالإنفاذ، وخصوصا المساعدة التقنية. ورأى الوفد أن عمل لجنة الإنفاذ على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مهم وقال إنه يؤيد قيام اللجنة بدور استباقي في المناقشات الثنائية. وأكد الوفد دعم كندا للجنة الإنفاذ.

256. وترك الوفد الكلمة لوفد الاتحاد الأوروبي.

257. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه متوجها بالشكر إلى رئيس اللجنة لأنه قاد العمل بنجاح وإلى الأمانة لأنها أعدت وأصدرت مختلف الوثائق للدورة الثامنة من لجنة الإنفاذ. وقال الوفد إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يولون قيمة كبيرة لعمل لجنة الإنفاذ وحث اللجنة على تكثيف جهودها لإرساء فهم مشترك لتدابير وقائية فعالة كي يتسنى اعتماد استراتيجيات فعالة للوقاية والإنفاذ. واعتبر الوفد أن وجود أنظمة بديلة لتسوية المنازعات وتدابير وقائية متاحة لجميع أصحاب الحقوق، بمن فيهم الأفراد، عناصر أساسية للتسوية القانونية. ورحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باقتراح التركيز في الدورة التاسعة للجنة الإنفاذ على مجالات العمل الثلاثة التي تسعى إلى محاربة الأعمال المنتهكة للملكية الفكرية. وقال الوفد إن حقوق الملكية الفكرية، والملكية الفكرية بصفة أعم، ينبغي أن تكون متاحة وأن يطبقها أصحاب الحقوق بطريقة تجعلها محفزة للاستثمار والإبداع. ولذلك، فمن المهم أن تكون التدابير الفعلية موضوعة لحماية تلك الحقوق وشجع الوفد على استغلالها لمنفعة المجتمع كله. وينبغي أن تكون هذه التدابير متناسبة وغير خاضعة للانتهاك. وقال الوفد إن المفوضية الأوروبية تسعى بالاستناد إلى تحليل موضوعي قدمه أساسا المرصد الأوروبي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية إلى جمع هذه الأعمال غير التشريعية وإعدادها في خطة عمل شاملة وأمل أن يستطيع تقديمها في الدورة التاسعة للجنة الإنفاذ.

258. وشدد ممثل شبكة العالم الثالث على أن الجهود المبذولة لتناول مسألة إنفاذ الملكية الفكرية ينبغي أن تتسم بالتوازن وتسترشد بمبادئ جدول أعمال التنمية. وأعرب الممثل عن انشغاله إزاء تزايد عدد مبادرات إنفاذ الملكية الفكرية في إطار اتفاقية TRIPS-plus، بما في ذلك تعزيز تشريعات مكافحة التقليد في البلدان النامية. وقال الممثل إن حماية الملكية الفكرية وإنفاذها ينبغي أن يحترما سائر الالتزامات القانونية الأخرى الواقعة على الدول الأعضاء، وخاصة التزاماتها في مجال حقوق الإنسان مثل الحق في التنمية والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته. وليس من شأن مواطن المرونة الموجودة في أنظمة الملكية الفكرية أن تنسحب على حماية حقوق الملكية الفكرية وحسب بل وعلى إنفاذ هذه الحقوق. وقال الممثل إن من المهم بالنسبة للويبو، باعتبارها واحدة من أسرة الأمم المتحدة، أن تناقش مواطن المرونة فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وراح يقول إن اتباع مقاربة شمولية في إنفاذ الملكية الفكرية من شأنه أن يعرقل عملية

لحاق البلدان النامية بركب التكنولوجيا، وقد يعرقل أيضا الأعمال المشروعة كما حدث في حالة شركة آبل (Apple)، وراح يقول إنه بعدما أمرت لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بحظر استيراد هواتف آي فون 3G وآي فون 4 وآي باد من الجيل الأول وآي باد 2، لأن شركة آبل انتهكت براءات شركة سامسونغ، تدخل الرئيس الأمريكي لحماية مصالح آبل، ومارس سلطته التنفيذية ليتجاوز هذا الأمر شبه القضائي. وأردف الممثل يقول إن هذا مثال جيد على الانتفاع بمواطن المرونة الموجودة في القوانين الوطنية لكبح مبادرات إنفاذ الملكية الفكرية الضارة. واستندك قائلا إن الفيتو الذي مارسه الرئيس الأمريكي يفترض بقوة أن تدرج سائر البلدان النامية مواطن مرونة مماثلة في قانونها الوطني وتستخدم سلطات مماثلة خاصة لحماية الحاجات الواسعة لسكانها، من حيث الحق في الصحة والحق في الغذاء والحق في التمتع بالعلوم والتكنولوجيا والحق في التنمية. وصرح الممثل بأن ذلك لا يعني أن تستخدم البلدان النامية مواطن المرونة لحماية المصالح التجارية كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية وحسب بل وأيضا حماية حقوق الإنسان. وسلط الممثل الضوء على أن هذه الازدواجية في المعايير ينبغي أن تُنحى جانبا وأن يُسمح للبلدان النامية باستخدام مواطن المرونة بفعالية ونجاعة. ولهذا ينبغي أن تستهل لجنة الإنفاذ مناقشات بشأن مواطن المرونة فيما يتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية. واعتم الممثل الفرصة ليعرب عن قلقه إزاء تعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وراح يقول إن التضارب المتأصل في مصالح القطاع الخاص فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها سيغلب على الحياد والخضوع للمساءلة في إدارة العدالة. وعليه قال الممثل إن نماذج الشركات بين القطاعين العام والخاص في مجال إنفاذ الملكية الفكرية ينبغي ألا تُعزز باعتبارها دافعا لإنفاذ الملكية الفكرية. وفضلا عن ذلك طالب الأمانة بتلافي التعاون المالي والتقني مع الوكالات التي تروج لسياسات الإنفاذ الشمولية في مجال الملكية الفكرية. وطالبا بأن تتع عند الاضطلاع بأنشطة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، مقارنة قائمة على الأدلة، وناشدها بإعداد معلومات ومواد تواصل تستند إلى بيانات مستقلة ويمكن التحقق منها. وينبغي ألا تذكر المواد البيانات الواردة من جمعيات الأعمال والدراسات التي تمولها دوائر الأعمال. وأخيرا طالب الممثل الأمانة بالتحلي بالشفافية والخضوع للمساءلة في أنشطتها المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية. وصرح بأن أنشطة الأمانة في هذا المجال، ومنها تفاصيل الاجتماعات والعروض وتفاصيل الأشخاص الواجب الرجوع إليهم، ينبغي أن تؤول إلى الملك العام.

259. وأحاطت الجمعية العامة لليوبو بمحتويات الوثيقة WO/GA/43/16.

البند 41 من جدول الأعمال الموحد

مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت

260. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/17.

261. وفتحت الرئيسة الباب لمناقشة البند 41 من جدول الأعمال بشأن مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت (المركز). وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة المعروضة على الجمعية العامة تعرض عمل المركز على مدى السنة الماضية في ثلاثة أجزاء. ويستعرض الجزء الأول، من الفقرة 3 إلى الفقرة 8، أنشطة المركز في مجال الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في المحاكم، وهي التحكيم والوساطة وقرارات الخبراء بشأن المنازعات المقدمة بموجب قواعد الويبو. وأبرزت الأمانة أن الأنشطة الواردة في الفقرتين 4 و5 تتعلق بتعاون المركز مع مكاتب الملكية الفكرية في وضع إجراءات اختيارية بديلة لتسوية المنازعات بشأن الاعتراض والمنازعات الأخرى المعروضة على تلك المكاتب. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن المركز نشر تقريرا يتضمن استنتاجات دراسة استقصائية دولية بشأن تسوية المنازعات في مجال المعاملات التكنولوجية أُجريت لتقييم ممارسات الزبائن واحتياجاتهم.

262. ويتعلق الجزء الثاني من الوثيقة، من الفقرة 9 إلى الفقرة 15، بإدارة المركز لقضايا أسماء الحقول على الإنترنت. وأفادت الأمانة أن سنة 2012 شهدت تسلّم المركز لما عدده 884 قضية إضافية في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (السياسة الموحدة).

263. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن الفقرات من 17 إلى 42 من الوثيقة تتناول تطورات السياسة العامة في نظام أسماء الحقول، ولا سيما ما يتعلق باستحداث هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الإيكان)، وهي الإدارة المسؤولة عن الإشراف على نظام أسماء الحقول، لحقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة. ومن المتوقع استحداث أكثر من 1 000 من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة في أواخر هذه السنة أو السنة المقبلة، وتثير هذه المسألة شواغل في مجال الملكية الفكرية. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة تعرض الآليات المتاحة لأصحاب الحقوق لمواجهة تلك الشواغل، بما في ذلك إجراء الاعتراض المتعلق بالحقوق القانونية الذي أدار المركز في إطاره مؤخرا 69 حالة. وأفادت الأمانة أنها تبلغ الجمعية العامة في السنة المقبلة عن هذه التطورات وأن لجنة العلامات أدرجت هذا الموضوع في جدول أعمالها.

264. وأوضحت الرئيسة عدم وجود أي تعليق على هذه الوثيقة.

265. وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/43/17.

البند 42 من جدول الأعمال الموحد

التعاون بناء على البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني بمعاهدة قانون البراءات

266. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/15.

267. وعرضت الأمانة الوثيقة التي تصف أنشطة الويبو الميسرة لإيداع التبليغات في شكل إلكتروني في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يجسد البند 4 من البيانات المتفق عليها للمؤتمر الدبلوماسي بشأن اعتماد معاهدة قانون البراءات.

268. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/43/15.

[نهاية الوثيقة]